

DR MOHAMED CHTATOU

LE MAROC ET L'ESPAGNE
JE SUIS SI PROCHE
POURTANT LOIN

الأمازيغي العالمي
Amadalpresse

www.amadalamazigh.press.ma

www.amadalamazigh.press.ma

LE MONDE
AMAZIGH

المدينة المسؤولة، أمينة ابن الشيخ الإبداع القانوني 2001/0008 الترخيم الدولي، 1114/1476 العدد، 229 فبراير 2020/2970 - FEVRIER - 2020 - العدد، 5 درهم

هل سينقذ العمل السياسي الأمازيغية؟



خلال استراتيجيات محكمة ومضبوطة، ومن تمة يمكن لأي فرد أو جماعة أو إطار يؤمن ويشغل في النضال الأمازيغي أن تنصب كل جهوده في عمق الإشكال الذي هو النهوض بالأمازيغية لغة وثقافة وحضارة، ولكن وقبل كل شيء، من أجل كرامة الإنسان ومن أجل أيضا دولة ديمقراطية وحيادية. وبلوغ هاته الأهداف وغيرها، أرى أن البداية لابد وأن تنطلق من بناء النفس، وتكوين الذات، والترفع عن ردود الأفعال، والعمل بموضوعية مقرونة بحب الذات بمفهومها الإيجابي، بعيدا كل البعد عن جلد هذه الذات، وعن الأناية المفرطة، من أجل بلوغ أهداف سامية تبدأ من بناء وطن يتسع للجميع ومواطني فخوريين بتاريخهم و بهويتهم، مكرمين في عيشهم ومعيشهم اليومي، متسامحين ومتضامنين وديمقراطيين فيما بينهم.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

80A0 +H1 E#C0U1
oC0EQ80

Urda ttn izmawn amaDRus

بمعنى

لا تأكل الأسود الجيف

الدستور لغة رسمية للدولة، لغة المؤسسات، وبالتالي أرى أن الوقت قد حان فعلا للعمل في هذا الاتجاه وصقل الآليات من جديد وتطوير الأداء، كل من موقعه. هنا لا استثنى أي فرد أو إطار أو جماعة من الحركة الأمازيغية بل لا فرق في مسؤولية اللحظة بين كل مكوناتها باختلاف توجهاتها وأساليب وطرق عملها التي اختارتها للنضال، كل حسب قناعاته وأفكاره وتصورات، مادامت المرجعيات واحدة، وتمتخ من المواثيق الدولية والدستور المغربي وتراكمات الحركة الأمازيغية، ومادام الهدف واحد، يتمثل في بناء مواطن صالح يتمتع بمساواة كاملة في وطن يتسع للجميع ويحترم ويساوي بين أبنائه، بغض النظر عن اختلاف

ألسنتهم وألوانهم وأجناسهم وعقائدهم... لأن الحق كل لا يتجزأ، وكل الحقوق متداخلة ومتشابكة وبعضها يكمل البعض الآخر من



أمينة ابن الشيخ

مرقبة
بب
سفسا

الأمازيغية كذلك ملزمة بتغيير آليات اشتغال جديدة تواكب المرحلة التي وصلت إليها؟ طبعاً للجاجة عن هذه الأسئلة لا يجب أن نستثنى أحداً لاننا كلنا معنيون، مناظرون و مناظلا في الميدان، أو كذلك المنتسبين للحركة الأمازيغية، أو أولئك الذين اختاروا العمل الأكاديمي والبحث العلمي الخاص بهذه الثقافة، أو الذين اختاروا العمل الترافعي، الحقوقي من داخل الجمعيات، أو ممن اختار العمل النضالي الترافعي من داخل الأحزاب السياسية القائمة... الخ سؤال يفرض نفسه لاننا اليوم نحن امام أمازيغية جديدة، إن جاز التعبير، تحتاج لكل أبنائها وبناتها، وتحتاج لكل القوى والجهود ولكل الاستراتيجيات و التكتيكات و التقنيات. تحتاج لنفس جديد وطرق حديثة، وصيغ جديدة تكون في صالح الأمازيغية و فقط، التي أصبحت حالياً وبقوة

بعد صدور القانون التنظيمي رقم 26.16، المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في يوليو الماضي بالجريدة الرسمية، وبعد أن أصدر رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، في دجنبر من السنة الماضية، منشورا لتفعيل مقتضيات هذا القانون، وكيفيات إدماج الأمازيغية في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، الذي من خلاله (المنشور) دعا العثماني جميع أعضاء حكومته بموافاته بالمخططات القطاعية مرفوقة بجدولة زمنية، تأخذ بعين الاعتبار التواريخ والأجل المنصوص عليها في المادتين 31 و32 من ذات القانون. وبعد أن صادقت لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب بالأغلبية، في نهاية الأسبوع الأول من فبراير الجاري، على مشروع القانون التنظيمي رقم 04.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، بهذه كل هذا وذاك فإنه من الطبيعي أن تطرح الحركة الأمازيغية على نفسها سؤالا أساسيا وأنيا هو: هل هي مستوعبة و في مستوى لما وصلت إليه الأمازيغية؟ هل هي قادرة على مواكبة الأحداث المتسارعة التي ميزت المراحل التي مرت منها الأمازيغية، سواء قبل أو بعد دسترتها؟ هل الحركة

الأنثروبولوجي أنطونيو الكانتود؛

على إسبانيا والمغرب التحرر من عقدهما الاستعمارية وفتح صفحة جديدة في علاقاتهما



الحاسمة في تاريخ المملكة، أنه" بين إسبانيا والمغرب، لا يوجد أي سوء فهم. إذا أضحنا ومزجنا مصالحنا ، فإن الحوار سيكون أكثر فائدة وستكون العلاقات أفضل"، وفي هذا الإطار، أكد الكانتود على أهمية الهجرة في خلق التفاهم المتبادل بين الشعبين الإسباني والمغربي، اللذين ، حسب قوله ، مدعوان للتعرف على بعضهما البعض بشكل أفضل عن طريق السفر واكتشاف ثقافة الآخر.

وأكد أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة غرناطة أنه" إذا كان هناك شيء جيد في الهجرة والسياحة، فلكونها مكننا من هذه المعرفة المتبادلة. يجب أن نستعد لهجرة ثقافية

أكد الأنثروبولوجي والكاتب الإسباني، خوسيه أنطونيو الكانتود، خلال تقديم مؤلفه الأخير "التاريخ الكولونيالي للمغرب"، أمس الثلاثاء بالرباط، أن إسبانيا والمغرب جاران يعرفان جيدا بعضهما البعض ويمكنهما تحسين علاقاتهما.

وأبرز الكانتود، في تصريح لوكالة المغرب الرسمية للأنباء على هامش ندوة نظمها معهد سرفانتس بالرباط، أنه يتعين على إسبانيا والمغرب "التحرر من عقدهما الاستعمارية وفتح صفحة جديدة في علاقاتهما، على مستوى الدولتين والشعبين".

وأوضح مؤلف هذا الكتاب الذي يستعرض إحدى الفترات

الإسبانية التي تمثل المغرب كلاً لا يمكن تجزئته لأسباب تتعلق بالتأثير السياسي للقوى المتنازعة. ومن بين مؤلفات الكانتود "قصر الحمراء: الأسطورة والحياة، و"العنصرية الأنيقة: من نظرية الأجناس الثقافية إلى اختفاء العنصرية اليومية"، "مصنع الصور النمطية"، و"فرنسا، نحن وأوروبا"، و"أسطورة الأندلس: أصول المثال الثقافي وحاضره".

"التاريخ الكولونيالي للمغرب" تاريخ المغرب بين 1894، وهو عام وفاة السلطان مولاي الحسن، و عام 1961، تاريخ وفاة محمد الخامس. ويتجنب الكاتب الإسباني من خلال عمله الإشارة إلى سرد عمودي يخضع فقط للتسلسل الزمني للأحداث، ويستكشف جوانب من التاريخ الاستعماري للمغرب التي تبدو ثانوية ولكنها تعمل على تسليط الضوء على مشاكل أخرى عامة. وحسب الكانتود ، فإن هذا العمل يأتي لملء فراغ في بانوراما التاريخ باللغة

هائلة ونقبل ما يأتي من الخارج في أحسن الظروف، بعيدا عن الكراهية والرفض". وأضاف الكانتود، الذي اعتبر أنه "لدينا أرضية ثقافية جد عميقة من المعرفة المتبادلة"، أنه "خلال الثلاثين سنة الماضية ، تعرفنا على بعضنا البعض بشكل أفضل من خلال السياحة ونعلم أننا نتشابه كثيرا".

و يستكشف

Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

amadalamazigh@yahoo.fr
Web:
www.amadalamazigh.press.ma
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
SAPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
* Editeur

• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترخيم الدولي: 1114-1476
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة
أ.م.ش. 06-046
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
منتصر أحوي (إثري)
• المتعاونون:
خيرالدين الجامعي
• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

La Monde Amazigh
AMAZIGH
• المديرية المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكودورت
ابن الشيخ

تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ،
يسعد بنك أفريقيا الانخراط في البرنامج الوطني لمواكبة وتمويل المقاولات الصغرى وحاملي المشاريع.



إنطلاق #ليكوم

عليكم المشروع، وعلينا الباقي
تمويل . تكوين . مواكبة

BANK OF AFRICA
بنك أفريقيا BMCE GROUP



0522 42 15 43

في خضم النقاش الدائر في صفوف فعاليات الحركة الأمازيغية حول موضوع العمل السياسي الأمازيغي والتموقع سياسيا للدفاع عن الأمازيغية من داخل المؤسسات، وفي ظل «عجز» الأمازيغ عن تأسيس أحزاب سياسية وتكرار تجربة «الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي» الذي أمرت وزارة الداخلية بجله منذ سنة 2008، رغم العديد من المبادرات والمحاولات لعدد من النشطاء والفعاليات في هذا الصدد، وفي ظل إعلان عدد من هؤلاء النشطاء الأمازيغ عن نيتهم الالتحاق بشكل «جماعي» بأحد الأحزاب السياسية القائمة، وتأسيس «جبهة العمل السياسي» لهذا الغرض. لكل هذه الأسباب ارتأت «العالم الأمازيغي» التطرق في ملفها لهذا العدد للموضوع من خلال مجاورات عدد من الفاعلين الأمازيغ.

الوجود السياسي لـ «إيمازيغن» To be , or not To be



20 مليون من الذي يحق لهم التصويت، بمعنى آخر، 5 ملايين فقط من حددت مصر المغربية البالغ عددهم أكثر من 35 مليون نسمة، ونشر هنا إلى دراسة قام بها الصحفي عبد الرحيم إريري، خلص فيها إلى أن عدد الذين صوتوا على عمدة الدار البيضاء «عبد العزيز العماري» لم يتجاوز 27 ألف صوت، ولكن يتحكم في مصر 5 ملايين مواطن من ساكنة الدار البيضاء، وفي ميزانية تتجاوز 400 مليون سنتيم، حيث الأغلبية الساحقة لم تصوت، والعدالة والتنمية يستغل الأمر حيث تفيده هذا المقاطعة، وفتحوا الأبواب لأصدقائهم في تركيا وخنقوا اقتصاد المغرب، وتزايدت البطالة، وأصبح الشباب ضائع، وحينما يتحدث أو يحتج يتهم بالانفصال ويحكم بعشرين سنة سجننا كما حدث مع حراك الريف، لذلك فالمقاطعة تفيده هذت الحزب لأن القاعدة الانتخابية الثابتة لديهم والمقدرة بـ 5 ملايين ونصف مليون شخص كافية للفوز بالأغلبية في ضل مقاطعة الناس للتصويت، ويشجعون

للوجود، لولا الحسم الملكي للمسألة، نفس الشيء في انتخابات 2011، وتمت الدعوة للمقاطعة، وفي الأخير صعد عبد الإله بنكيران للحكومة وعادى الأمازيغية من جديد، وشن حربا كبيرا على حرف تيفيناغ، ورفضت الحكومة إخراج القوانين التنظيمية للأمازيغية ومجلس اللغات، ورغم صعود الدكتور سعد الدين العثماني، في انتخابات 2017، ورغم مبادرته بلقائنا وتقديمنا له ملفات كثيرة حول الأمازيغية إلا أنه لم يقدم شيء، والأكثر من ذلك يسعون حاليا إلى طمس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية داخل مجلس اللغات، والعثماني نفسه حينما كان وزيرا للخارجية دعا إلى تغيير اسم «اتحاد المغرب العربي» وحذف مصطلح عربي ولكن حينما طلب بعض النواب في البرلمان تغيير اسم «وكالة المغرب العربي للأنباء» رفضت الحكومة التي يرأسها سعد الدين العثماني.

إن الغرض من هذه الحلقة، هو الوجود السياسي للأمازيغ، نحن الأمازيغ نتميز بخاصية متجددة وقديمة، وهي الانتقاد، بينما ديكرات قال «أنا أفكر إذن أنا موجود»، لدينا نحن الأمازيغ «أنا انتقد إذن أنا موجود»، وحتى لا أطيل عليكم، فالحقيقة أن من لم ينسجل في اللوائح الانتخابية فهو في حكم غير الموجود، ودعوتنا للمقاطعة بشكل مستمر غير مفيد، حيث أنه منذ سنوات مثلا ونحن ندعو الحكومة إلى اعتماد ميزانية خاصة لنهوض بالأمازيغية، أو إخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بالأمازيغية، لكن لا شيء من ذلك حدث، لكن، الخلل يكمن فينا نحن، حيث نقاطع الانتخابات التي بها تتشكل الحكومة، بعدها نطالب الحكومة بتلبية مطالبنا. ولهذا أقول للذين ألفوا المقاطعة بدعوى لا مصادقية العملية الانتخابية وبدعوى التزوير، اسمحو لي رأي آخر، هل البيجيدي الذي بعد أصواته، وفعلا استعمل أصواته وصعد لقيادة الحكومة، الذي أريد قوله أن المقاطعة ليست حلا، واستمرارنا في الدعوة للمقاطعة هو فسخ للمجال أمام أعداء الأمازيغية وغيرهم للمزيد من طمس وتهميش الأمازيغية والأمازيغ.

أجهزوا على المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وسيقضون على تدريس الأمازيغية، سيفعلون كذلك كله لأننا قدمنا لهم الفرصة، لأننا كمواطنين لم نقم بواجب التسجيل في اللوائح الانتخابية، حتى نؤثر على العملية الانتخابية، ولنفهم أكثر السياسة في المغرب، في المغرب ليست هناك طبقات اجتماعية، هناك قبائل سياسية، على عكس ما كان سابقا بنواجد قبائل جغرافية أو أئنية، وقد تناولها جورج واتربروري جيدا في كتابه «أمير المؤمنين»، فإذا كنا حاربنا كثيرا من أجل الاستقلال، اليوم يتوجب علينا أن نخرب في العملية السياسية.

والأمر لم يعد يحتاج للسلاح والحرب، ونحن دافعنا سلميا على الديمقراطية في سنة 2011، وحققنا تغييرا دستوريا رغم أنه لم يلبى مطالبنا كلها، واليوم يتوجب علينا التسجيل في اللوائح الانتخابية، واستعمال قوة الصوت وقوة القرار الانتخابي وتفعيل قناعتنا الانتخابية وقطع الطريق على تجار الدين أو «المافيويزات» وتجار الانتخابات، ولا يحق لأحد أن يحاسبهم لأنهم اشترؤا الأصوات. وحتى نقضي على هذه الظواهر، على إيمازيغن التسجيل في اللوائح الانتخابية، وقطع الطريق على أعداء الأمازيغية، وحتى نضمن لأبنائنا مستقبلا أفضل، اليوم أيها الأمازيغ جميعا، يجب أن تلجوا إلى العمل السياسي، يجب أن تمارسوا السياسة، البطاقة الانتخابية هو سلاح ديمقراطي كبير، يمكن أن يساهم كثيرا في تغيير الأوضاع، وإذا انخرط على الأقل 3 ملايين أمازيغي في العملية بمقدورهم أن يغيروا الخارطة الانتخابية لصالح قضيتهم.

* رشيد الراخا
رئيس التجمع العالمي الأمازيغي

للوجود، لولا الحسم الملكي للمسألة، نفس الشيء في انتخابات 2011، وتمت الدعوة للمقاطعة، وفي الأخير صعد عبد الإله بنكيران للحكومة وعادى الأمازيغية من جديد، وشن حربا كبيرا على حرف تيفيناغ، ورفضت الحكومة إخراج القوانين التنظيمية للأمازيغية ومجلس اللغات، ورغم صعود الدكتور سعد الدين العثماني، في انتخابات 2017، ورغم مبادرته بلقائنا وتقديمنا له ملفات كثيرة حول الأمازيغية إلا أنه لم يقدم شيء، والأكثر من ذلك يسعون حاليا إلى طمس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية داخل مجلس اللغات، والعثماني نفسه حينما كان وزيرا للخارجية دعا إلى تغيير اسم «اتحاد المغرب العربي» وحذف مصطلح عربي ولكن حينما طلب بعض النواب في البرلمان تغيير اسم «وكالة المغرب العربي للأنباء» رفضت الحكومة التي يرأسها سعد الدين العثماني.

إن الغرض من هذه الحلقة، هو الوجود السياسي للأمازيغ، نحن الأمازيغ نتميز بخاصية متجددة وقديمة، وهي الانتقاد، بينما ديكرات قال «أنا أفكر إذن أنا موجود»، لدينا نحن الأمازيغ «أنا انتقد إذن أنا موجود»، وحتى لا أطيل عليكم، فالحقيقة أن من لم ينسجل في اللوائح الانتخابية فهو في حكم غير الموجود، ودعوتنا للمقاطعة بشكل مستمر غير مفيد، حيث أنه منذ سنوات مثلا ونحن ندعو الحكومة إلى اعتماد ميزانية خاصة لنهوض بالأمازيغية، أو إخراج القوانين التنظيمية المتعلقة بالأمازيغية، لكن لا شيء من ذلك حدث، لكن، الخلل يكمن فينا نحن، حيث نقاطع الانتخابات التي بها تتشكل الحكومة، بعدها نطالب الحكومة بتلبية مطالبنا. ولهذا أقول للذين ألفوا المقاطعة بدعوى لا مصادقية العملية الانتخابية وبدعوى التزوير، اسمحو لي رأي آخر، هل البيجيدي الذي بعد أصواته، وفعلا استعمل أصواته وصعد لقيادة الحكومة، الذي أريد قوله أن المقاطعة ليست حلا، واستمرارنا في الدعوة للمقاطعة هو فسخ للمجال أمام أعداء الأمازيغية وغيرهم للمزيد من طمس وتهميش الأمازيغية والأمازيغ.

أجهزوا على المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وسيقضون على تدريس الأمازيغية، سيفعلون كذلك كله لأننا قدمنا لهم الفرصة، لأننا كمواطنين لم نقم بواجب التسجيل في اللوائح الانتخابية، حتى نؤثر على العملية الانتخابية، ولنفهم أكثر السياسة في المغرب، في المغرب ليست هناك طبقات اجتماعية، هناك قبائل سياسية، على عكس ما كان سابقا بنواجد قبائل جغرافية أو أئنية، وقد تناولها جورج واتربروري جيدا في كتابه «أمير المؤمنين»، فإذا كنا حاربنا كثيرا من أجل الاستقلال، اليوم يتوجب علينا أن نخرب في العملية السياسية.

والأمر لم يعد يحتاج للسلاح والحرب، ونحن دافعنا سلميا على الديمقراطية في سنة 2011، وحققنا تغييرا دستوريا رغم أنه لم يلبى مطالبنا كلها، واليوم يتوجب علينا التسجيل في اللوائح الانتخابية، واستعمال قوة الصوت وقوة القرار الانتخابي وتفعيل قناعتنا الانتخابية وقطع الطريق على تجار الدين أو «المافيويزات» وتجار الانتخابات، ولا يحق لأحد أن يحاسبهم لأنهم اشترؤا الأصوات. وحتى نقضي على هذه الظواهر، على إيمازيغن التسجيل في اللوائح الانتخابية، وقطع الطريق على أعداء الأمازيغية، وحتى نضمن لأبنائنا مستقبلا أفضل، اليوم أيها الأمازيغ جميعا، يجب أن تلجوا إلى العمل السياسي، يجب أن تمارسوا السياسة، البطاقة الانتخابية هو سلاح ديمقراطي كبير، يمكن أن يساهم كثيرا في تغيير الأوضاع، وإذا انخرط على الأقل 3 ملايين أمازيغي في العملية بمقدورهم أن يغيروا الخارطة الانتخابية لصالح قضيتهم.

* رشيد الراخا
رئيس التجمع العالمي الأمازيغي

شهد الشهر الماضي احتفالات كبيرة ومبهرة للأمازيغ بالسنة الأمازيغية الجديدة، رغم استمرار الدولة في رفض إقرار السنة الأمازيغية عيداً وطنياً، والاحتفالات امتدت لعدد من الدول على مستوى «الديسابورا» في أوروبا وأمريكا وكذلك روسيا، وفي عدد من دول شمال إفريقيا «تمازغا» في تونس ومصر والجزائر التي أقرته كعيد وطني ورسمي، وكذلك منطقة الطوارق وجزر كناريا، وتعتبر شعبية وانتشار هذه الاحتفالات نهوضاً جديداً للحركة الأمازيغية، حيث أن المغرب شهد أزمة كبيرة أثرت على الجميع، وتتجلى إحدى معالمها على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي، وانتشار الخروقات في شتى الانتهاكات والخروقات الاقتصادية والاجتماعية وحتى في مجال حقوق الإنسان التي لا يحترمها المغرب، ما أثر سلباً على الجو العام، لكن احتفالات الأمازيغ بالسنة الأمازيغية الجديدة شكل فرصة كبيرة للخروج من حالة الأزمة على الأقل نفسياً، والأمازيغ احتفلوا رغم كل الظروف الدولية الصعبة ومخاطر اندلاع حروب ونزاعات كبيرة، تمسك الأمازيغ بإبراز الجانب المشرق في تاريخهم وحضارتهم ومكانهم الفرحة فيها وجسدوا احتفالات بمختلف الطرق والأشكال.

من بعد هذه الاحتفالات والنهضة الثقافية، لا يجب أن يجعلنا ننتظر سنة أخرى أو حلول السنة القادمة حتى نعود لرفع مطالبنا من جديد، ولذلك بادرت إلى تسجيل أو تقديم سلسلة حلقات عبر صفحة الجريدة amadalpresse على «الفايسبوك» حول «إيمازيغن والسياسة» أو الأمازيغ والعمل السياسي. هناك مقولة أجادل بها أستاذنا، الأنثروبولوجي الكبير «دافيد مونت كومري هارت» وهي أن الأمازيغ يحسنون الحرب، لكن لا يجيدون السياسة، ويقال كذلك أن هتلر قال لو تملكتم أمازيغ الريف كمقاتلين أو جنود لدي لاستطعت فعل الكثير (وهي مقولة غير مؤكدة لكنها تشير للحقيقة). حيث حارب العديد من المغاربة الأمازيغ في صفوف عدد من جيوش الدول الاستعمارية وأبنائنا عن قدرات كبيرة، وحارب الأمازيغ كثيراً من أجل استقلال المغرب وحتى الجزائر وقدموا تضحيات كبيرة في سبيل ذلك، لكن على المستوى السياسي، لكن، وللأسف يضل أداؤهم ضعيفاً ودون المطلوب، قلت في محاضرة لي سنة 2018 في تونس، أمام تمثال ابن خلدون، قلت إن «إيمازيغن» لا يرغبون في أن يحكمهم أمازيغي، إذ يتفرغون للانتقادات والصراعات فيما بينهم وأحياناً يتركون الساحة لأعداء القضية الأمازيغية، رغم كل النجاحات التي يحققونها في مختلف المجالات الأخرى، وفي إحدى فحقات عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة السابق، معلقاً على النجاحات التجارية والسياسية لرئيس اخنوخ، قال: «إن هذا الشخص مؤبد ومخصوص يدير السياسة» وكان السياسة محصورة لغرب المؤيدين أو للكذابين والمنافقين...

الأمازيغ يتمتعون بالمصادقية والمعقول في التجارة والمعاملات الاقتصادية وغيرها، ويهمشون في السياسة، وعلى سبيل المثال حزب الاستقلال يفتخر بان 60 في المائة من مناضليه أمازيغ ناطقون بها، وكان الأربعين بالمائة المتبقية ليست أمازيغية، لكن رغم ذلك نجد أن حزب الاستقلال معاد للأمازيغية وهو حزب محافظ، ارتكب جرائم ضد الإنسانية في سنتي 58/59 أثناء أحداث الريف، وهو إضافة إلى المنشقين عنه والذين أسسوا حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي تحول إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من انتهجوا وجسدوا سياسة التعريب كإيديولوجية، هدفها الرغبة في قتل اللهجات المحلية، وكان هدفهم هو إقبار وطمس الثقافة والهوية الأمازيغية، رغم أن أغلبية مناضلي هذه التنظيمات أمازيغ، وأريد العودة إلى المشاكل المتركمة في المغرب وخاصة في السلطة والحكم، باستفحال الفساد أكثر فأكثر، ومجرد تصفح الجرائد اليومية يعطي صورة عن هذا الواقع المأزوم، وطبيعي أن يحدث هذا، لأن الدين قاوموا وحرروا البلد ليسو من حكم فيما بعد ويحكم الآن. ومولاي محمد بن عبد الكريم الخطابي قالها بصراحة لا يعقل أن ينخرط الريفيون بقوة من أجل الاستقلال، وبعد خروج المستعمر، لم يشرك الريفيون في حكومات ما بعد الاستقلال، بل وهمش الريف بشكل كبير وخطير، والغريب في الأمر أنه وفي غالبية الدول الإفريقية من قادة حرب التحرير حكم بلاده بعد خروج الاستعمار، بينما في المغرب لم يحدث ذلك، تم تمرير الحكم لفئة لم تقاوم يوماً الاستعمار، لنخبة تم تكوينها من طرف فرنسا في مدارسها وجامعاتها، ومازالا الأمر مستمر إلى اليوم، ويستمر معه تهيمش الأمازيغ، ويستعملون في الأحزاب السياسية كمرتزقة لا أقل ولا أكثر وسأطرق لهذا الموضوع في مابعد.

وإضافة إلى كل ذلك لم يكن لدى الأمازيغ نخبة مثقفة أو متعلمة على النمط الحديث في فرنسا أو إسبانيا خاصة في الريف، أما في مناطق الأطللس المتوسط وسوس، أنشأت مدارس فرونكو بربرية ولكن لم تكن سوى مدارس تخصصية لتأهيل السكان كجنود أو فلاحين أو مهاجرين لإعادة بناء فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، يعني لتكوين أو لجلب اليد العاملة (كوليج ازرو نموذجاً). إيمازيغن ولظروف التهيمش والهجرة وغيرها لم يفكروا أو لم يعمدوا للانخراط في السياسة، حيث كانوا ينخرطون في أحزاب ذات إيديولوجية الشرق الأوسط، والقومية العربية، ورغم أن الأمازيغ هم أغلب السكان، فإنهم لا يشاركون في الانتخابات، بخلاف الأحزاب التي تتبنى إيديولوجية مستوردة، ولا تثير المشاكل الحقيقية للأمازيغ في مناطقهم.

و في الانتخابات الأخيرة لم يصوت سوى 5 ملايين شخص من أصل

الحلوي: خياران أمام الحركة الأمازيغية تأسيس حزب أو الاستمرار في التخبط السياسي

أكد الدكتور عبد الله الحلوي، على أنه أمام الحركة الأمازيغية خيارين فقط «تأسيس حزب سياسي ذي جاذبية سياسية بناء على وثيقة تصاغ فيها المعالم العامة لمشروع سياسي مجتمعي ذي جاذبية سياسية، أو استمرارها في التخبط السياسي إلى ما لا نهاية له».

وأكد الأستاذ الجامعي لـ «العالم الأمازيغي» أن «مستقبل الأمازيغية رهين بالتنام قيادات الحركة الأمازيغية حول مشروع سياسي ومجتمعي جذاب يقنع الشارع بجداؤها وقدرتها على تحقيق ما يطمح له المواطنون». مشيراً إلى أن «الأحزاب القائمة لا يهملها أمر المطالب الهوياتية الأمازيغية إلا بقدر ما تستعملها للاستقواء السياسي».



الثقافة والتاريخ الأمازيغيين.

• ما رأيكم في «إقبار» وتذويب المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية داخل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتجريده من استقلاله وصفته الاستشارية؟ وهل سيكون لهذا القرار أثر على ترسيم الأمازيغية؟

«الإيركام» أعطى الكثير للثقافة الأمازيغية... لن نستطيع تقييم خيار إدماجه في إطار المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية إلا إذا قارنا إنتاجاته بعد الإدماج بإنتاجاته قبل الإدماج... ولا ينبغي أن تشغلنا هذه الجزئية عن القضية الأساسية.. وهي ضرورة تأسيس حزب سياسي يرفع المطالب الهوياتية في إطار مشروع سياسي مجتمعي يعرض جذاب. * حاوره/ منتصر إثري

الذي نختاره، وفي الوقت الذي نختاره، بل قد نختار سحب كل «منحة» منحناها إذا اقتضى الأمر. لذلك، فمهما كانت الأحزاب التي يريد هؤلاء القياديون الالتحاق بها، فسيتكشفون الحدود المرسومة ليتحول انتماءهم إلى مجرد غنيمية سياسية قد تغري بتعديل المواقف الأصلية من أجل استدامتها.

• في نظركم، هل هذا التحول من السعي إلى تأسيس أحزاب بظلفية أمازيغية إلى نية الانخراط في الأحزاب السياسية القائمة هو «إعلان فشل» لهذه المجموعة في تأسيس «حزب أمازيغي»؟

هو في الحقيقة ليس فشلاً في تأسيس «حزب أمازيغي»، بل فشل اختيارات غير ذكية في بناء مشروع سياسي ومجتمعي ذي جاذبية حقيقية.

• ما هي البدائل والتصورات والاقتراحات التي يمكن أن تساهم في «انتشال» الحركة الأمازيغية من هذا «التخبط السياسي» إن جاز التعبير؟

البديل هو التنام القياديين في إطار أورش عملية لصياغة معالم مشروع سياسي مجتمعي حقيقي يقدم عرضاً سياسياً جذاباً يرسخ المطالب الهوياتية الأمازيغية (في إطار يحترم الدستور ويدعو إلى تطويره) ويرسم خريطة طريق واضحة تحول المجتمع المغربي إلى مجتمع معرفة وابتكار وعدالة اجتماعية... هذه ليست شعارات بل برامج ملموسة قادرة على تحويل المغرب إلى هونك كونك إفريقية تكتشف هويتها في

سياسياً شعاره المهادنة مع الحركات السياسية الأخرى والخضوع لخياراتها واشتراطاتها. هناك خياران أمام الحركة الأمازيغية فقط: تأسيس حزب سياسي ذي جاذبية سياسية بناء على وثيقة تصاغ فيها المعالم العامة لمشروع سياسي مجتمعي ذي جاذبية سياسية أو استمرار التخبط السياسي إلى ما لا نهاية له.

• تابعتم إعلان عدد من الفاعلين عن نيتهم الالتحاق بالأحزاب السياسية القائمة؟ كيف تقرأون هذا التحول؟

يصعب تقييم مواقف سياسية لا يعرف حتى من يتبناها.. إذا كنتم تقصدون ما يصلنا من إشاعات عن رغبة بعض القيادات الأمازيغية في الانضمام إلى حزب التجمع الوطني للأحرار في الاستحقاقات الانتخابية القادمة، بدافع الدفاع عن المطالب الهوياتية من داخل مؤسسات الدولة، فأنا أسجل التحفظات التالية. أولاً، أن هذه الخيارات وأمثالها تعكس نفس العقلية التي حكمت الأمازيغ عبر التاريخ والتي جعلتهم لا يتحركون خارج مربع سياسات التحالف مع الدولة الفلانية ضد في الدولة العلانية، وهم لا يزالون يدفعون ثمن سياسات الولاء السياسي هاته إلى الآن. إذا كنا لا نستطيع ابتكار مشاريع مجتمعية جديدة - معالم اقتصاد سياسي جديد - فهم للثقافة الجديدة - قيم عملية جديدة - إلخ، إذا لم ننجح في ذلك، فسنظل نحوم حول نفس العقلية الولائية التي هي سبب كل المصائب التي حلت بهذا الشعب.

ثانياً، أن الأحزاب، مهما كانت، محكومة في مواقفها من القضية الأمازيغية بموقف الدولة الپراكتي... وموقف الدولة هو: سنطور من الشأن الأمازيغي، ولكن بالإيقاع

• كيف ترون واقع الحركة الأمازيغية ومستقبل الأمازيغية بعد تسع سنوات من الترسيم؟

سياسياً، مستقبل الأمازيغية رهين بالتنام قيادات الحركة الأمازيغية حول مشروع سياسي ومجتمعي جذاب يقنع الشارع بجداؤها وقدرتها على تحقيق ما يطمح له المواطنون. الأحزاب القائمة لا يهملها أمر المطالب الهوياتية الأمازيغية إلا بقدر ما تستعملها للاستقواء السياسي؛ الدولة تتحرك بإيقاع پراكتي بطيء إلى منعدم يحكمه منطق «لن أعطي شيئاً بدافع التعامل مع الضغط»؛ الشارع محكوم بمشاكله السوسيو اقتصادية التي أضاف إليها عصر فضاءات التواصل الاجتماعي عنصر الانشغال بالتافه والاحتفال به. السديم السياسي/الثقافي الذي نسميه بـ «الحركة الأمازيغية» مكبل بشكل منفر بالصراعات والخصومات الداخلية الغير صحية... الحل؟... التنام القيادات حول مشروع سياسي مجتمعي جذاب ذي قيمة مضافة حقيقية وأصيلة. مستقبل الأمازيغية رهين بموقفنا من هذا الخيار سلبي وإيجاباً.

• فاعلون أمازيغ عبروا عن نيتهم الدخول للحقل السياسي بحجة استنفاد العمل الجمعي والثقافي لمهامهم؟ هل تتفقون مع هذا الطرح؟

رأينا في هذه المسألة أن ليس هناك موقف «سياسي» وموقف «مدني» أصلاً. جميع المواقف هي مواقف سياسية. فمن يدعي بأنه يفضل «النضال» على الواجهة الثقافية والأكاديمية فحسب، فهو يختار موقف

الحسين ابلح عضو مؤسس لجهة العمل السياسي الأمازيغي لـ «العالم الأمازيغي»:

«جهة العمل السياسي الأمازيغي» مبادرة تمتح من نضالية مجموعة من فعاليات الحركة الأمازيغية



هل يمكن اعتبار كل هذه التجارب امتداد للحزب الديمقراطي الأمازيغي الذي كنت منسقا له؟

لقراءة هذه التجربة مرفوعة إلى أسس الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، لا بد من توافر المسافة الضرورية -اللازمة في عرف النقد، وهو الأمر الغير المتوفر بالنظر لحداثة تجربة الجهة من جهة، وللارتدادات التي لم تتوقف بعد من كاتاكليزم حل وإبطال الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي. أنا أميل إلى نظرية القطيعة كما نحتها باشلار مواجهها ما يرسون ودعاة الاستمرارية الذين يرون أن العقل الإنساني يظل هو ذاته عبر كل مراحل تاريخ الفكر. فبالرغم من ارتباطي النوستالجي بمرحلة الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي ولعلاقتي الوثيقة بأمغار أحمد الدغبرني، فلا أقول أبداً بأن البنية الأمازيغية بنية استمرار وليس قطيعة، بل أتأبط رؤية ليون برانشفيك، ومقتنع بالتالي بأن التاريخ يمثل تطوراً مستمراً للشعور ويقضي نحو تفتح هائل للعقل، وأن التاريخ ذاته يكشف النقاب عن الديناميكي الذي لا تتوقف حركته أبداً. لكن تجربة الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي تكثت للفتيك والبناء بكل ما تحمله من الأم القاطن، ولا سبيل إلى الارتكان إلى الاستمرارية وما تحمله من لواعج..

* حاوره/ منتصر إثري

..ولا يكاد يُمكن له من القوة أو السلطة حتى يرتكس ويعود للتواري.

هذه مقدمة لا مندوحة منها لفهم محاولاتنا لبناء تنظيم سياسي يجمع الأمازيغ، فأمر الفشل في تكلم المحاولات مضمخ "بالذاتي والموضوعي" في أن، بيد أن "الذاتي" يرخي بظلاله الثقيلة على ذات الفشل.

أما خيار الدخول لأحزاب سياسية قائمة، فليس خيارنا البتة، بل الأجدد القول أن سوق الأحزاب في ميسس الحاجة إلى الحركة الأمازيغية التي تعاني من احتباس أيديولوجي وشعري لن تجده إلا في الأمازيغية كبديل لأفقتها.

هل تعتقدون أن الفعل السياسي من داخل الأحزاب القائمة أولوية بالنسبة للحركة الأمازيغية؟ وهل تظنون فعلاً بأن العمل الجمعي والثقافي والترافعي استنفذ مهامه؟

بدل الحديث عن أولويات الحركة الأمازيغية، الأجدد الحديث عن "مهام الحركة الأمازيغية"، لأن "الأولويات" إحالة مباشرة على التدبري والإجرائي فيما "المهام" إحالة على الفعل المسترج المتكى على رؤية.

فمن هذا الباب، أقول بمسألة الفعل السياسي للحركة الأمازيغية المحايث للفعل المدني، ضمن نسق تعمل عناصره وظيفيا باعتماد بعضها على البعض، بالضبط كما نظر لهذا الأمر تارلكوت بارسونز.

بمكّنة اعتماد النسق البارسونزي في العمل الأمازيغي أن نضمن بقائه وتطوره وتفاعله، وريح الممكنات التي يمنحها البديل السياسي المُشرع أفقياً وعمودياً على التراكم المدني.

• أعلنتم مؤخرًا عن تأسيس "جهة سياسية أمازيغية" ما هي الدوافع وسياق وأهداف هذه الجهة؟

هذه مبادرة جماعية تمتح من نضالية مجموعة من فعاليات الحركة الأمازيغية، وليست "دوغما" ولا تنتظم ضمن الإليات ولا في حدود النهايات، إنها إجابة سياسية نسبية على رهوت المخاطر التي تزداد حدة ضد الأمازيغية والحركة الأمازيغية معاً، بالرغم من دسترتها وتمكينها من ترسانة قانونية مهمة. نسعى إلى توسيع فضاءات النقاش العام حول المشاركة السياسية المباشرة للحركة الأمازيغية، أو التحول إلى مباشرة العمل السياسي المباشر بأفائه التنظيمية والمؤسسية، والغاية الكبرى هي ضمان وتيرة قوية للعمل الأمازيغي داخل المؤسسات، ما من شأنه أن يعطي أيضاً قوة رمزية ومادية لعموم مكونات الحركة الأمازيغية.

هل يمكن اعتبار خيار الدخول لأحزاب سياسية إدارية قائمة عجز من "الجهة" في تأسيس وإنشاء أحزاب سياسية بظلفية أمازيغية رغم محاولاتنا المتكررة؟ أم هو خيار استراتيجي أني وتكتيكي مؤقت؟

انكسارنا في الظفر بحزب سياسي أمازيغي، من بعض انكسارات الأمازيغ على مر التاريخ. فما أشبه انكسار سنة 2008، التي أرخت لحل وإبطال الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، بجراحات سنة 1212 في معركة العقاب بالأندلس التي أرخت لانهازم الموحدون. تاريخ العمل الأمازيغي تاريخ يرفل في الأزمنة

الفاعل الأمازيغي مصطفى أوموش لـ "العالم الأمازيغي": الانخراط السياسي الحزبي يعتبر أداة براغماتية وواقعية للأجراة والتنزيل



• كيف تنظرون
اليوم إلى واقع
الحركة الأمازيغية؟

واقع الحركة الأمازيغية لا ينفصل عن واقع الحركات الاحتجاجية في البلاد، حيث عرفت نوعا من الكمون بعد أحداث الريف، زد على ذلك أن الحركة الأمازيغية دخلت في فترة "الانتظارية" خصوصا بعد ترسيم الأمازيغية في دستور 2011 وما تلاها من ردود أفعال محدودة التأثير بعد إصدار القوانين التنظيمية الكفيلة بأجراة وتفعيل طابع الترسيم.

هل يمكن الحديث عن استنفاد الحركة الأمازيغية لأدواتها التقليدية (الثقافي.. الجمعي) وان الوقت حان للتموقع السياسي؟

مطالب الحركة الأمازيغية مطالب سياسية وبياناتها سياسية أيضا (ميثاق أكادير، البيان الأمازيغي...)، وتتنظم داخل إطارات جمعية محلية وجهوية ووطنية، لكن بعد "الاعتراف الرسمي" بالأمازيغية أو ما يسميه البعض بـ "زمن أمازيغية الدولة"، ظهرت القناعة عند جزء مهم من الحركة الأمازيغية بضرورة ولوج المجال السياسي من باب الحزبي، وهذا ما حصل بالفعل مع التجارب السياسية السابقة التي عملت على خلق إطارات حزبية تعنى بالدفاع عن الأمازيغية، لكنها بقيت ذات أثر محدود، وهذا راجع من جهة إلى عدم القدرة على إقناع واستمالة نشطاء الحركة، ومن جهة أخرى إلى مختلف أشكال المقاومة التي تعرضت لها هذه التجارب من طرف المجتمع السياسي. وبالتالي فلا يمكن الحديث عما سميتهموه "استنفاد الحركة الأمازيغية لأدواتها التقليدية"، على اعتبار أن الفعل الثقافي والجمعي والفني له دور أساسي في تصريف الفعل النضالي، وذلك بالموازاة مع الانخراط السياسي الحزبي الذي يعتبر أداة براغماتية وواقعية للأجراة والتنزيل.

ما هي قراءتكم لتحول بعض النشطاء من تأسيس حزب أمازيغي إلى "الانخراط الجماعي" في الأحزاب القائمة؟

الواقعية السياسية هي التي تجيب عن هذا السؤال، على اعتبار أن المبادرات السالفة الذكر لم يتسن لها تحقيق التطلعات للأسباب التي ذكرناها سابقا، فضلا عن كون إنشاء حزب سياسي يستجيب لانتظارات ليس بالأمر الهين أبدا، وبالتالي فالواقعية التي تحدثنا عنها تقتضي هذا الاختيار، وهو اختيار لا يمكن بالضرورة أن يكون محط إجماع عند الحركة الأمازيغية، نظرا لتباين التصورات من حيث كيفية تصريف الفعل النضالي الأمازيغي.

* حواره م. إثري

عبد النبي إد سالم عضو الحزب الديمقراطي الأمازيغي لـ «العالم الأمازيغي»: الأمازيغية ورقة يلعبها الجميع بغض النظر عن توجهاتهم وأهدافهم والـ «PAM» خرج للوجود على ظهر الـ «PDAM»

لا، ثم لا، نحن اقتنعنا سنة 2005 ككوادر طلبة ايت عمران، وبعض من كوادر mca وآخرون بزعامة الزعيم السياسي الأمازيغي أحمد ألدغرنى بضرورة العمل السياسي وهذا ما جرى سنة 2005، ولكن «الدا حماد» حمل الفكرة سنوات قبل، أي منذ مجلس التنسيق الوطني بعدها بوزنيقة 1 و 2 ولم يوفق في ذلك لاعتبارات وحسابات كان وراءها ممن حققوا اليوم ويخرجون على الصفحات الأولى للجراند ليقولوا أن الأمازيغية قضية سياسية وحلها سياسي هؤلاء كانوا أشد أعداء الحزب الأمازيغي حاربوه علنيا وسريا وكانت معركة قوية بين الدا حماد وآخرون. اليوم اعتبار آخر، ندم من ندم، وفرح من فرح، لكن الذي يهم هو الأمازيغية. ساحليك عن مسائل مهمة اليوم، هل عزيز أخنوش والعثماني وغيرهم ليسوا أمازيغ؟ هم أمازيغ لكن بغير نظرة أمازيغية للأمور، هناك نظرة «أرذوكانية» بالنسبة للبيجدي، للأمازيغية، ونظرة «ماكرونية» لخنوش.. لا أريد هنا أن أدخل في التفاصيل. خلاصة القول، المهم هي النتائج ماذا أعطى هذا وذلك للأمازيغية التي يلعونها بالأمس واليوم كورقة، لكن لم يفهموا بعد أنها ورقة لا تحترق بقدر ما تحرق...



• تم الإعلان أخيرا عن تأسيس «جبهة سياسية أمازيغية» بعد «فشل» عدد من المبادرات الرامية لتأسيس «حزب أمازيغي» كيف تنظرون لهذه المبادرة؟

** لكل حقه أن يؤسس ما يريد وما يرغب فيه، حسب ما يكفله القانون الوضعي الحالي بصفة عامة، كان فردا أو مجموعة أفراد أو تيار، كل حسب توجهاته وأهدافه، هنا لا يختلف الاثنان، وبالنسبة للجبهة السياسية الأمازيغية على حد علمي هي تيار يضم مجموعة أفراد من مختلف التيارات الأمازيغية بما فيها أعضاء سابقون في الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، ممن اقتنعوا بفكرة العمل السياسي داخل الأحزاب المرخصة لها، وهذا حق مشروع لهم. غير أن من وجهة نظري الشخصية، فمن الصعب على مجموعة الجبهة السياسية تحقيق ما جاء في الورقة التي اعتبروها أرضية مطالب وتوجهاتهم ذلك فئات عريضة من الشعب المغربي في الوقت الراهن فقدت الثقة في العمل السياسي

و في السياسيين نظرا لعدم التزامهم بتحقيق أولويات الشعب. فكيف يمكن لهذه الجبهة أن تكون قوة ضغط جماهيريا وتنظيما داخل حزب معين. ثم أن الورقة الأمازيغية يلعبها الكل بغض النظر عن توجهاتهم وأهدافهم، فلنعود ببوصلة التاريخ إلى الوراء بعض الشيء، ونسأل هل خروج حركة لكل الديمقراطيين بزعامة مستشار الملك فؤاد علي الهمة وبمباركة من بعض الأمازيغ كانت خطوة بريئة؟ ولماذا منع الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي بعد تأسيسها مباشرة؟. السياق اليوم هو نفسه، فشل المخزن في تدبير ملفات كبرى، وهذا الفشل قائم

• لم تتمكن تجربة الحزب «الديمقراطي الأمازيغي» وأنت احد مؤسسيه من الاستمرار ولو بصيغة «قانونية» إن جاز التعبير لماذا في نظركم؟

** الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي لم يفشل لكن قاوم وصامد من سنة 2005 إلى سنة 2008 حيث حكم عليه بالمنع. أنا أتساءل لماذا تركه المخزن أربع سنوات في الميدان بالرغم من عدم إعطاء الترخيص له؟ وهذا أستحضر كثير من الوقائع بما فيها تصريح محند العنصر وغيره ضد الحزب. تحولنا في السهول والجبال، وفي ظرف سنة تمكنا من إنشاء عشرات الفروع في كبريات المدن كالدال البيضاء وطنجة وفاس وأكادير في القرى والجماعات القروية بل حتى في الدواوير، أمام هذا الزحف خرج الياس العماري كدينامو الحركة لكل الديمقراطيين أو «الديماغوجيين» كما اسميها لمواجهةنا بمشروع لم ينجح ولم يفشل سموه بعد ذلك الأصالة والمعاصر وفيه كثير من الحكايات، آخرها نهاية الياس العماري الدراماتيكية، ومع «وهبي» الآن ستبدأ حكايات جديدة مع حزب ولد بعملية قصيرة.

• لكن، لماذا عجز مؤسسو الحزب الديمقراطي في تكرار أو إنقاذ تجربة pdam؟

** حكمت الداخلية بحل الحزب الأمازيغي المغربي، هناك ملف قوي جمعه المرحوم الأستاذ المحامي الحسين ملكي، وأنا شخصا واحد ممن أمده ببعض الوثائق النادرة من حياة الحزب، توفي الأستاذ ولا ندري مصير ذلك الملف. أنا شخصا أرى أن «المخزن» مناضل في بعض الأحيان أكثر من بعض ممن يسمون أنفسهم مناضلين، هؤلاء ليسوا في مستوى الكثير من المحطات واللحظات التي وجب وفيها الدفع بالأمازيغية إلى الأمام، أما الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، فهو قائم وحاضر بغض النظر عن حله ومنعه من طرف الجناح المحافظ داخل مؤسسات الدولة ومن قبل الذين انزعجوا منه لأنه سيسحب البساط السياسي من تحت أقدامهم هذا أمر عادي في الممارسة السياسية، أكون أو لا أكون، لكن الأهلون هو أنك معي وضدي في الوقت نفسه. المرحلة تستدعي نقد ذاتي عميق، وعلى الجميع أن يفهم بأن الأمازيغية لن تموت أبدا.



إلى اليوم ويزداد، لماذا؟ لأن المخزن التقليدي لا زال ينظر إلى أمور المغرب من وجهة نظر فرنسية، معناه نحن رهائن سياسة فرنسا. هناك «بروفزويوار» حكومة إسلامية لكن البحث في الجذور والأصول هي حكومة مخزنية عميقة جدا. أرى بأن المخزن لا يفهم جيدا أخطائه وسيعيد تكرار ذات الأخطاء ونحن لسنا هنا لتصحيحها. سنة 2021 على الأبواب، ولا وجود حتى اليوم لمشروع مغربي أمازيغي حقيقي.

هل يُعتبر خيار الدخول «الجماعي» لأحزاب سياسية إدارية قائمة عن عجز «إيماريفغن» عن تأسيس وإنشاء أحزاب سياسية بخلقية أمازيغية؟

تحديد المعرقل السياسي بالنضال السياسي



في حل مشروع الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي والحقا على القضية الأمازيغية ضمن سياسية تستعملها وفق سياقاتها وليس مصالحها و ليس وفق رؤية ديمقراطية الدولة والمجتمع .

بالتالي تحولت الأمازيغية لمجال تسابق و مزايادات سياسية لكل وحتى لأعداء القضية الأمازيغية الشامتين في تشتت الفعل النضالي الأمازيغي و تيهانه بين ما هو تنظيمي وما هو سياسي. و تحقيقا لشعار ما أخذ بالسياسة لا يسترد إلا بالسياسة يتوجب على الحركة الأمازيغية الدفع نحو فعل سياسي أمازيغي منضبط للإثر الثقافي المفاهيمي الذي أنتجته لعقود لتحويله لتصوير سياسي و برامج سياسية لدمقرطة الحقل السياسي و المؤسساتي بالمغرب وفق أدبيات و قواعد النضال السياسي بالمغرب، و لكن بدايتنا يتوجب على النخب الثقافية الأمازيغية ترك المجال أمام بروز نخب و قيادات سياسية متمرسه تزاو النضال و الفعل السياسي و ليس التصحيح الفكري و التصويب المفاهيمي.

المساهمة الفعالة في ديمقراطية المجتمع و الدولة المغربية وفق التصور الأمازيغي لمغرب التعايش و المستقبل و بالطبع هذه المواجهة التي لا بد أن لها قواعد اشتباك و مصوغات تحالف و تبادل المصالح هذا المسار له كذلك قواعده و حساباته التي يجب مراعاتها و العمل على إنجاح الخوض فيها و بها، أي أنها مياه جديدة على الحركة و مناضليها الذين ألقوا النضال الثقافي و المقاربة الفكرية المعتمدة على قواعد و ضوابط متعارف عليها تحسم في أحقية و جدارة الطرف انطلاقا من زاده المعرفي و راحة تحليله ، بينما حقل السياسية له قاعدة المتغيرة غير الثابتة و حقايقه غير المقدسة باعتباره مجالا نسبيا بامتياز دون أن ننسى الطبيعة السياسية العامة لمؤسسات الدولة المغربية و سمو و علو كعب المخزن كبنية تنظيمية و حاكمة بقسط كبير و مؤثر، على كل المؤسسات و القوانين. هذا الخوض الجديد أنتج لنا تخبطا من طرف الفاعلين ضمن الحركة الأمازيغية العاجزين عن ضمان انتقال سلس من النضال الثقافي للفعل السياسي المباشر بل عجزوا عن إدراك معنى الممارسة السياسية بقضية أو من أجل قضية ، و كذلك تخبط السلطة في التعامل مع إدراك و طموح الحركة الأمازيغية للفعل السياسي المباشر إتماما لتحقيق حقوقها في شقها السياسي، و قد تجلى هذا في فشل كل الفاعلين الأمازيغ في إخراج حزب أو تنظيم سياسي أمازيغي أو التوحد ضمن مجموعة ضغط، لوبي، داخل حزب أو أحزاب معينة و تجلى تخبط السلطة

الفشل مما يؤكد أن الإشكال الأمازيغي بعد 2000 هو إشكال سياسي بامتياز. حيث أن انتكاسات الحركة و القضية الأمازيغية أتت بعد الانتصارات في المعارك الفكرية و التأسيسية لخطاب تقوي بزاد العلوم الإنسانية و الحق، أي أن هذه الانتكاسات حصلت في أجراة تفعيل و تنزيل ما سمي بالانفتاح على الأمازيغية حيث واجهت معارضة شرسة من أحزاب سياسية أو عرقلة مرهجة مسبقا، و قد بدا ذلك من تركيبة أعضاء المكتب الإداري للمعهد حتى عجز وزارة التربية و التعليم في تنزيل العقد البرنامج في التدریس، وصولا لدستور 2011 و النقاش و التهديد الذي طرح لتعديل صياغة إدراج الأمازيغية كلغة رسمية للدولة و إصرار السياسة على تكرار و دسترة و وجوب الاهتمام باللغة العربية و إدراج باقي التعبيرات اللهجية و الثقافية دستوريا لتخفيف وطأ الدسترة عليهم و تنزيل القانون التنظيمي و إنهاءه بإخضاع المعهد نفسه تحت سلطة مجلس اللغات و الثقافة المغربية.

كل هذا التحامل السياسي يحتم الانتقال من مرحلة النضال بالشعارات و النوايا، إلى مرحلة النضال من أجل التحديد و التجسيد، و الذي لن يتأتى إلا بالنضال السياسي المواجه للدكاكين السياسية الراضية و المعرقل لمسار تنبؤ الأمازيغية مكانتها ضمن مؤسسات الدولة السياسية و الاجتماعية و حتى السيادة منها. و خلق حالة من الجذب و الاستقطاب لعرض قدرات الاختيار الأمازيغي في

من خلال المسار النضالي للحركة الأمازيغية، منذ البروز الأول المعلن عن صعود تيار فكري، ثقافي هوياتي جديد يكسر بل كسر أحادية تصوير الهوية الحضارية للمغرب و عموم شمال أفريقيا، هذا التصور الإيديولوجي الذي أسس لمؤسسات السلطة و دولة ما بعد الاستعمار و الحماية، من خلال معارك خاضتها الحركة باعتبارها حركة مدنية احتجاجية مطلية، تطالب بضرورة احترام حقوق الإنسان في شموليتها و ضمنها الحقوق الثقافية و الاجتماعية للأمازيغ على أرضهم، هذا الرهان الذي نجحت فيه بفرض هذا النقاش كقضية، على كل المستويات لمناقشتها وفق تصورات كل المتدخلين، و إعادة النظر في مقومات عدة كانت مسلمت سياسية لدرجة الطابو، و منها مفاهيم الوطنية، و الهوية الوطنية، و التشريع.

كل هذه النجاحات في البداية أتت أكلها و صادفت نضجها خلال انتقال العرش، حيث اعتبرت القضية الأمازيغية قضية وطنية و أعلن عن النوايا الحسنة سياسيا تجاهها و إبداء النية في الاعتناء بها و إيلائها رعاية خاصة و خصص لها معهد ملكي استشاريا في الموضوع.

و بعده أكدت كل التيارات السياسية سبرها على النهج الملكي في تقبل بل الانفتاح على الأمازيغية وفق رؤيتها السياسية و خلفياتها الفكرية و الإيديولوجية، و قد تجلى ذلك بعد فشل المعهد الملكي في تميم و تنزيل الاتفاق البرنامج لتدريس اللغة الأمازيغية و عجز عميد المعهد عن التصرف إزاء هذا

الباحث عبد الله حتوس لـ «العالم الأمازيغي» :

الحركة الأمازيغية لم تعد قادرة على مساندة الإيقاع وآليات اشتغالها متقدمة لا تسير الزمن السياسي الحاضر

رو حواره منتصر إثري؛

قال الباحث والفاعل الأمازيغي، عبد الله حتوس، إن «الحركة الأمازيغية لم تعد قادرة على مساندة الإيقاع، وتجاوزتها الأحداث»، مشيراً في حوار مع «العالم الأمازيغي» إلى أن «آليات اشتغالها متقدمة ولا تسير الزمن السياسي المغربي الحاضر». وأضاف المتحدث: «لا يمكن للنخبة الأمازيغية أن تواجه الأسئلة المطروحة عليها بالهروب إلى الأمام أو تأجيل الإجابة عليها إلى أجل غير مسمى. لأن نفس الأسئلة المعلقة التي حالت بينها وبين القراءة العقلانية والمتبصرة للسياسة الجديدة للدولة حيال الأمازيغية سنة 2002 وما بعدها، هي التي ساهمت بشكل كبير في فشل خمس محاولات لتأسيس جناح سياسي أمازيغي».



إبراهيم أخطاط
الحركة الأمازيغية
كما عشت ميلادها
وتطورها، كما
نشرت مقالا
أشرح فيه ما
حصل كشاهد

حي على ما وقع
وكعضو في اللجنة التحضيرية لتلك الندوة، المقال نشر بدورية «نبض المجتمع»، تحت عنوان «الجناح السياسي الأمازيغي كما عشت ولادته ميتا».

لم يكن اجتماع يوم 15 مارس وحده الذي انفجر، بل انفجرت أمور كثيرة تلك الليلة، وماتت أخرى وهي لم تولد بعد، ومن ضمنها الجناح السياسي. يبحث الكثير من نشطاء الحركة الأمازيغية عن أسباب فشل نشطاء الحركة في تأسيس حزب مهمما كان صغره حجمه رغم الحجم الكبير للقضية والحركة الأمازيغيتين، يدفون في اتجاه هذه الفرضية أو تلك، يضربون الأخماس بالأسداس، وفي الأخير يفشلون في مساعدهم لتفسير الفشل؛ فشل يكمن في هروب النخبة من مجهود الإجابة عن الأسئلة المعلقة منذ سنة 1997 وأضيفت إليها أسئلة أخرى طيلة العقدين الموليين. لا يمكن أن يبني فعل جماعي أمازيغي على أساس متين في غياب الثقة بين فعاليات الحركة، ولا يمكن أن تبني الثقة بترك سؤال سبب فقدانها، سنة 1997 وما بعدها، معلقا.

من جهة أخرى، ما هو رد فعلكم اتجاه القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي أصبح المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بموجبه فاقدا للاستقلالية وللصفة الاستشارية؟

النخبة والجماهير الأمازيغية الآن في مفترق الطرق، قطار المؤسسة بكل أعطابه وعيوبه انطلق ولن ينتظرها. الآن نحن أمام معطى جديد اسمه «أمازيغية الدولة». على مكونات الحركة الأمازيغية أن تختار بين ركوب القطار ومحاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه وهو في طريقه إلى محطته المقبلة، أو انتظار قطار آخر لا علم لها بوجوده وقد لا يكون موجودا أصلا وتستحيل صناعته، ما دامت الحركة الأمازيغية لا تتوفر على الإمكانيات اللازمة لذلك.

كما أن ركوب قطار المؤسسة ليس بالأمر الهين، فالأمر يتطلب استعدادا فكريا ونفسيا كبيرين، لا يمكن أن تتركب القطار وأنت تعاني من فوبيا القطارات، لا يمكنك أن تتركب القطار وأنت ترفض العيش المشترك مع المسافرين على متنه مهما كان اختلافك معهم. كما لا يمكن للكثير من فعاليات الحركة الأمازيغية ركوبه وهي لا ترغب أصلا في الوصول إلى محطته المقبلة، فهي مرتاحة في رحاب خطاب زمن الإنكار وترفض المؤسسة وتعتبرها محاولة لتدجين الأمازيغية واستدراجها إلى انقراض حتمي.

الذين سربكون وسيجدون لهم أماكن على متن القطار، هم أولئك الذين ربحوا معركة التغيير مع الذات ومعركة تغيير الخطاب والبحث الجدي عن آليات جديدة للاشتغال؛ دون أن يعني التغيير تنازلا عن الثوابت والهدف الإستراتيجي؛ إنصاف الأمازيغية بكل أبعادها ومصالحه الوطن مع ذاته، وتحرير الإنسان من الاستلاب والدونية والتخلف ارتكازا على وعيه بذاته وتمتعته بلغته وثقافته وهويته.

لأن نفس الأسئلة المعلقة التي حالت بينها وبين القراءة العقلانية والمتبصرة للسياسة الجديدة للدولة حيال الأمازيغية سنة 2002 وما بعدها، هي التي ساهمت بشكل كبير في فشل خمس محاولات لتأسيس جناح سياسي أمازيغي. ونفس الأسئلة ستواجه الإخوان والأخوات الذين يبحثون عن حزب يلتحقون به. كل ما يمكن أن أضيفه، هو متمنياتي لهم بالتوفيق فمن بينهم مناضلون قدموا الكثير للقضية الأمازيغية.

هل في نظركم إعلان بعض مناضلي الحركة الأمازيغية نية الانخراط في الأحزاب السياسية هو «استسلام» وعدم قدرة هؤلاء في تأسيس أحزاب سياسية ذات مرجعية أمازيغية؟

لا يمكن لي أن أطلق الأحكام على مجهودات الغير، علما بأن بعض مناضلي الحركة الأمازيغية الذين انخرطوا كأفراد في بعض الأحزاب وتقلدوا مناصب في مكاتب بعض الجهات والجماعات الترابية نجحوا في المزاجية بين قناعاتهم النضالية ومسؤولياتهم الحزبية. الآن نحن أمام محاولة غير مسبوقة، محاولة الانخراط الجماعي كمجموعة متجانسة أو تيار أمازيغي في هذا الحزب أو ذاك، هذا يطرح سؤال الاستعداد لدى الأحزاب السياسية في قبول مبدأ التيارات وقدرتها على تدبير وجود تيار أمازيغي متمرس على النضال الجماعي داخلها.

ما أريد أن أركز عليه في سؤالك، هو مسألة الفشل في تأسيس أحزاب سياسية ذات مرجعية أمازيغية، أريد فقط التذكير بما سبق لي أن قلته في أكثر من مناسبة بشأن الجناح السياسي الأمازيغي، لأنني أعتقد أنه من اللازم الرجوع إلى فشل المبادرة الأصل سنة 2007 والمسماة مبادرة العمل بجناحين «جناح سياسي وجناح ثقافي»، كمفتاح لفهم ما يجري ويبدو. لقد طرحت ورقة العمل بجناحين من طرف الأستاذ حسن إيدلقاسم على أشغال اللجنة التحضيرية للندوة الوطنية حول إستراتيجية التنسيق الأمازيغي التي انخرطت فيها كل فعاليات النخبة الجموعية الأمازيغية وكان مزمعا تنظيمها يومي 29 و 30 مارس 1997، وقد انقسم حولها أعضاء اللجنة بين مدافع عن حق صاحبها في طرحها على أشغال اللجنة وبين معارض لترحها بدعوى أن ندوة الإستراتيجية لا تحتل مثل هذا النقاش الذي من شأنه الانحراف عن الهدف الأساسي للندوة ألا وهو تقوية التنسيق الوطني بين الجمعيات الأمازيغية والانتقال به إلى مستويات أرقى خدمة للقضية الأمازيغية. يوم 15 مارس 1997، عقد اجتماع بمقر أمريك لوضع اللمسات الأخيرة قبل الندوة، التي اتفق على تنظيمها بمركز العمورة بالرباط. كان الجو مكهربا ومتشججا، استمر النقاش حول القضايا الخلافية إلى ساعة متأخرة من الليل، أخذت الأمور منحى مدمر لكل ما تم بناءه منذ سنوات ألا وهو الثقة بين أفراد النخبة الأمازيغية، بشأن ما جرى تلك الليلة ودمر الثقة بين فعاليات التنسيق الوطني الأمازيغي يرجي الرجوع إلى مذكرات الراحل

* بعد تسع سنوات من الترسيم، كيف تنظرون لواقع ومستقبل الأمازيغية والحركة الأمازيغية بالمغرب؟

هناك الكثير مما يمكن قوله، لكنني أعتقد بأنه لفهم ما يجري ويبدو يجب التمييز بين واقع الأمازيغية كلفة وثقافة وهوية وبين واقع الحركة الأمازيغية بتنظيماتها وفعاليتها وخطابها. فواقع الأمازيغية تحسن بشكل كبير مقارنة مع ما كان عليه الأمر منذ الاستقلال إلى حدود سنة 2002 مع إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وأصبحت في وضع أحسن مع ترسيم اللغة والثقافة الأمازيغيتين في دستور 2011، مع العلم أن الأخطار لا زالت متربصة بها من كل جانب. أما الحركة الأمازيغية التي كانت وراء ما عليه الأمازيغية فقد تجاوزتها الأحداث ولم تعد قادرة على مساندة الإيقاع، فخطابها بقي حبيس زمن تهميش وإقصاء الأمازيغية وآليات اشتغالها متقدمة ولا تسير الزمن السياسي المغربي الحاضر.

قبل ثلاث سنوات أشرت في مقال لي تحت عنوان «إلى أين تسير الحركة الأمازيغية» إلى ما يلي: «... اليوم وأمام كل المياه التي سارت تحت الجسر، وبعد ما تغير في المشهد منذ سنة 2001 وترسيم الأمازيغية سنة 2011، لم تجد مكونات الحركة الأمازيغية قراءتها للواقع المغربي والدولي، واختلط لديها ما هو تكتيكي بما هو استراتيجي والغايات بالوسائل. هناك الكثير من ما يجب مراجعته في الخطاب الأمازيغي، بدءا بالسؤال المؤسس «من نحن؟» وصولا إلى تحديد «ماذا نريد؟». أهمية إعادة التفكير في سؤال الهوية نابع من حاجتنا إلى إجابات في خدمة بناء المواطنة والعيش المشترك في وطن ديمقراطي، إنه البوصلة التي بدونها قد نختار الطريق الخاطئ في أحسن الأحوال والجحيم سبيلا في أسوأها. من شأن تلك المراجعات أيضا تخليص الحركة الأمازيغية من الأثقال الزائدة عن اللزوم، لا يمكنها أن تتحمل ملفات الحكم الذاتي والعلمانية وغيرها من الملفات التي زرعت في جسمها حتى أصبحت أشبه بحصان طروادة. الفاعل الأمازيغي اليوم أشبه بمن يريد تشغيل سفينة شحن كبيرة باستعمال محرك سيارة من الحجم الصغير.. الحركات التي لا تقرأ جيدا تفاصيل زمنها السياسي ولا تملك شجاعة مراجعة ما يمكن مراجعته ولا تبادل، تسقط تلقائيا في الإنتظارية وتبحث عن المبررات لتفسير عجزها عن حل أزمتها. علما بأن الأزمة ليست بالضرورة كارثة ومصيبة، فالكثير من المبادرات والأعمال الكبرى خرجت من رحم الأزمتا».

مناضلون أمازيغ أعلنوا ابتعادهم من النضال من داخل الجمعيات وعبروا عن نيتهم الالتحاق بالأحزاب السياسية؟ كيف تقرؤون هذا التحول؟

أعتبر حق المشاركة في الحياة السياسية والحزبية حقا مقدسا لكل شخص، وبالتالي يجب علينا جميعا احترام حق الأفراد في الانخراط في الشأن الحزبي بالطرق التي تلائمهم، هذا في ما يخص الشق الأول من سؤالك. أما قراءتي المتواضعة للموضوع، فلا تخرج عن ما أسميه بنتائج أزمة الخطاب والممارسة في ارتباطها بفشل نخبة الحركة الأمازيغية في استباق لحظة الانتقال من زمن إنكار الدولة للحقوق الأمازيغية إلى زمن الاعتراف بها وبداية تأسيسها. لقد كان من نتائج ذلك بقاء العديد من الأسئلة بلا أجوبة لدى جماهير الحركة، التي لم يكن لها من الأدوات الفكرية ما يلزم لفك طلاسيم وفهم وتملك لحظة الانتقال. الشيء الذي ساهم في فشل كل المبادرات الحزبية الأمازيغية إلى حدود اليوم. لا يمكن للنخبة الأمازيغية أن تواجه الأسئلة المطروحة عليها بالهروب إلى الأمام أو تأجيل الإجابة عليها إلى أجل غير مسمى.

لا يمكن للنخبة الأمازيغية أن تواجه الأسئلة المطروحة عليها بالهروب إلى الأمام أو تأجيل الإجابة عليها إلى أجل غير مسمى

الحركات التي لا تقرأ جيدا تفاصيل زمنها السياسي ولا تملك شجاعة مراجعة ما يمكن مراجعته ولا تبادل تسقط تلقائيا في الإنتظارية وتبحث عن المبررات لتفسير عجزها عن حل أزمتها



منتصر إثري

من الجمود والشرد والتهيب والسياسي... واستمر في هذا الشرد دفع النظام لعزلها بل وتجاوزها بسبب ضعفها وتصويراتها

والتذبذب في مواقفها وانعزالها عن قواعدها، وفشلها في التنظيم وغياب أي وزن لها داخل المشهد المغربي، لهذا، يتم استثنائها وإقصاؤها من التمثيلية في الهيئات والمؤسسات الدستورية، ومن مشاورات الدولة، آخرها، المشاورات الجارية حول النموذج التنموي الجديد، والذي لم تعر فيه الدولة أي اهتمام لمكونات الحركة الأمازيغية ونخبها.

هذه النخبة الأمازيغية «المسيسة» فشلت، إذًا، في «تسييس» الأمازيغية، أي دخول المعترك أو الحقل السياسي المرء بالألغام والتحديات والغارق في السلطوية والخطوط الحمراء التي تحددها الدولة، وفشلت في تكرار تجربة الحزب الديمقراطي الأمازيغي، من خلال تأسيس حزب أو أحزاب مغربية/أمازيغية بسبب ما ذكرت، وتاهت طوال السنوات الأخيرة، وبسبب هذا التيه وفقدان الرؤية والتصور والمشروع المجتمعي والاتفاق على الحد الأدنى من الأفكار والتصورات بين مختلف الفعاليات المؤمنة بالمشروع.. يعتقد لها بأن الأمازيغية سوف تموت وبأن العمل المدني والثقافي استنفذ أدواره، وهذا غير صحيح، لأن فشل النخبة لا يعني موت الأمازيغية، أو نهاية العمل الجمعي والمدني.. بل ظهور نخب جديدة وتصورات مختلفة، هي في الأخير مصدر غناء للأمازيغية، ولا يمكن أن نجتمع الحركة الأمازيغية العلمية/الفكرية/النقدية/السياسية/الجموعية/الثقافية/الريديكالية/الإصلاحية..، في بوثة «العمل السياسي» لوحده وننكر للأدوار الأهم التي يمكن للعمل المدني والثقافي... أن يقوم به أُنبا ومستقبلا.

لسنا في موقع تقديم الدروس إلى أحد، لكن وحسب اعتقادنا المتواضع، نرى أن الوقت قد حان للالتئام والتشخيص وبلورة طرق وأفكار جديدة تتماشى والواقع الجديد للأمازيغية، بلورة أفكار سياسية وثقافية ومدنية، فلا يمكن أن نمارس العمل السياسي وكل ما يقتضيه بالفكر الجمعي والثقافي، كما لا يمكن أن نمارس الفعل المدني الأمازيغي بعقلية السياسي، ولا نستطيع أيضا أن نلغي العمل الجمعي ونعوضه بالسياسي أو العكس.. ففوة الحركة الأمازيغية في تعدد وتنوع المناضلين الذين يدافعون عن الأمازيغية، وأي محاولة لإقصاء فعل أمازيغي أو طرف أمازيغي من المعادلة ككل، مصيره الفشل واجترار نفس الخيبات السابقة والاستمرار في البكاء على الأطلال.

ومن هنا، فإن على النخبة الأمازيغية أن تستعد لتلقي المزيد من العزل والتهميش والإقصاء من طرف الدولة وأحزابها ومؤسساتها، ما لم تغير إستراتيجيتها وأفكارها وتصوراتها، وتعلم قواها مع قواعدها باختلاف الزوايا والرؤية المتفرقة والمتشعبة والمتباعدة في أحيان كثيرة، والاحتكاك أكثر بالجماهير الأمازيغية وبأفكارها، واحتجاجاتها ومظاهراتها وإقناع المترددين بجديتها نواياها السياسية، وإعطاء الفرصة للمختلفين للإدلاء بأرائهم وأفكارهم، والعمل بكل الطرق وكل من مكانه لتحسين المكتسبات القليلة والعمل على تحقيق المزيد وصولا للدولة الأمازيغية المرجوة.

ونؤكد من جديد أن الأمازيغ في حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى للانخراط في العمل السياسي في ظل كل ما يعيشه من التحكم السلطوي والبلقنة، والانتقال الحتمي نحو امتلاك هذه الأداة القانونية، والأمازيغية المفترضة اليوم، تقتضي امتلاك أدوات العمل الجماعي التشاركي التكاملية السياسي والثقافي والمدني، ولبلوغ هذا الهدف، نحتاج إلى نقلة مجتمعية توافقية، تقوم على التوافق على ضرورة تشكيل حزب أو أحزاب بمرجعية أو خلفية أمازيغية، دون أن يكون بديلا للعمل النقدي والفكري والثقافي والمدني للحركة الأمازيغية أو على حسابها.

هل فشلت النخبة الأمازيغية سياسياً؟

«أمازيغية المؤسسات».. وهكذا، استطاعت الدولة أن تحول «الصراع» من الضغط على النظام الذي يتحكم في كل السلطات، لأجراً وتفعيل الأمازيغية والاستجابة للمطالب والتوصيات الأممية الصادرة عن مؤسسات الأمم المتحدة والمتعلقة بالأمازيغية، إلى «الصراع» مع التيار المحافظ الذي يقود الحكومة دون غيره من باقي الأحزاب التي تشارك في الحكومة وتحتمل مسؤوليات أكبر لها علاقة مباشرة بالأمازيغية، قد يقول بعضهم بأن طبيعة السلطات والدستور يفرضان علينا التعامل مع الحكومة، لكن لا يستطيع هذا الطرف أن ينكر بأن النظام هو الذي يتحكم في ملف الأمازيغية، وهو ملف أكبر من حكومة ومؤسسات تسير بـ «الأوامر العليا».. تحولت النخبة والحركة الأمازيغية عامة لما يشبه مجلس «الأمم المتحدة»، واكتفت طوال السنوات الماضية ببيانات الشجب والاستنكار والتباكي ولعب دور المظلومية والبكاء على الأطلال، في المقابل استمرت الدولة والنسق السلطوي القائم في الإجهاز عن الأمازيغية وإفراغها من محتواها النضالي ومضمونها التحرري. وكل هذا يحدث بعد أن تأكدت الدولة بأن النخبة الأمازيغية لا تملك القوة والقاعدة الجماهيرية والتصور السياسي والمشروع المجتمعي الذي بإمكانه إخراجها والضغط عليها من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة التيار الديني المحافظ المسيطر على دواليب الدولة والذي تسلل لكل المؤسسات والإدارات بفضل «الحنكة والتحايل السياسي» الذي يجيدهما.

فقدت النخبة البوصلة أكثر وأكثر، بعد أن تاهت الألفاظ السياسية على مدى السنوات الماضية التي أعقبت «الترسيم»، إلى حين خرج منها قبل أشهر، مُعلنا البعض

مادام أنها مؤمنة أو مقتنعة بالتغيير من داخل النسق السلطوي القائم، وهي (أي النخبة) تعرف أكثر من غيرها بأن الدولة و«المخزن» ككل لا يؤمن إلا بلغة القوة ومن يملك الشارع والضغط الجماهيري، كما فعل الخصوم التاريخيين والأيديولوجيين للأمازيغية في تفاوضهم مع الدولة منذ نهاية فترة الحماية الفرنسية على المغرب.

لكن، لا شيء من هذا حدث، بل استمر بعض من هذه «النخبة» في لعب دور المتفرج من بعيد، وفي أحسن الأحوال، المشاركة في ندوات ولقاءات لا يتجاوز صوتها سقف القاعات التي نظمت فيها. أما البعض الآخر ففضل عمله ومنصبه وركن للصمت المطبق ووضع حداً لحركاته لأسباب من الأسباب الكثيرة التي نعرفها جميعاً، فيها ما هو شخصي وما هو موضوعي وما هو تنظيمي... والبعض الآخر ذهب إلى حد التصفيق للدولة و«إنجازاتها» لصالح الأمازيغية وكأنها «صدقة»، أنعمت بها علينا، وبالتالي علينا شكرها على ذلك، ونسب ما تحقق على علته لصالح النظام وليس لنضالات مريرة لهذه النخبة وللمناضلين الأمازيغ. والبعض الآخر فضل الإنزواء للوراء كليا وكان مهمته انتهت مع ترسيم الأمازيغية. وفي هذه المرحلة التي ظهر فيها ما يمكن تشبيهه بـ«القطيعة النضالية» بين شباب الحركة الأمازيغية الذين استمروا في رفع سقفهم النضالي، وبين البعض من هذه النخبة ممن يجتمعون اليوم على أن العمل المدني والثقافي.. استنفذ أدواره مع ترسيم الأمازيغية، وأن الوقت قد حان لتسييس الحركة الأمازيغية، التي هي في الأصل حركة سياسية وفكرية، والعمل على تفعيل الأمازيغية من داخل مؤسسات الدولة، أي بصريحة العبارة الدخول إلى المعترك السياسي.

كان بعض من هذه النخبة يجتمع ويلتقي في لقاءات واجتماعات مكوكية، توجهتها بإعلان للرأي العام الأمازيغي عن مبادرة تأسيس حزب أو أحزاب بمرجعية أمازيغية. طبعاً المبادرة شأنها شأن باقي المبادرات السابقة.. لم تصمد ولم تدم كثيرا حتى بدأت الانشقاقات والصراعات هنا وهناك، وخرجت مبادرات أخرى من رحمها، ولم يكن مصيرها أحسن من كل المبادرات «السياسية» الأمازيغية التي سبقتها منذ الحكم على حل الحزب الديمقراطي الأمازيغي الذي أسسه المحامي الأمازيغي أحمد الدغرني يوليوز سنة 2005 وحكمت وزارة الداخلية على حله سنة 2008.

كل هذه المبادرات الممزقة والمشتتة وغير المنسجمة لا في التصور ولا في الرؤية ولا الأهداف ولا الطرق ولا حتى الاستراتيجيات والغير متجانسة والفاقد للمشروع السياسي/المجتمعي والغارقة في الذاتية والبيروقراطية... الرامية والساعية إلى تأسيس حزب مغربي/أمازيغي خاص بالنخبة الأمازيغية والمؤمنين بمشروعها ونضالها، لم تتلقى أي رد فعل سلمي من طرف الجماهير الأمازيغية، بل ساندها بطريقة أو بأخرى، وهناك من وجه لها انتقادات إيجابية تصب في مصلحة «الحزب الأمازيغي» الذي طال انتظاره. لكن، الذي حدث، هو فشل هذه المجموعة في تعبئة وإقناع حتى أقرب المقربين بجديتها مشروعهم وتصوراتهم للمشاهد السياسي الأمازيغي/المغربي، وبقيت تدور في الحلقة نفسها، وبين حين وآخر تطفو الصراعات والانشقاقات بسبب الشخصية والفردانية والتفكير الأحادي المنغلق على باقي الآراء والأفكار والتصورات، بعد كل هذا، فضل عدد كبير من الشباب الأمازيغي النأي عن صراعات «النخبة السياسية»، واستمروا في توجيه الأسهم لمكامن الخلل من الأصل، للدولة التي «ندمت» ربما على ترسيم الأمازيغية سنة 2011 تحت ضغط الشارع، و«ندمت» أكثر عندما وضعت يدها عن الأمازيغية ولم تجد في المقابل مع من تتفاوض ومع من تفعل الأمازيغية التي أضحت لغة دولة، فركنت إلى الوراء وأعطت الضوء الأخضر للتيارات السياسية والأيديولوجية للإجهاز على مكتسبات النخبة الأمازيغية وتمييع

بادئ ذي بدء، لا يمكن -إطلاقاً- أن ينكر أحد فضل النخبة الأمازيغية على مسار قضيتهم، وما وصلت إليه اليوم، ولا أحدنا يستطيع إنكار تضحيات عدد مهم جدا من المناضلين الأمازيغ الأوائل الذين ناضلوا وضحو في سبيل الأمازيغية، وهم الذين أسدوا الشيء الكثير للقضية وتمكنوا بفضل نضالاتهم وتضحياتهم من إخراجها من لغة البيت و«الجبال» إلى لغة المؤسسات ولغة الدولة الرسمية مع وقف التنفيذ، بعد أن كان مجرد الحديث، أو الكتابة عنها، في السابق، يقود إلى السجن.

كما لا يمكن للأجيال الحالية والمقبلة أن تنكر حجم إسهامات وتضحيات من سبقوا لهذا الطريق الشائك والطويل، بالرغم من أن كل الظروف القاهرة حينها، خصوصاً، في مجال التدوين والكتابة والأبحاث والتزافع ومواجهة الدولة بقوة الحجّة. لا عبر لغة القوة، والذين بدؤوا خطوة الألف ميل، وهي خطوة مهمة في مسار طويل، يحتاج استكمالها من طرف من يحمل مشعل القضية اليوم بكل ما تحتاجه من تضحيات.

وأرى أنه لا داع للعودة إلى الوراء والقيام بسرد كرونولوجي يهم مسار الحركة الأمازيغية منذ تأسيسها وسياقاتها، والإرهاصات الأولية لخروجها إلى العلن من خلال ميثاق أكادير الشهير وصولاً لبيان شفيق سنة 2000 والذي اعتبره نقطة تحول في علاقة الدولة بالأمازيغية، خصوصاً وأن البيان أشار بالبند العريض إلى «أمازيغية المغرب» وهو ما دفع الدولة إلى مواجهته بخطاب أجدير (الأمازيغية)، التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء) والذي أعلن من خلاله عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية واستقطاب عدد مهم من النخبة الأمازيغية إلى داخل المعهد، ثم البدء بتدريس الأمازيغية بشكل محتشم والذي انطلق منذ سنة 2003 ولا يزال يراوح مكانه، وصولاً لترسيم الأمازيغية في دستور فاتح يوليوز سنة 2011 تحت ضغط الحراك الذي قادته حركة 20 فبراير، قلت، لا داع للعودة لكل هذه التفاصيل مادام إن الكثيرين كتبوا حول هذا الموضوع وتطرقوا إليه في أكثر من مقال ومناسبة.

الذي يهمننا ويقض مضاجعنا اليوم جميعاً، كنخبة وشباب وفعاليات، هو ما تعيشه الأمازيغية التي أصبحت وفق قانون الدولة ودستورها الذي يُعتبر أسمى قانون «أمازيغية الدولة والمؤسسات»، وهذا التيه الذي تعيشه النخبة، قلت: النخبة، ولكن، لماذا؟ والجواب هو: لأنه حتى بعد ترسيم الأمازيغية في دستور 2011، لم تتوقف نضالات الحركة الأمازيغية، بل شهدت فترة ما بعد الترسيم الموقوف للتنفيذ، زحماً أمازيغياً كبيراً، وخرجت مسيرات كبرى في تاريخ الحركة الأمازيغية، أقصد المسيرات الاحتجاجية التي قادتها «حركة تاووادا» سواء في العاصمة الرباط يناير 2012، أو القطب الاقتصادي الدار البيضاء شهر أبريل من السنة نفسها، وهي الاحتجاجات التي استمرت ونظمت في عدد من المدن الأخرى... إلى غاية سنة 2016.

خلال هذه الفترة التي قاد فيها شباب الحركة الأمازيغية الاحتجاجات، وأعلنوا صراحة من خلال شعاراتهم المركزية للمسيرات أو عبر بياناتهم.. عن مواقفهم من محاولة اعتواء الدولة للقضية الأمازيغية ورغبتها في تمييعها وتمييطها وإفقادها زخمها النضالي والتحرري. كانت النخبة الأمازيغية، أو جلها على الأقل، حتى لا أعمم، تائهة ولم تظهر أي تاطير أو مشاركة أو توجيه أو حتى الانخراط في الدينامية الشبابية والدفع بها، من أجل تحقيق أو تنفيذ الدولة لمطالب النخبة ومكسبها، أقصد تفعيل ترسيم الأمازيغية، من داخل مسيرات الشباب الذين كانوا يطالبون بدستور يقر بأمازيغية المغرب، وهذا يتماشى وبيان محمد شفيق لسنة 2000 والذي طالب من خلاله الموقعين على البيان بـ«أمازيغية المغرب».

الكثيرون كانوا يردون علينا بالقول، إن الدينامية الشبابية التي أحدثتها «تاووادا» أو الشباب الأمازيغي بصفة عامة في احتجاجاتهم ومظاهراتهم المتزامنة مع الربيع الديمقراطي وانتفاضات الشعوب في شمال إفريقيا بالخصوص.. وما بعد هذا الربيع، مُندفعة و«ريديكالية» في أحيان كثيرة. الجواب كان دائماً: من الذي يمنع هذه «النخبة» من استعمال «اندفاع» الشباب و«راديكاليتهم» للتفاوض مع الدولة على مكاسب سياسية لصالح الأمازيغية؟

على النخبة الأمازيغية أن تستعد لتلقي المزيد من العزل والتهميش والإقصاء من طرف الدولة وأحزابها ومؤسساتها، ما لم تغير إستراتيجيتها وأفكارها وتصوراتها، وتعلم قواها

عن الإعداد والاستعداد للدخول «الجماعي» إلى أحد الأحزاب الإدارية القائمة - هذا حق مشروع لكل واحد منهم ومن حقهم الانتماء السياسي، ونحن لسنا هنا بصدد التدخل في قناعاتهم الشخصية - لكن مباشرة بعد الإعلان عن «المبادرة الجديدة» تعالت الانتقادات وعاد النقاش إلى نقطة الصفر تقريباً، والسبب هو أن فكرة «تمزيغ الأحزاب»، أثبتت فشلها، وأثبتت كل السنوات الماضية، أن الأمازيغية مجرد وسيلة للمزايدات السياسية الضيقة تتقاذفها الأحزاب السياسية المغربية فيما بينها وتستهملها عندما تبحث عن مكسب سياسي، وأثبتت تجارب كثيرة عدم فعالية «النضال» من داخل الأحزاب القائمة، على الأقل بالطريقة التي تحتاجها الأمازيغية الرسمية. فكم من ناشط وفاعل أمازيغي ولج الأحزاب السياسية وانتهى، ولم يقنع حتى نفسه بجديّة مواقف حزبه تجاه الأمازيغية، وكم من فاعل/ة لم يستطع أن يغير شيئاً يذكر داخل الحزب الذي اقتنع بالدخول إليه؛ بل ساهم ويساهم، حزبه» في كل التراجعات التي يعيشها الملف الأمازيغي. وسبب «الانخراط الجماعي» في أحد الأحزاب القائمة، حسب المبادرين، هو أن الأمازيغية تعيش ما يشبه «موتاً إكلينيكيًا» وتحتاج لجرعة السياسة للاستمرار على قيد الحياة، والحقيقة، هي أن «النخبة الأمازيغية» من تعيش في حالة

À L'OCCASION DU 57^E ANNIVERSAIRE DE LA DISPARITION DU LEADER RIFAIN MOHAMED ABDELKRIM EL KHATTABI, L'ASSEMBLÉE MONDIALE AMAZIGHE DEMANDE DE NOUVEAU À LA NOUVELLE MINISTRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES DU GOUVERNEMENT ESPAGNOL DE PEDRO SÁNCHEZ DE DONNER UNE RÉPONSE OFFICIELLE À LA QUESTION EN SUSPENS DE L'UTILISATION DES ARMES CHIMIQUES CONTRE LES POPULATIONS DU GRAND RIF PAR LES TROUPES ESPAGNOLES PENDANT LA GUERRE DU RIF DE 1921 À 1927.

LES AMAZIGHS DEMANDENT DE NOUVEAU À L'ESPAGNE REPARATION À LA GUERRE CHIMIQUE CONTRE LE RIF

Excellence Madame Arancha GONZALEZ LAYA,
Ministre des Affaires étrangères, de l'Union européenne et de Coopération du gouvernement espagnol,

Objet: Réparations en réponse aux effets de l'utilisation d'armes chimiques contre les populations du Grand Rif (nord du Maroc).

EXCELLENCE MADAME LA MINISTRE,

Tout d'abord, je voudrais vous féliciter pour votre nomination en tant que nouvelle chef de la diplomatie espagnole par le Président M. Pedro Sánchez PEREZ-CASTEJON.

Nous avons l'honneur de vous informer que nous avons envoyé une lettre à Sa Majesté Felipe VI, roi d'Espagne, il y a cinq ans, plus exactement le 7 février 2015 (dont je vous joins la copie), sur la question de la Guerre Chimie contre les populations civiles du nord du Maroc pendant la Guerre du Rif de 1921 à 1927, lui demandant d'intervenir en faveur d'un règlement amiable de la question de l'utilisation d'armes chimiques de destruction massive, autrement interdite par la loi internationale

La Maison Royale a eu la gentillesse de nous répondre le 29 mai 2015/2965, précisant qu'elle a envoyé ladite lettre au ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, qui était l'organe compétent, pour l'étudier et nous faire parvenir la résolution appropriée. En conséquence, notre délégation composée du Dr. Mimoun CHARQI, Amina IBNOUCHEIKH et moi-même, a été reçue pour la première fois à l'Ambassade d'Espagne à



Rabat le 23 juin de la même année, et elle a rencontré Messieurs Camilo VILLARINO MARCH et José Luis LOZANO GARCIA, avec qui nous avons eu le privilège de discuter longuement de la question et de leur offrir une documentation complète à cet égard. En l'absence de réponse officielle, nous avons eu l'initiative de rappeler cette affaire à M. Alfonso DASTIS, ancien ministre des Affaires étrangères et de la Coopération de l'ancien gouvernement populaire de M. Mariano RAJOY BREY, à travers une correspondance adressée le 7 Novembre 2017/2967, dans laquelle nous leur avons demandé d'agir avec autorité morale et sens de responsabi-

lité politique pour nous donner une réponse favorable.

En effet, le ministre précédent, M. DASTIS, a été interrogé par le député catalan M. Joan TARDA au parlement le 7 février 2018/2968, et il lui a affirmé qu'il avait bien reçu notre courrier (<https://youtu.be/JWLUIN62cMI?t=46>) et il avait promis publiquement de donner suite aux demandes de notre ONG, l'Assemblée Mondiale Amazighe, concernant l'utilisation d'armes chimiques dans les campagnes du Rif. (file:///C:/Users/PC/Pictures/1%20a%20marrakech_tighdwin%2023avril16/Guerra%20quimica%20Dastis_Tarda.PDF).

Malheureusement, M. DASTIS, ni son prédécesseur M. José Manuel GARCIA-MARGALLO n'ont pas tenu leurs promesses. Par conséquent, ils n'ont pas pris au sérieux nos revendications légitimes ni les instructions du chef de l'Etat.

Cependant, M. Josep BORRELL FONTELLES, - lorsqu'il dirigeait ce portefeuille ministériel des Affaires Extérieures, après lui avoir rappelé la question le porte-parole du ERC, M. TARDA, à la Commission des Affaires Etrangères du Congrès des députés, le 19 décembre 2018 / 2968-, avait exprimé qu'à l'occasion du centenaire de la bataille d'Anoual de 2021/2971, l'Espagne et le Maroc entameraient un processus de guérir les blessures les uns aux autres, et il avait déclaré que : « tout processus de réparation et de réconciliation doit tenir compte ce qui s'est passé à Anoual ».

(www.europapress.es/.../noticia-borrell-plantea-utilizar-cente...).

EXCELLENCE MADAME LA MINISTRE,

Nous vous prions de bien vouloir prendre la décision de soumettre cette question auprès de votre gouvernement et de votre ministère, et ce afin que vous puissiez l'étudier sérieusement et nous envoyer une fois pour toutes une résolution officielle.

En attendant une réponse favorable de votre part, veuillez agréer, Madame la Ministre, l'expression de notre haute considération.

Signé : Rachid RAHA MIMOUN
Président de l'Assemblée Mondiale
Amazighe

Rabat, 7 février 2020 /2970.

AMNESTY INTERNATIONAL DÉNONCE LA RÉPRESSION BRUTALE DANS 19 PAYS DU MOYEN-ORIENT ET D'AFRIQUE DU NORD

Lors de sa récente conférence de presse de Rabat, Amnesty International a présenté ses rapports sur la situation des droits de l'homme dans dans 19 pays du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord.

Avec une détermination qui fait froid dans le dos, les gouvernements du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord ont réprimé les manifestations au moyen d'une force brutale et ont bafoué les droits des centaines de milliers de personnes qui sont descendues dans la rue en 2019 pour réclamer plus de justice sociale et des réformes politiques, a déclaré Amnesty International mardi 18 février 2020, à l'occasion de la publication de son rapport annuel sur la situation des droits humains dans la région.

Le rapport "Les droits humains au Moyen-Orient et en Afrique du Nord. Rétrospective 2019 – Sélection d'entrées pays" montre que, au lieu d'écouter les revendications des manifestants, les gouvernements ont une fois de plus eu recours à une répression implacable pour réduire au silence des détracteurs pacifiques, tant dans la rue qu'en ligne. Rien qu'en Irak et en Iran, plusieurs centaines de personnes ont été tuées par les forces de sécurité lors de manifestations réprimées au moyen d'une force meurtrière. Au Liban, la police a eu recours à une force illégale et excessive pour disperser des manifestations. En Algérie, les autorités ont réprimé les manifestations en procédant à des arrestations massives et en engageant de nombreuses poursuites judiciaires. Dans toute la région, des gouvernements ont arrêté et poursuivi pour leurs commentaires en ligne des militant-e-s qui se tournaient vers les réseaux sociaux pour exprimer leur mécontentement.

« Au Moyen-Orient et en Afrique du Nord, l'année 2019 a été une année de défi envers les autorités. C'est aussi une année qui a montré que l'espoir était toujours vivant – et que malgré les événements sanglants qui ont suivi les soulèvements de



2011 en Syrie, au Yémen et en Libye et la dégradation catastrophique de la situation des droits humains en Égypte, la foi des populations dans le pouvoir collectif de mobilisation pour le changement a été ranimée. »

Les manifestations au Moyen-Orient et en Afrique du Nord ne sont pas sans rappeler celles qui ont vu des centaines de milliers de personnes descendre dans les rues pour revendiquer leurs droits dans d'autres pays du monde, de Hong Kong au Chili. Au Soudan, des manifestations de grande ampleur ont été violemment réprimées par les forces de sécurité et ont finalement abouti à la négociation d'un accord politique avec les associations qui avaient mené le mouvement de protestation.

Répression des manifestations

Dans l'ensemble de la région, les autorités ont utilisé tout un éventail de tactiques pour réprimer la vague de mani-

festations – arrêtant arbitrairement des milliers de manifestant-e-s et ayant parfois recours à une force excessive, voire meurtrière. Rien qu'en Irak et en Iran, des centaines de personnes ont été tuées et des milliers d'autres blessées lorsque les forces de sécurité ont tiré à balles réelles sur les protestataires.

En Algérie, où des manifestations de grande ampleur ont entraîné la chute du président Abdelaziz Bouteflika, au pouvoir depuis 20 ans, les autorités ont cherché à réprimer les manifestations en arrêtant arbitrairement et en poursuivant en justice de très nombreux manifestant-e-s.

« Les gouvernements du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord ont fait preuve d'un mépris total à l'égard des droits des citoyens et citoyennes à la liberté de manifester et de s'exprimer pacifiquement, a déclaré Heba Morayef. « Au lieu de lancer une répression meurtrière et de recourir à des mesures telles que l'utilisation excessive de la force, la torture ou la multiplication des arrestations arbitraires et des poursuites judiciaires, les autorités feraient mieux d'écouter les revendications en faveur de la justice sociale et économique ainsi que des droits politiques, et d'y répondre. »

« Les gouvernements du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord doivent comprendre que la répression des manifestations et l'emprisonnement des détracteurs et des défenseur-e-s des droits humains pacifiques ne feront pas taire les revendications des populations en faveur des droits économiques, sociaux et politiques fondamentaux. Au lieu d'ordonner des violations et des crimes graves pour rester au pouvoir, les gouvernements devraient accorder aux gens les droits politiques dont ils ont besoin pour exprimer leurs revendications socioéconomiques et pour demander des comptes à leurs dirigeants », a déclaré Heba Morayef.

lions d'euros pour l'amélioration de l'infrastructure et des systèmes de sécurité aux points de passage des frontières de Ceuta et Melilla. Les plans prévoient de changer les caméras de surveillance, de mettre en place un système de reconnaissance faciale et de retirer les fortifications en barbelés situées autour des deux villes, dans le but de moderniser les infrastructures frontalières. Il est à noter que le nombre d'immigrés clandestins dans les deux enclaves a considérablement diminué, passant de 1 028 en 2018 à 226 seulement en 2019 à ce jour.

Relations économiques

Plusieurs accords de partenariat économique ont été signés entre le Maroc et l'Espagne, notamment un protocole d'accord sur la création d'un partenariat stratégique pour l'énergie, aux termes duquel les deux parties s'engagent à créer un comité de partenariat sur l'énergie (CPE).

Les opérateurs privés marocains et espagnols devraient être davantage impliqués dans la mise en œuvre et la promotion du partenariat stratégique entre les deux royaumes. C'est l'une des principales résolutions prises en marge des pourparlers entre les rois Mohammed VI et Don Felipe VI. La visite au Maroc du couple royal espagnol qui s'est achevée le jeudi 14 février 2019 a insufflé une nouvelle dynamique aux relations hispano-marocaines, notamment sur le plan économique qui est l'un des piliers de cette coopération. Les deux souverains se sont félicités de l'évolution importante des relations économiques entre les deux pays, qui ont connu une dynamique au cours des cinq dernières années. Les deux pays ont signé 11 accords de coopération bilatérale dans plusieurs domaines.

L'Espagne est maintenant le premier client et fournisseur du Royaume. Quelque chose qui démontre l'intérêt du Maroc pour les opérateurs espagnols. « Cela devient clair et fondamental, le Maroc est un pôle de stabilité en Méditerranée. C'est dans cette position très positive que nous voulons élargir notre coopération. Un partenariat fondé sur le respect, le dialogue et la confiance mutuelle », a déclaré Josep Borell, ministre espagnol des Affaires étrangères, de l'Union européenne et de la Coopération et de la Défense nationale, lors d'une conférence de presse co-organisée le jeudi 14 février 2019 à Rabat avec son homologue marocain Nasser Bourita. Ce dernier a saisi l'occasion pour rappeler que « la rencontre entre les deux souverains a donné un nouvel élan qualitatif aux relations entre les deux pays ». Une orientation qui s'est concrétisée par la signature d'une dizaine d'accords de coopération dans plusieurs domaines. Cette coopération structure un cadre de dialogue politique et de sécurité, un cadre d'actions culturelles et humaines ainsi qu'un cadre d'impulsion économique. Sur ce point, l'accent a été mis sur la consolidation des investissements entre les deux pays. Nasser Bourita souligné dans ce sens que le roi Mohammed VI insiste sur la forte implication du secteur privé des deux pays, y compris à travers l'investissement du secteur privé marocain en Espagne.

Il convient de rappeler que le Maroc représente la première destination d'investissement des entreprises espagnoles en Afrique. Environ 1 000 entreprises sont établies au niveau national. De même, plus de 20 000 entreprises espagnoles établissent des transactions commerciales directement ou indirectement avec le Royaume.

Il convient également de noter que plusieurs accords de partenariat économique ont été signés mercredi 13 février 2019, en présence des rois Mohammed VI et Don Felipe VI. À cette fin, le protocole d'accord sur la création d'un partenariat énergétique stratégique engage les deux parties à créer un comité de partenariat énergétique (CPE), composé de représentants des ministères et des organismes et institutions publiques ou privées des deux pays. De même, l'Autorité des marchés financiers du Maroc (AMMC) et la

Commission nationale du marché des valeurs mobilières d'Espagne (CNMC) ont signé un mémorandum d'accord en vue de la création d'un cadre juridique pour l'assistance et la coopération entre les deux institutions dans les domaines des marchés des capitaux et des bourses.

Culture de «las dos orillas»

Le mode de vie méditerranéen du nord du Maroc est influencé par l'Espagne. Les grandes avenues de Tanger et Tétouan se prêtent très bien au paseo, une habitude espagnole de se promener le soir. Des plats de dessert typiquement espagnols comme les churros sont toujours disponibles dans les menus du nord. Même jusqu'à Marrakech, on s'intéresse aux bocadillos, une sorte de sandwich espagnol. Et tandis que le Maroc est considéré comme un «pays du thé», on peut trouver un bon café espagnol sur les petites places de la médina de Tanger, Tétouan et de toutes les villes du nord marocain.

Plus subtilement, l'un des plats les plus célèbres du Maroc a une origine espagnole. La bastila (pastilla) est une tourte à la viande marocaine, généralement préparée pour des occasions spéciales. La viande est généralement du poulet ou du pigeon, mais il existe également des versions avec du poisson et



des abats. Bastila est un travail d'amour et une belle combinaison de saveurs sucrées et salées. La viande est cuite lentement dans un bouillon la veille du service et dénichée avant d'être mélangée avec des herbes et des épices. Elle est ensuite enveloppée dans une couche de fine pâte warka, badigeonnée de beurre et couverte d'une couche fine d'amandes grillées et moulues, de cannelle et de sucre, pour plus de douceur. La bastila demande du temps et de la patience, mais elle est considérée comme un plat de grand art culinaire de vrais gourmets.

L'architecture marocaine traditionnelle est généralement conçue pour se protéger de la chaleur torride de l'été et des invasions de tout genre. Les maisons marocaines de la médina ont souvent une porte solide, des murs épais et de petites fenêtres. Entrer dans ces maisons est une expérience révélatrice : derrière la lourde porte se trouve une maison élégante avec un jardin et un point d'eau. Cependant, dans le nord du Maroc, certaines maisons présentent des fenêtres en fer forgé sophistiquées. L'architecture maure de l'Alhambra a été réexportée au Maroc après la Reconquista. Tout au long de l'ère du protectorat, le style art déco s'est répandu au Maroc, en particulier dans les villes modernes de Casablanca et Rabat.

La culture partagée par le Maroc et l'Espagne est de grande importance aujourd'hui dans le vécu marocain comme en témoigne un riche

corpus de musique, de littérature et d'architecture. L'héritage des échanges culturels est le véhicule par lequel les deux pays ont réussi à faire évoluer leurs relations en dépit des brouilles passagères.

Parallèlement à la situation socio-politique troublée, on assiste à un regain d'intérêt espagnol pour les œuvres arabes et amazighes marocaines et à une volonté de comprendre le nouvel 'islam espagnol' pratiqué dans la péninsule ibérique par les migrants musulmans. Les mouvements migratoires massifs d'Afrique du Nord vers des villes aussi dynamiques que Barcelone, dont l'autonomie politique et le séparatisme culturel la placent dans une position marginale au sein de l'imaginaire national espagnol, ont attisé la curiosité pour le travail intellectuel et artistique issu d'un lieu de transition. Certes, la langue incarne à la fois un sentiment d'appartenance et un dépassement de frontières. À cette fin, les ministères de la Culture du Maroc et de l'Espagne, ainsi que plusieurs de leurs chambres de commerce respectives, ont soutenu une série de projets de traduction et d'échanges artistiques destinés à être interprétés ou distribués dans les principaux centres urbains des deux pays.

Un exemple notable de ceci est un projet appelé El Programa Al-Mutamid de Cooperación Hispano-Marroquí, ou le programme Al-Mutamid pour la coopération hispa-

Le présent et l'avenir

Le détroit de Gibraltar, un ruban d'eau d'une largeur de 13 km environ à son point le plus étroit, sépare les frontières nationales de l'Espagne et du Maroc. Par une journée ensoleillée, le Maroc est clairement visible depuis la ville portuaire espagnole de Tarifa. Cette proximité géographique a favorisé une histoire commune définie par des schémas de transit, d'occupation et de migration. De l'avènement et de la chute d'Al-Andalus à la controverse actuelle entourant les territoires espagnols de Melilla et de Ceuta, les relations entre l'Espagne et le Maroc ont été marquées par des échanges et des ambiguïtés continues. En effet, ces deux pays méditerranéens se sont occupés à des moments différents. Il en résulte un sentiment omniprésent de familiarité et d'éloignement entre les peuples des deux pays, un sentiment simultané de départ et de retour lors de déplacements entre ces deux territoires.

Cette dynamique fluide a pris de nouvelles complexités, alors que les sociétés modernes font face aux effets de la communication de masse, des migrations en plein essor, des frontières floues et de la polarisation croissante selon des critères religieux. La méfiance suscitée par les événements terroristes mondiaux, combinée à la question critique de l'immigration, a conduit à une renégociation des relations entre les deux pays méditerranéens. Le Maroc, pays majoritairement musulman et linguistiquement arabophone et amazighophone, et l'Espagne «européenne», désormais très laïque, doivent maintenant faire face à une nouvelle transformation de leurs relations, semée de difficultés politiques et pourtant reliées par des siècles de pollinisation culturelle croisée. Certes, la trépidation croissante avec laquelle «l'est et l'ouest» se regardent a eu de profondes répercussions sur les liens forgés entre las dos orillas « les deux rives », si proches mais en même temps si loin.

Le Maroc et l'Espagne partagent une histoire de reconnaissance mutuelle et d'éloignement qui remonte à plusieurs siècles. Aujourd'hui, cette relation doit être réinterprétée à l'ère de la migration postcoloniale, des disparités économiques et des nationalités ambiguës. Le nébuleux «espace entre les deux côtes» est un site important de cette renégociation, qui s'appuie sur les liens culturels du passé pour comprendre le présent.

Mot de fin

Malgré les fusions culturelles et la proximité géographique qui unissent le Maroc et l'Espagne, les relations tendues entre les deux nations et leurs peuples sont indéniables. La disparité économique qui régit les schémas d'immigration contemporains du Maroc à l'Espagne. Avec cette disparité financière grandissante et avec la montée d'un islam affirmatif, l'animosité et la méfiance grandissent entre les deux nations. Le lieu principal de cette (dé) construction est souvent identifié comme la frontière entre l'Espagne et le Maroc, un site qui témoigne des lieux où les deux nations ne se rencontrent pas.

La géographie, l'histoire, la culture et le besoin de communication et d'échange obligent le Maroc et l'Espagne à accomplir un mariage de raison qui aboutira, dans le meilleur des mondes, à un tunnel entre l'Europe et l'Afrique sous le détroit de Gibraltar. Peut-on espérer la concrétisation d'un tel projet grandiose de communion qui rapprochera davantage les deux côtes (las dos orillas), dans un avenir proche, seul le temps le prouvera ?

*Suivre Professeur Mohamed CHATOU sur Twitter : @Ayurinu

ΣΥΝΟΜΙ ΣΙΝΣΟΙ ΣΙΝΝΟΛΙ Λ Ι ΤΧΟΤ ΣΕΟΓΙΩΙ ΟΙΟΙ ΤΟΟΤ ΤΟΧΙΛΟΤ Ι ΤΧΣΣ ΤΟΘΩΟΙΤ Λ ΤΟΥΖΟΙΤ

ΣΟΘΣΧΗ Θ.Θ Ι ΟΛΛΑΟ ΟΧΙΝΣΛ ΕΣΑΕΕΛ
ΠΣΕΘΘ ΘΕΣΘ, ΟΛ Τ ΣΙΘΩ ΟΘΘΣ, Ε. ΣΟΛ
ΣΕΟΛΛ Θ.Θ Ι ΤΟΤΤΣΣΤ ΤΟΧΙΛΟΤ ΟΚΡΚΟΣΣ Ι
ΤΧΙΛΣΤ ΟΧΙΛΩΙ ΕΩΜΟΣ ΙΛΟΟΟ, ΟΘΘ Ι ΡΚΠΟΘ
Χ ΤΧΟΟΠΤ Ι ΕΤΡΟ. ΣΤ Θ.Θ, ΤΗΣΣΧΙΟ Ι
ΣΩΣΣΣΕ Ι ΤΘΤΟΟΤΣΙΣΤ ΤΟΙΗΗΟΛΤ ΤΟΕΟΓΙΣΤ
Ι ΤΗΚΟ. Θ ΣΧΟ ΟΙΗΗΟΛ "ΤΟΘΣΤ ΤΟΧΧΩΟΠΤ
2020-2030", Λ ΤΘΤΟΟΤΣΙΣΤ Ι ΤΗΚΟ. Θ
ΣΧΟ Ι ΟΕΟΙ Ι ΤΧΟΤ "ΤΣΧΟΕΙ Ι ΝΕΥΟΣΘ".
Χ ΗΘΛΣ Ι ΤΗΣΣΧΙΟ ΣΟΛ, ΣΕΟΙΕΛ ΕΟΘΘ ΟΟΧΣΣ
ΟΧΙΣΣ, ΟΕΟΠΟΘ Ι ΤΗΗΟΛΤ Λ ΤΧΕΟΤ ΤΟΣΗΗΟΤ
Λ ΤΣΧΣΣ ΤΟΗΟΟΤ Λ ΟΕΟΙ Λ ΤΧΟΕΙ, Χ ΣΟΤ
ΤΘΧΣΣ ΛΟΤ Ι Θ.Θ Ι ΟΛΛΑΟ ΟΧΙΝΣΛ,
ΣΣΩΣΣΙ ΣΕΠΣΣΩΙ Ι ΤΘΤΟΟΤΣΙΣΤ ΤΟΙΗΗΟΛΤ
ΤΟΕΟΓΙΣΤ "ΤΟΘΣΤ ΤΟΧΧΩΟΠΤ 2020-2030",
Λ ΤΘΤΟΟΤΣΙΣΤ ΣΣΗΕΙ Θ ΤΗΚΟ. Θ ΣΧΟ Ι
ΟΕΟΙ Λ ΤΧΟΕΙ "ΤΣΧΟΕΙ Ι ΝΕΥΟΣΘ".
ΣΟΗΙ ΣΙΟ ΕΟΘΘ ΟΧΙΣΣ ΕΟΘ ΤΟΟΤ
ΤΟΘΤΟΟΤΣΙΣΤ ΤΟΕΟΓΙΣΤ ΟΟΛ ΤΘΘΥΗΣ
ΠΕΘΛΛΣΘ ΣΙΗΗΟΛ, ΕΟΟ ΟΛ ΧΟΤΛΙ Θ ΟΙΟΤ
ΤΧΗΟΤ ΣΟΗΗ ΟΙΗΗΟΛ Λ ΣΘΣΕΟΗ ΟΗ ΟΛ ΝΚΕΙ
200.Ο 250 ΕΝΣ.Ω Ι ΛΛΟΦΕ Χ ΣΟΧΧ"Ο
Ι 2030.
ΣΟΙΣ ΣΙΟ ΕΟΘ ΤΘΤΟΟΤΣΙΣΤ Ι "ΤΧΟΕΙ Ι
ΝΕΥΟΣΘ" ΤΟΟ, Χ ΣΕΙΕΛ Ι ΣΟΧΧ"Ο Ι 2030,
ΟΛ ΤΗΙΘ ΣΧΧΟ Ι 133.000 ΟΦΣΚΤΟ, Λ
ΟΛ ΤΘΘΣΗΥ 27.500 ΟΙΟ. Ι ΤΠΟΣ ΣΟΟΣΛ
ΣΟΕΙΕΙ, ΣΗΟ ΟΛ ΣΘΘΗΚΕ ΣΚΕΣΣΙ Ι ΣΟΤΧ Ι
ΣΘΛΛΣ Ι ΣΟΗΗ Λ Ι ΤΕΙΟΤΛ Λ ΣΗΟΘ 5 Ι
ΣΕΝΣ.Ω Ι ΛΛΟΦΕ Χ ΣΟΤΣΧ Ι ΤΘΘ.Θ
ΚΟ. ΣΧΟΤ ΣΟΧΧ"Ο.
ΣΣΠΙ ΕΟΠΟΘ ΣΙΟ ΣΟ ΟΛ ΣΘΛΣ ΠΘΘΣΗΥ
Ι ΟΙΟΤ Ι ΤΘΤΟΟΤΣΙΣΤ ΤΣΕΟΓΙΣΤ ΟΛ ΘΧ ΗΘΛΣ Ι
ΣΟΧΧ"Ο ΟΛ.
Χ ΣΚΕΣΣ ΟΛ, ΣΟΘΣΧΗ Θ.Θ Ι ΟΛΛΑΟ
ΟΧΙΝΣΛ ΕΣΑΕΕΛ ΠΣΕΘΘ ΘΕΣΘ ΟΩΣΣΕ

Ι ΣΟΙΣ Ι ΣΣΣΣ Ι 100
ΟΦΣΚΤΟ Ι ΣΟΧΟΙ Χ
ΤΧΟΟΠΤ ΣΕΣ ΕΠΣΩΙ (1,8
ΕΝΣ.Ω Ι ΛΛΟΦΕ), Ε. ΣΟΛ
ΣΧΟΙ ΣΟΙΣ ΣΚΕΣΣΙ Χ ΣΟΤΣ
Ι ΣΥΟΠΟΘ Ι ΣΣΣΣ Ι ΟΧΟΙ Χ
ΤΟΧΟ Ι ΕΤΡΟ. ΣΤ Θ.Θ,
Χ ΣΧΣΣΕ Ι ΟΕΟΙ ΣΣΘΙ
1.250 ΟΦΣΚΤΟ.
ΣΕΟΙ ΣΥΟΠΟΘ ΟΛ, ΗΝΣ
ΣΧΧΟΙ Σ Ι 7 ΤΧΟΟΠΤ Λ
ΣΘΘΥΟΙ Σ 729 ΣΧΟΙ,
28 ΕΝΣ.Ω Ι ΛΛΟΦΕ Ι
ΣΘΘΩΙ, Ε. ΣΟΛ ΣΧΟΙ
ΤΗΗΗΤ Ι ΣΥΟΠΟΘ Ι ΤΧΣΣ Ι
ΟΧΟΙ ΟΙΗΗΟΛ Χ ΣΧΣΣΕ Ι
ΟΕΟΙ 10.000 ΟΦΣΚΤΟ
Χ ΤΕΙΟΕΙ Ι ΘΘ ΕΟΘΤ,
Λ ΕΩΩΚ"Ε-ΟΗΣ, Λ Χ"ΗΣΣΕ ΟΟΛ ΙΩ.
ΣΕΣΘΣΣΥΟΠΟΘ ΟΥΣΣΟΟΛ ΟΛ (2017-2022)
ΣΣΠ.ΩΣΕΙ ΣΗΚΕΙ 490 ΕΝΣ.Ω Ι ΛΛΟΦΕ
ΗΝΣ ΣΤΣΣΩΟΗΙ ΘΧ ΤΗΣΣΤ ΤΟΧΧΩΟΠΤ Ι
ΣΣΠΣ (390 ΕΝΣ.Ω Ι ΛΛΟΦΕ), Λ ΤΗΘ.ΕΤ Ι
ΝΕΥΟΣΘ (100 ΕΝΣ.Ω Ι ΛΛΟΦΕ), Ε. ΣΟΛ
ΣΘΘΥΟΙ Σ ΤΘΧΣΠΣ Ι ΤΘΘΩΤ (2.885
ΟΦΣΚΤΟ), Λ ΤΟΛΟΤ (1.337 ΟΦΣΚΤΟ),
Λ ΘΣΛΣ ΣΗΣ (627 ΟΦΣΚΤΟ), Λ ΕΤΡΟ. ΣΤ
Θ.Θ (1.250 ΟΦΣΚΤΟ), Λ Χ"ΗΣΣΕ (623
ΟΦΣΚΤΟ), Λ ΤΣΙΣΤ (3.188 ΟΦΣΚΤΟ), ΣΗ.
ΤΗΘ.ΕΤ Ι ΣΧΟΛΣΟ ΣΛΟ ΠΤΟΙΟ (90 ΟΦΣΚΤΟ).
ΣΟΘΣΧΗ ΘΗ Θ.Θ Ι ΟΛΛΑΟ ΟΧΙΝΣΛ
ΟΩΣΣΕ Ι ΤΠΠΟΣΠΣ Ι ΣΘΘΣΗΥ Ι ΤΣΕΕ. Ι
ΤΣΚΚΣ Ι ΟΕΟΙ ΘΧ ΣΟΘΘ Ι ΣΕΣΣ Ι ΟΕΟΙ Ι
ΣΗΗ Χ ΣΧΟΛΣΟ, ΗΝΣ ΣΗΚΕ ΣΟΥ Ι ΤΠΠΟΣΠΣ
ΠΘ 65%.
ΣΕΙ ΣΘΘΣΗΥ Ι ΣΘΘΩΣ ΣΟΛ Λ ΣΠΤΟΙ



Ι ΣΥΟΠΟΘ ΟΕΟΘ Ι ΤΣΚΣ Ι ΟΕΟΙ Λ Ι ΟΕΟΙ
ΣΤΣΘΠΟΙ 2020-2027, ΗΝΣ ΣΟΛ ΗΝΣ ΣΩΣΣ
Θ.Θ Ι ΟΛΛΑΟ ΟΧΙΝΣΛ Χ ΣΗΟΣΟ ΣΩΟΙ.
ΣΗΚΕ ΣΘΘΩΣ ΣΟΛ ΟΧΣΣΕ Ι 20 ΟΦΣΚΤΟ
ΣΣΘΙ 40 ΣΚΣΣΕΣΤΟ Χ ΣΣΣΗΕ Ι ΣΧΟΛΣΟ,
ΟΕΟΘ Ι ΣΟΙ ΣΘ. ΟΥΟΟΙ Χ ΣΣΣΗΕ Ι ΤΟΧΟ Ι
ΛΛΠΣΟ. Λ ΤΗΟΟΤ Ι ΣΙΕΟΟΛΙ Χ ΘΘ ΕΟΘΤ.
ΣΘΣΛΛ ΣΟΙΣ ΣΟΛ, ΗΝΣ ΣΕΟΙ ΣΟΤΧ ΠΘ
4,41 ΕΝΣ.Ω Ι ΛΛΟΦΕ, 2,35 ΕΝΣ.Ω
ΧΣΘ ΣΗΕΙ Θ ΤΣΘΣ Ι ΟΕΟΙ Λ 2,06 ΕΝΣ.Ω
Σ ΟΕΟΙ ΣΤΣΘΠΟΙ, Ε. ΣΟΛ ΣΧΟΙ ΟΕΟΠΟΘ Χ
ΣΗΠ ΠΘ Χ ΣΗΟΣΣΣ.
ΟΟΛ ΣΗΚΕ ΣΟΤΧ Ι ΣΟΤΣΗΣ Ι ΣΧΣΣΕ Ι ΣΕΣΣ
ΗΝΣ ΟΟΛ ΘΛΠΤ ΤΠΠΟΣΠΣ ΠΘ Χ ΕΟΘ
2021 400.000 ΕΣΤΟΣ ΟΚΡΚΣΣ ΚΟ.
ΣΧΟΤΤ ΟΘ, ΗΝΣ ΟΟΛ ΤΘΕΣ ΧΟ ΤΗΗΟΛΤ Λ
ΟΕΟΙ ΣΤΣΘΠΟΙ.

Calendrier 2020 ⴰⴳⴰⴷⴰ 2970

| | | |
|------------------|-------------------|--------------------|
| Janvier ⴰⴳⴰⴷⴰ | Février ⴰⴳⴰⴷⴰ | Mars ⴰⴳⴰⴷⴰ |
| Avril ⴰⴳⴰⴷⴰ | Mai ⴰⴳⴰⴷⴰ | Juin ⴰⴳⴰⴷⴰ |
| Juillet ⴰⴳⴰⴷⴰ | Août ⴰⴳⴰⴷⴰ | Septembre ⴰⴳⴰⴷⴰ |
| Octobre ⴰⴳⴰⴷⴰ | Novembre ⴰⴳⴰⴷⴰ | Décembre ⴰⴳⴰⴷⴰ |

www.amadalamazigh.press.ma
www.facebook.com/Amadalpresse
www.twitter.com/Amadalpresse
amadalamazigh@yahoo.fr
 5, Rue Dakar, Appt 7 - 10 040 Rabat
 ☎ (00 212) 05 37 72 72 83

ΗΕ°Λ ΤΣΠΣΙ°Υ

| | | | | | |
|----------|----------|----------|-----------|----------|----------|
| Ya ⴰ | Yab ⴱ | Yag ⴲ | Yag° ⴳ | Yad ⴴ | yad ⴵ |
| Yey ⴶ | Yef ⴷ | Yak ⴸ | Yak° ⴹ | Yah ⴺ | Yeb ⴻ |
| Yac ⴼ | Yax ⴽ | Yaq ⴾ | Yaj ⴿ | Yi ⵀ | Yil ⵁ |
| Yam ⵂ | Yas ⵃ | Yu ⵄ | Yar ⵅ | Yar ⵆ | Yey ⵇ |
| Yas ⵈ | Yas ⵉ | Yac ⵊ | Yat ⵋ | Yaj ⵌ | Yaw ⵍ |
| Yay ⵎ | Yaz ⵏ | Yag ⵐ | | | |

ⴰⴳⴰⴷⴰ ⴰⴳⴰⴷⴰ
 www.amadalamazigh.press.ma

→ touan et se sont mis au service des sultans, à travers le temps. Cette culture andalouse très riche et très sophistiquée est toujours présente dans le paysage culturel marocain d'aujourd'hui.

Le protectorat espagnol sur le nord du Maroc s'étendait de Larache à l'ouest sur l'Atlantique jusqu'à 48 km au-delà de Melilla (déjà une possession espagnole) sur la Méditerranée. La région montagneuse de langue tamazight, le Rif, avait souvent échappé au contrôle du sultan marocain, appartenant ainsi à *bled as-siba*, terre de dissidence. L'Espagne a également reçu une bande de terre désertique au sud-ouest, appelée Tarfaya, adjacente au Sahara espagnol et en 1934, lorsque les Français occupèrent le sud du Maroc, les Espagnols prirent Ifni.

L'Espagne a nommé un *khalifah*, ou vice-roi, choisi dans la famille royale marocaine comme chef de l'état et lui a fourni un gouvernement fantoche marocain. Cela a permis à l'Espagne de gérer ses affaires indépendamment de la zone française tout en préservant nominativement l'unité marocaine. Tanger, bien qu'il ait une population hispanophone de 40 000 habitants, a reçu une administration internationale spéciale régie par un mandoub ou un représentant du sultan. Bien que le mandoub fût en principe nommé par le sultan, il était en réalité choisi par les Français. En 1940, après la défaite de la France durant la Deuxième Guerre mondiale, les troupes espagnoles occupèrent Tanger, mais elles se retirèrent en 1945 après la victoire des Alliés sur l'Allemagne nazie.

La zone espagnole entourait les ports de Ceuta et Melilla, que l'Espagne détient toujours depuis des siècles, et comprend les mines de fer des montagnes du Rif. Les Espagnols avaient choisi Tétouan comme capitale et comme dans la zone française, des départements à effectifs européens ont été créés, tandis que les districts ruraux ont été administrés par interventores, ce qui correspondaient aux contrôleurs civils français. La première zone à être occupée par les Espagnols se trouvait dans la plaine, face à l'Atlantique, qui comprenait les villes de Larache, Ksar el-Kebir et Asilah. Cette zone était le fief de l'ancien gouverneur marocain *Ahmad al-Raisūnī (al-Raisūlī)*, moitié patriote et moitié brigand. Le gouvernement espagnol a eu du mal à tolérer son indépendance. En mars 1913, *al-Raisūnī* se retira dans un refuge dans les montagnes où il resta jusqu'à sa capture, douze ans plus tard, par le grand dirigeant amazigh, l'émir Ben Abdelkrim al-Khattabi, leader incontesté de la République du Rif 1920-1926.

Ben Abdelkrim était un Amazigh et un bon érudit en arabe qui connaissait les langues et les modes de vie arabes et espagnols. Emprisonné après la Première Guerre mondiale pour ses activités politiques subversives, il se rendit ensuite à Ajdir, dans sa tribu des Ait Ouriaghels, dans les montagnes du Rif, pour planifier un soulèvement. En juillet 1921, l'émir Ben Abdelkrim détruit une grande force espagnole sous le commandement du Général Manuel Fernandez Silvestre à Anoual, qui se suicida suite à cette défaite cuisante. L'émir installa par la suite la République du Rif, officiellement constituée en état indépendant en 1923. Il a fallu réunir à la fois des forces françaises et espagnoles de plus de 650 000 hommes sous le commandement du Maréchal Pétain pour venir à bout de ce leader amazigh. Vaincu en mai 1926, il se rendit aux Français, de peur de se faire exécuter par les Espagnols, et fut exilé à La Réunion.

Le reste de la période du protectorat espagnol a été relativement calme. Ainsi, en 1936, le général Francisco Franco lança son attaque contre la République espagnole depuis le Maroc et engagea un grand nombre de volontaires marocains les *Regulares* qui le servirent loyalement pendant la guerre civile espagnole. Bien que les Espagnols aient moins de ressources que les Français, leur régime ultérieur a été à certains égards plus libéral et moins sujet à la discrimination ethnique. La langue d'enseignement dans les écoles était l'arabe plutôt que l'espagnol, et les étudiants marocains ont été encouragés à se rendre en Egypte pour suivre une éducation musulmane. Il n'y a eu aucune tentative de dresser les Amazighs contre les Arabes comme dans la zone française, mais c'est peut-être à cause de l'introduction du droit musulman par l'émir Ben Abdelkrim lui-même. Après la répression de la République du Rif, les deux puissances protectrices coopèrent peu. Leur désaccord a pris une nouvelle intensité en 1953 lorsque les Français ont déposé et expulsé le sultan Mohammed V. Le haut-commissaire espagnol, qui n'avait pas été consulté, a refusé de reconnaître cette action et a continué à considérer Mohammed V comme le souverain de la zone espagnole. Les membres de l'Armée de Libération marocaine dans Gzennaya, forcés de quitter la région française après le lancement de la résistance militaire ont utilisé la zone espagnole comme lieu de refuge.

Le Maroc gendarme africain pour la sécurité de L'Europe

Le Maroc et l'Espagne se sont engagés récemment en septembre 2019 à coopérer plus étroitement pour lutter contre l'immigration clandestine, une question qui alimente la croissance de la politique d'extrême droite et populiste en Europe, quoiqu'après la quasi-réduction de moitié des arrivées de migrants en Espagne continentale cette année grâce à la vigilance des forces de sécurité marocaine.

Les deux pays vont travailler ensemble pour lutter contre les réseaux de migration illégale, le terrorisme transnational et le crime organisé, a déclaré à la presse le ministre espagnol de l'Intérieur, Grande-Marlaska Gomez, à l'issue d'un



Cour des Lions, l'Alhambra, Grenade, Espagne.
© Jose Ignacio Soto / Fotolia - Le Maroc espagnol

entretien avec son homologue marocain Abdelouafi Laftit récemment.

Ces dernières années, des centaines de milliers de migrants ont tenté chaque année de se rendre dans l'« Eldorado » européen à partir de l'Afrique du Nord, et des milliers d'entre eux sont morts en mer. Toutefois, des mesures hispano-marocaines plus strictes ont permis de réduire les chiffres, mais les attitudes à l'égard des migrants sont devenues l'une des principales lignes de fracture de la politique européenne, entraînant la montée des partis qui souhaitent des politiques plus sévères, surtout en Italie.

Les enclaves espagnoles de Ceuta et Melilla, sur la côte nord du Maroc, constituent un pôle d'attraction pour les Africains qui tentent de rejoindre l'Europe, à la recherche d'une vie meilleure. Les enclaves sont entourées d'une clôture de 6 mètres de haut surmontée d'un fil barbelé. Grande Marlaska Gomez a déclaré que l'Espagne retirerait les fils barbelés de la clôture entourant les deux enclaves tout en augmentant sa hauteur pour éventuellement limiter les passages.

Grande-Marlaska Gomez a indiqué, aussi, que les arrivées de migrants en Espagne métropolitaine avaient chuté de 45% jusqu'à 2019, mais il a ajouté que les arrivées dans les îles Canaries en Espagne atlantique avaient augmenté de 23%. L'Espagne coopérerait également avec des États de l'Afrique de l'Ouest tels que le Sénégal et la Mauritanie pour réduire les flux, a-t-il ajouté.

Les chiffres publiés par l'Organisation internationale pour les migrations montrent que 14 969 personnes sont arrivées en Espagne par voie maritime du 1er janvier au 28 août 2019, contre 28 579 à la même période l'an dernier. Les autorités marocaines ont empêché 57 000 migrants de se rendre illégalement en Espagne jusqu'en 2019, a déclaré en septembre 2019 le porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi.

Plus de 150 migrants ont pris d'assaut Ceuta le 30 août 2019, ce qui en a fait la plus grande brèche dans la clôture depuis l'été 2018. Le gouvernement espagnol a approuvé en août

2019 une aide de 32,2 millions d'euros au Maroc pour lutter contre les migrations illégales. L'Union européenne a promis, quant à elle, une aide de 140 millions d'euros pour la gestion des frontières afin d'aider le Maroc à limiter les flux migratoires grandissants.

Ainsi, l'Espagne et l'Union européenne ont de facto extériorisé la frontière européenne sur le territoire marocain pour mieux combattre l'immigration illégale africaine et de ce fait le Maroc est devenu le gendarme européen, par excellence, de cette nouvelle politique, avec l'Espagne comme le fer de lance.

Coopération

Les relations entre le Maroc et l'Espagne sont complexes, depuis les origines de l'énigme politique qu'est le Sahara occidental jusqu'aux enclaves espagnoles de Ceuta et Melilla, longtemps entretenues mais souvent contestées. Les exercices militaires du Lion d'Afrique au Maroc en mars 2019 ont vu des soldats américains, canadiens, tunisiens, sénégalais et espagnols se joindre à leurs homologues marocains pour des exercices terrestres et aériens destinés à renforcer la coopération, le soutien et la compréhension tactique entre l'Europe, l'Afrique et les Amériques. Le fait que le lion d'Afrique se soit déroulé au Maroc est significatif, le royaume cherchant à renforcer ses capacités en matière de sécurité et de lutte contre le terrorisme.

En avril 2019, le secrétaire d'Etat espagnol à la Défense, Angel Olivares Ramirez, s'est rendu à Rabat en tant que chef d'une délégation pour rencontrer son homologue marocain et discuter d'une coopération accrue en matière de sécurité entre les deux pays. Les priorités de l'ordre du jour comprenaient les efforts en cours pour lutter contre la migration illégale et le trafic d'êtres humains, et comprenaient des discussions sur les forces spéciales et les capacités maritimes, ainsi que le renforcement de la collaboration en matière de cyber sécurité.

L'Espagne et la France sont les deux principaux fournisseurs européens de technologies de défense au Maroc, qui achète également de grandes quantités de matériel militaire américain. Le royaume devrait augmenter ses dépenses de défense à plus de 3,5 milliards d'euros d'ici 2022.

Les échanges de renseignements entre l'Espagne et le Maroc ont considérablement augmenté au cours des dernières décennies, en particulier après les attentats terroristes meurtriers perpétrés à Madrid en 2004, et à Barcelone et à Cambrils en 2017. Peu après la visite d'une délégation militaire espagnole en 2019 au Royaume chérifien, une opération antiterroriste menée conjointement a eu pour résultat la capture d'un djihadiste au Maroc qui préparait une attaque terroriste à Séville (sud de l'Espagne).

En juillet 2019, la marine marocaine a entrepris des exercices d'entraînement avec EUROMARFOR, une force maritime européenne composée de navires venus de France, d'Italie, du Portugal et d'Espagne. Amarrés à la base navale de Casablanca, les navires ont participé à plusieurs exercices de formation portant sur les opérations d'interdiction maritime (lutte contre les stupéfiants), les opérations de recherche et de sauvetage, la plongée, la protection contre les menaces terroristes, l'assistance médicale et les capacités d'intervention d'urgence.

Au vu de sa coopération croissante avec l'Espagne et d'autres pays de l'UE, le Portugal s'est également tourné vers le Maroc pour aider le pays à développer ses capacités navales, notamment en termes de développement d'une flotte sous-marine. En juillet 2019, le ministre marocain de la Défense, Abdellatif Loudiyi, a rendu visite à son homologue portugais, João Gomes Cravinho, à Lisbonne, pour discuter de leur frontière atlantique commune, de la bataille en cours pour endiguer la migration illégale et des préoccupations en matière de sécurité et de terrorisme. Dans le cadre de la relation bilatérale, des officiers marocains seront déployés sur des sous-marins portugais pour des exercices de formation. « Le Maroc est en train de se procurer des sous-marins et a donc besoin de savoir comment fonctionnent les marines et les sous-marins des pays voisins et leurs amis », a déclaré Cravinho.

En ce qui concerne l'Espagne, les relations souvent tendues entre les deux pays se sont considérablement améliorées au XXIe siècle, comme l'a souligné le Premier ministre espagnol Pedro Sanchez dans le journal *El País*, à l'occasion du vingtième anniversaire du couronnement du roi Mohammed VI. En effet, le Premier ministre a déclaré que « l'Espagne considère le Maroc comme un pays ami et un partenaire stratégique de premier ordre, avec lequel nous partageons progrès, prospérité et sécurité », ajoutant que « nous travaillons ensemble à consolider la stabilité en Méditerranée occidentale ». Les relations entre les deux nations ont été, toutefois, tendues dans le passé, principalement en raison de la possession par l'Espagne des enclaves de Ceuta et de Melilla sur le sol marocain.

Le ministère espagnol de l'Intérieur dépensera 32,7 mil-



LE MAROC ET L'ESPAGNE, JE SUIS SI PROCHE POURTANT LOIN

Les relations séculaires de l'Espagne et du Maroc se caractérisent par une série d'événements historiques majeurs liant les deux nations dans le temps et dans l'espace, dans le contexte d'un ensemble d'arguments indéniables de grande importance humaine et signification civilisationnelle: l'avènement et la chute d'Al-Andalus 711-1492, l'instauration du protectorat espagnol sur le Sahara marocain occidental entre 1884 et 1975, la guerre du Rif 1921-1926, la participation de Soldats marocains réguliers lors de la tristement célèbre guerre civile espagnole (1936-1939), de l'existence polémique des «territoires espagnols» de Ceuta et Melilla sur le territoire géographique et historique marocain et, plus récemment, des attentats terroristes dévastateurs perpétrés à Madrid le 11 mars 2004, un événement dramatique pour lequel 15 Marocains ont été inculpés devant les tribunaux espagnols.

Au commencement, une Espagne musulmane

L'invasion de l'Espagne a résulté à la fois d'une volonté des musulmans d'envahir cette contrée riche et si belle (firdaus « paradis » d'après certains historiens arabes) et d'un appel à l'assistance de l'une des factions wisigothiques, les «Witizans». Devenus dépossédés après la mort du roi Witiza en 710, ils firent appel à Mūsā Ibn Nuṣṣair pour obtenir son soutien contre l'usurpateur Roderick. En avril 711, Mūsā envoya une armée amazighe dirigée par le général amazigh Ṭāriq ibn Ziyād à travers l'étroit passage maritime dont le nom moderne, le détroit de Gibraltar, tire son origine du nom de ce célèbre chef militaire amazigh ; en juillet de la même année, cette armée a pu vaincre Roderick dans une bataille décisive.

Au lieu de retourner en Afrique, comme initialement prévu, Ṭāriq se dirigea vers le nord et conquiert Toledo, la capitale des Wisigoths, où il passa l'hiver de l'an 711. L'année suivante, Mūsā mena lui-même une armée nord-africaine dans la péninsule et conquiert Mérida, après un long siège. Il atteignit Saruc à Tolède en été de l'an 713. De là, il s'avança vers le nord-est, s'emparant de Saragosse et envahit le pays jusqu'aux montagnes du nord. Il s'est ensuite déplacé d'ouest en est, obligeant la population à se soumettre ou à fuir. Mūsā et Ṭāriq ont été, toutefois, rappelés en Syrie par le calife omeyyade et sont partis en 714 à la fin de l'été. A ce moment-là, la majeure partie de la péninsule ibérique était sous le contrôle musulman des armées amazighes.

Quelques siècles plus tard, le souverain de la fougueuse dynastie amazighe des almoravides, Yūsuf ibn Ṭāshufīn, parti de Marrakech pour la péninsule ibérique et s'avança lentement dans les champs d'Al-Zallāqah, au nord de Badajoz, où il battit une armée castillane sous le commandement du roi Alfonso VI. Cependant, incapable d'exploiter davantage sa victoire, il est retourné au Maghreb. Pendant deux ans, la politique almoravide en Espagne est restée indécise, mais il semble que le siège d'Aldo (1088) ait convaincu Yūsuf ibn Ṭāshufīn de la nécessité urgente de mettre fin au règne des taifas s'il voulait sauver l'islam espagnol. À partir de 1090, il destitua les roitelets des taifas un à un, en commençant par ceux de Grenade et de Málaga ; l'année suivante, il détrôna ceux d'Almería et de Séville, puis le leader de Badajoz en 1093. Seul Rodrigo Díaz de Vivar (le Cid), exilé de sa Castille natale par le roi Alphonse VI, put résister aux amazighs, il établit un royaume indépendant à Valence – une nouvelle ṭāifa. La figure du Cid – le Seigneur (arabe espagnol : al-sīd), titre que lui ont attribué les Arabes – est assez curieuse. Il a d'abord servi comme mercenaire dans la ṭāifa de Saragosse, puis il est devenu un prince indépendant à l'est, gouvernant des états principalement peuplés de musulmans. Il eut cependant la chance de trouver des administrateurs efficaces parmi les Mozarabes résidant dans ses états ; de plus, sa superbe compréhension de la tactique almoravide lui permettait de surmonter son infériorité numérique. À sa mort, Valence resta sous le contrôle de ses forces jusqu'en 1102, date à laquelle elles furent for-

cées de l'évacuer et de chercher refuge en Castille.

En Afrique, la dynastie amazighe almohade a finalement triomphé et 'Abd al-Mu'min (1130-1133), successeur d'Ibn Tūmart, a porté son attention sur l'Espagne et sur le contrôle de tous les états musulmans de la région ibéro-nord-africaine. Parmi ceux-ci, ceux qui relevaient d'Ibn Mardanišh (1147-1172) – qui réussirent avec l'aide d'un soutien chrétien à devenir les maîtres de Valence, de Murcie et de Jaén et à assurer la sécurité de Grenade et de Córdoba – se distinguèrent particulièrement.

Les sultans almohades prirent le titre de calife, introduiront une série de mesures religieuses sévères et cherchèrent à renforcer leurs états par la foi musulmane, c'est-à-dire en obligeant les juifs et les chrétiens à se convertir à l'islam ou à émigrer. Deux grands souverains, Abū Ya'qūb Yūsuf (1163-1184) et Abū Yūsuf Ya'qūb al-Mansūr (1184-1199), élevèrent l'islam occidental au zénith de son pouvoir. Bénéficiaires des querelles qui divisèrent les chrétiens, al-Mansūr vainquit le roi de Castille Alphonse VIII en 1195 lors de la bataille d'Alarcos. Mais malgré cette victoire, il s'est toutefois révélé incapable d'exploiter son triomphe, en répétant le sort qui avait frappé les Almoravides après al-Zallāqah. Des années plus tard, sous le règne de son successeur Muhammad al-Naṣīr (1199-1214), les chrétiens se vengèrent de cette défaite lors de la bataille de Las Navas de Tolosa. Cette bataille a créé un vide de pouvoir le quel certaines des taifas, parmi lesquelles figuraient ceux de Banū Hūd de Murcie et des Naṣrids d'Arjonaen profitèrent pour s'affermir politiquement sur le terrain. La taifa Banū Hūd (1228-1238) insistait sur la résistance des musulmans contre les chrétiens qui, dirigés par Ferdinand III, occupaient la vallée du Guadalquivir. Par contre, Muhammad I ibn al-Ahmar (régnant à Grenade 1238-1273) s'est reconnu vassal du roi de Castille et l'a même aidé contre ses propres coreligionnaires musulmans. Cette politique réaliste lui a permis de conserver en sa possession le territoire de ce que sont les provinces modernes de Malaga, Grenade et Almería, ainsi que des portions de provinces voisines. Ainsi, après le milieu du XIIIe siècle et la reconquête de Jaén, Córdoba, Sevilla et Murcie par les Castillans et de Valence et les Baléares par la couronne catalane-aragonaise sous Jacques Ier (le Conquérant), aucun des dominions de l'islam sont restés en Espagne, à l'exception de Grenade, Minorque (jusqu'en 1287) et de la minuscule région de Crevillente, qui a rapidement disparu.

À la fin de 1491, la situation devint désespérée et Muhammad XII capitula. Mais avant de rendre la nouvelle publique, il a fait venir un détachement de troupes castillanes dans l'Alhambra dans la nuit du 1er au 2 janvier, dans le but d'éviter un soulèvement de la part de ses vassaux qui pourrait l'empêcher de respecter les conditions du pacte. La capitulation officielle et la fin du pouvoir politique musulman dans la péninsule ibérique ont eu lieu le lendemain, le 2 janvier 1492. Les minorités islamiques, telles que les Mudejars soumis (appelés plus tard Moriscos), sont restés en Espagne jusqu'au 17ème siècle, mais les musulmans et les juifs ont été expulsés en 1492 vers l'Afrique du Nord, surtout le Maroc, et l'Europe de l'Est ainsi que le Moyen Orient. Les Juifs et Les Musulmans apportèrent avec eux une riche « culture d'expulsion » faite de musique classique dite tarab al andaloussi / tarab al-gharnati « musique andalouse / musique de Grenade », de cuisine raffinée, de costumes et kaftans, de savoir-faire politique et économique hors-pair et se sont installés dans les villes côtières de Mogador, Rabat, Salé, Tanger et aussi à Fès, Meknès et Té-



DR MOHAMED CHTATOU*

Les lois organiques de la honte

LAĀRAJ ET ABYABA DÉSINTEGRENT LE SEUL ACQUIS ROYAL DE L'AMAZIGHITE

Votées par le parlement marocain il y a quelques semaines, les lois relatives à la mise en œuvre de l'officialisation de l'amazighe et au Conseil national des langues et de la culture marocaine constituent une régression dangereuse et notable en matière de reconnaissance et de valorisation de la langue et de la culture amazighes au Maroc. Des lois scélérates qui sèment le trouble, menacent la stabilité et la paix sociale. Et pour cause :

La première loi, élaborée par des parlementaires amateurs en matière de droit et de législation et avalisée par l'ancien Ministre de la culture, M. Laāraj, relève d'un bricolage incohérent et anticonstitutionnel, dans ce sens que la constitution consacre une langue (en construction) mais pulvérisée par des articles de ladite loi et réduite à un ramassis de « dialectes ». S'y ajoutent le flou juridique qui caractérise un certain nombre d'articles au contenu aléatoire.

En outre, ladite loi, focalise sur une seule dimension de la civilisation et de la culture amazighe: la langue. Il s'agirait d'un texte « technique » qui prend plaisir à évacuer les dimensions civilisationnelle et culturelles de l'amazighité. L'amazighité reste subordonnée à des postulats dogmatiques de l'arabité en tant que topeque globale qui gomme justement les apports potentiels de l'amazighité dans différents domaines à la construction de l'identité nationale. Car l'amazighité, en tant que langue, ne se limite pas à la langue comme moyen de « traduction » de contenus exogènes, elle est porteuse de valeurs et s'inscrit dans une histoire millénaire qui constitue notre mémoire collective.

La deuxième loi « assassine » l'Institut Royal de la Culture Amazighe en le spoliant de ses acquis (matériels et immatériels) et en assujettissant son personnel (administratif et chercheurs) à la volonté du Conseil qui en dispose à sa guise. En dépit des avertissements formulés par le député et avocat maître Abdellatif Ouammou (de Tiznit), quant à la dangerosité de la démarche désinvolte du ministre, ce dernier persiste et signe.

L'IRCAM sera « digéré » par le Conseil, c'est la volonté du Ministre de la culture antérieur. La seule institution dédiée à l'amazighité part en fumée. Les Ministres Mohamed Laāraj et Hassan Abyaba auraient dû demander l'édification d'un nouveau siège pour le Conseil. Il ont préféré phagocyter l'IRCAM pour le priver de l'autonomie que lui a octroyée le Dahir Chérifien d'Ajdir portant sa création et son organisation.

Ces Ministres ont ainsi insidieusement hypothéqué l'avenir de l'IRCAM et des décisions royales en matière de reconnaissance de l'amazighité. Une erreur historique monumentale dont les conséquences sont imprévisibles. Car les Ministres devraient penser que l'amazighité a besoin non d'un institut localisé à Rabat mais d'une structure délocalisée devant jouir d'annexes dans toutes les régions du Maroc. Les Ministres ont réduit la question amazighe à un problème « technique ». Une faute impardonnable.

Car l'amazighité a besoin de ministères, de fondations et d'autres structures lui permettant de se maintenir, rattraper son retard historique du à des politiques ségrégationnistes délibérées qui menacent la paix sociale. Les Ministres doivent se rappeler que les conflits sanglants qui agitent le monde ont tous des sous-basements ethniques et identitaires. Ils doivent se rappeler que Sa Majesté a apporté des solutions pragmatiques et progressives pour une question qui mine notre identité.

Obnubilé par son poste, le Ministre Laāraj a fait de la politique de la petite semaine, au sein d'un parti qualifié à tort de « berbériste ». Avec le silence coupable des cadres et responsables de cette structure qui plient l'échine. Mêmes les amendements proposés par des formations politiques anti amazighes, mais conscientes des enjeux de la question, ont été rejetés avec arrogance par ces ministres.

Car ces ministres ne savent pas que la question amazighe est un enjeu non seulement nationale mais aussi régional : elle concerne et concernera l'avenir de la Tunisie (et l'Algérie dont elle est le foyer) et la Lybie. Elle concernera aussi la Diaspora amazighe qui avoisine les +V millions de résidents marocains à l'étranger « Canada, USA, Espagne, Belgique, Hollande, France, Allemagne et Italie ».

Que les ministres songent un moment à la trajectoire du Mouvement culturelle berbère en Algérie qui, faute d'écoute a dégénéré vers la création d'un Gouvernement Provisoire de Kabylie et d'un Mouvement séparatiste pour la Kabylie ; qu'il songe un moment aux mouvements amazighe des Iles Canaries qui peuvent infléchir le sort du Sahara Marocain, notre territoire ancestral auquel Sa Majesté a proposé un plan d'autonomie élargie, que revendique une entité fantôme dénommée « Polisario ». Qu'ils pensent un moment au soutien précieux de nos frères amazighs touaregs de l'Azawad au Mali.

Apparemment, les Ministres ne voient que le bout de leur nez. C'est une position inqualifiable au moment où Sa Majesté déploie tous ses efforts pour nous arrimer en Afrique et nous ouvre des horizons authentiques. Non. nos ministres persistent, la question amazighe leur passe par-dessus la tête !



par Moha Moukhliiss

الافتراء على الأمازيغ



د. محمد المهدي علوش

الليبيين الموجودين غرب هذا الخليج، والمختلفين عن سابقهم في التقاليد وطريقة العيش، ينعتهم هيرودوت بأمازيغيين. أما المتوفرون على بيوت ويسمون أمازيغيين. وبلاد كثيرة

والغابات، خلاف ليبيا الشرقية (الحالية) ذات الأراضي المنبسطة والرملية (غابريال كامبس، ماسينيوس أو بدايات التاريخ، ص. 28). ويوضح كامبس أن وصف هيرودوت ينطبق على بلاد الأطلس أي المغرب الكبير من قرطاجنة إلى المحيط. وكلمة ماكسيس التي هي تحريف لكلمة مازيغ، يؤكد كامبس، نطقها المصريون القدماء على شكل مشويش Meshwes، واليونان Mazyes واللواتينيون الرومان Mazices، Madices. ويوضح كامبس بهذا الخصوص: "في الواقع هناك اسم إثنى واسع الانتشار نجده في كل جهات البلاد البربرية، يتجاوز اسم الأشخاص إلى اسم المكان، مما يسمح باعتباره الاسم الحقيقي للشعب البربري. وجذر الاسم المقصود هنا هو: "م ز غ MZG" أو "م س ك MSK" الموجود أيضا في أسماء مازيس Mazices، مازاس Mazaces، مازازاس Mazazaces خلال الفترة الرومانية. وكذا في اسم ماكسيس Maxyes في هيرودوت ومازيس Mazyes في هيكاتئوس، ومشويش Meshwes في النصوص الفرعونية. وتحتفظ تسميات إموشاغ Imusagh غربي قزان وإماجغن Imagighen في الأبي (Air, Niger) وإمازيغن في الأوراس والريف والأطلس المتوسط بهذا الاسم، وتماست Tamasegt في لغة الطوارق الذين يتسمون بدورهم إموشاغ" (نفس المصدر، ص. 38). وقد وضع كامبس جداول مفصلة على أربع صفحات تبين صيغ الأسماء والمناطق التي كان يستوطنها مازيكس بمختلف فئاتهم من ليبيا إلى شمال المغرب (نفس المصدر، ص. 42-39). وهو نفس ما ذهب إليه العالم اللساني سليم شاكرك بخصوص الأشكال المختلفة التي ورد بها اسم إمامزيغن في الكتابات اللاتينية القديمة (دراسة حول أصل ودلالة كلمة أمازيغ، سليم شاكرك، الموسوعة البربرية، ص. 562-568) والمؤرخ الفرنسي ستيفان كزِيل (س. كزِيل، ص. 119).

ابن خلدون الذي قسم البربر إلى برانس وبتير يرد أصلهم إلى جد واحد مشترك وهو بر. غير أنه ذكر إحدى الروايات التي تقول بعدم انحدر فرعي البرانس والبتير من أب واحد هو بر، بل ينسب البرانس إلى بر بن مازيغ بن كنعان وينسب البتير إلى قيس بن غيلان، وهي الرواية التي لم يرجحها ابن خلدون وفضل عليها رواية ابن حزم القائلة بانتساب البرانس والبتير إلى أب واحد هو بر. ونحن نعلم أن حديث ابن خلدون في هذا الباب متأثر بما يسمى بعلم الأنساب ذي الطابع الأسطوري البعيد عن قواعد علم الأنتروبولوجيا الحديثة. ثلاثة قرون بعد ابن خلدون، كتب الحسن الوزان أن شعوب أفريقيا الشمالية "تستعمل لغة واحدة تطلق عليها اسم أوال أمازيغ" أي كلام أمازيغي (الحسن الوزان، وصف أفريقيا، ترجمة الأستاذين محمد حجي ومحمد الأخضر، القسم الأول، ص. 39). فكيف ياترى أخبر الوزان الذي عاش في القرن السادس عشر الميلادي، باسم "أمازيغ" الذي ابتدعه أحد "الصهاينة" في القرن العشرين؟

وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن التراث والتقليد الشفويين لدى الأمازيغ لا يتضمنان اسم "أمازيغ" بصورة معمرة على جميع المناطق الأمازيغية. ويؤكد علماء اللسانيات والباحثين في الثقافة الأمازيغية وعلى رأسهم الأستاذ سليم شاكرك أن سوس المغربية ولقبائل الجزائرية مثلا ليس في تقليدهما لفظة "إمامزيغن"، على عكس أهل الريف والأطلس المتوسط الذين ورثوا كلمة "إمامزيغن" عن أسلافهم منذ أقدم العصور. فأهل الريف الذين أنما منهم مثلا ورثنا عن أجدادنا أننا "إمامزيغن" وتحدث "تمازيخت"، بينما أهل سوس يعتبرون أنفسهم "شلوح". وهذا طبيعي في بلاد تامازغا الشاسعة المترامية الأطراف. لكن الاسم الغالب والمتداول لدى أكثر القبائل هو الذي يعمم في الأخير لكونه يعكس الخصائص والمقومات المشتركة لدى جميع سكان الشمال الإفريقي الأصليين. دلوني في عالم اليوم على الشعوب والأمم التي تحمل أسماء تنطبق على جميع مكوناتها الاجتماعية والعرقية والثقافية، بل غالبا ما تنسب الأمم والشعوب إلى الجماعة الغالبة عدديا أو سياسيا أو عرقيا.

صحيح، الحركة الأمازيغية الحاملة لهيكل الهوية والثقافة الأمازيغيتين والغيورة على استمرار الوجود الأمازيغي بين الأمم والشعوب هي التي عملت على نشر الوعي بهذا الاسم بين أمازيغ العالم حتى أنتشر بالشكل الذي نعرفه اليوم. لكن اسم "أمازيغ" الدال على جماعات كثيرة جدا من الأمازيغ منتشرة عبر شمال أفريقيا كله من مصر إلى المحيط، هذا الاسم كان موجودا منذ الأزل ولم يأت من فراغ، كما أنه ليس "أوهام وإنشاء... من العدم... من قبل أعداء الأمازيغ الذين تزعمهم الصهيوني الفرنسي "جاك بينيت" (Jacques Bénét) كما جاء في كلام أختنا الأمازيغي المتعلم. ولعل اللهجة القديحة الواردة في عبارته الأخيرة ووصفه للحركة الأمازيغية بالأمازيغانية لخير دليل على خلفيته الأيديولوجية الانفعالية المتحيزة والمنافية للروح العلمية المجردة والرصينة والزهية.

المؤرخ الفرنسي أرنيست ميرسي صاحب كتاب "تاريخ أفريقيا الشمالية من أقدم العصور إلى سنة 1830" الصادر سنة 1888م، نسب إلى هيرودوت كلمة "Maxyes" التي تنطبق بشهادة جميع المؤرخين على "أمازيغ"، وهم من جملة القبائل الكثيرة التي ذكرها هيرودوت في القرن الخامس قبل الميلاد والتي كانت تستوطن منطقة شمال شط الجريد (بحيرة تريتون lac Triton) التونسية بالساحل المقابل لجزر كركنة المنتمية اليوم إلى إقليم صفاقص بالشرق التونسي. ويضيف ميرسي مستشهدا بقول هيرودوت وهو يصف القبائل الواقعة إلى الغرب من بحيرة تريتون: "وراء بحيرة تريتون نجد جبلا مكسوة بالغابات يقطنها سكان من المزارعين يدعون Maxyes" أي أمازيغ. ويضيف هيرودوت بأنه سمع عن وجود جبل عظيم يقع في نفس الاتجاه في أقصى الغرب يدعى أطلس (أرنيست ميرسي، تاريخ أفريقيا الشمالية... ج 1، ص. 4). ومن أقوال هيرودوت نفهم بكل وضوح أن قبائل تحمل اسم "إمامزيغن" كانت تعيش في منطقة ممتدة من شرق البلاد التونسية إلى جبال الأطلس المغربية.

يذكر ستيفان كزِيل أن المؤرخ اليوناني هيرودوت رصد في القرن الخامس ق.م، سواء من روايات تلقاها مباشرة أو من قراءات لمؤلفين سابقين، عددا من أسماء القبائل والشعوب التي كانت تعيش بين صحراء برقة الليبية والمحيط الأطلسي. وقد استعرض هيرودوت في القرن الخامس ق.م أسماء القبائل الليبية (الأمازيغية) التي كانت منتشرة على الساحل المتوسطي من برقة إلى المحيط الأطلسي. وميز فيها بين قبائل الرحل التي تنتشر بين برقة وشط الجريد جنوب تونس، وبين القبائل الواقعة ما وراء هذا الشط، أي إلى الغرب حسب هيرودوت، حيث يوجد نوع آخر من "الليبيين" يتعاظمون الفلاحة ويعيشون في بيوت قارة. وتدعى قبائلهم ماكسيس Maxyes. ويوضح كزِيل أن المنطقة المقصودة تخص الساحل التونسي الشرقي (كزِيل، تاريخ أفريقيا الشمالية القديم، 1927، ج 5، ص. 84-82).

كان هذا أول ذكر للأمازيغ في القرن الخامس قبل الميلاد في البلاد التونسية. وفي القرن الثاني للميلاد، يقول كزِيل، سيذكر بطليموس قبيلة تحمل أسما يذكرنا بماكسيس Maxyes موطنها بجوار خليج كابس التونسي الذي كان يدعى سيرت الصغرى مقارنة بسيرت الكبرى بعرض الساحل الليبي. (نفس المصدر، ص. 84، الهامش 11). وعلى عكس كلمة "بربر" التي اعتبرها كزِيل دخيلة وغريبة وغير معبرة عن الأصول الإثنية الحقيقية لسكان شمال أفريقيا، أوضح أن كلمة أمازيغ Amazigh مؤنثها Tamazight وجمعها إمامزيغن Imazighen متداولة في عدد من مناطق شمال أفريقيا باعتبارها تدل على سكانها وتعين جنسهم. وذكر من بين هؤلاء سكان الريف والأطلس المتوسط بالمغرب وسكان السنند جنوب تونس وسكان جبل نفوسة بمنطقة طرابلس وصحراء غدامس بليبيا وكذا طوارق الأيبر شمال النيجر (نفس المصدر، ص. 115-116). وقد أكد كزِيل استعمال هذا اللفظ في الزمن القديم في كتابات ليبكية (أمازيغية) كاسم شخصي على شكل MSK، كما عُثر عليه في كتابات رومانية تعود إلى نفس الفترة تحت أشكال: Mazic، Masik، Mazix. وتحدث كزِيل عن عدة قبائل كانت تحمل هذا الاسم في القرون الأولى للميلاد: بطليموس ذكر وجود إمامزيغن Maxyes في موريطانيا الطنجية بمنطقة الريف، وفي موريطانيا القيصرية ليس بعيدا عن مليانة جنوب شرشال (المصرية) إلى الغرب من الجزائر العاصمة. وفي عهد الإمبراطورية السفلى (من القرن 3 إلى القرن 5 الميلادي) سُجّلت غارات رجال من الصحراء يحملون نفس الاسم الأمازيغي Maxyes على واحات غرب مصر وبمنطقة طرابلس. وفي وثيقة تاريخية مشهورة ترجع إلى القرن الثالث الميلادي وردت عشائر المورين الأمازيغ Mauri Mazazeses. ويتعلق الأمر بقائمة فيرون Liste de Véronne التي تستعرض أقاليم الإمبراطورية الرومانية في أفريقيا

وأسيا وأوروبا، وفيها ذكرت موريطانيا الطنجية كإقليم تابع لدوقية إسبانيا، بينما ذكرت موريطانيا القيصرية وموريطانيا السبسطية بدوقية أفريقية. وتذكر هذه الوثيقة أيضا أسماء الشعوب غير الرومانية Barbares التي كانت تعيش بهذه الأقاليم. ومن الشعوب المحسوبة بالوثيقة على موريطانيا: الأمازيغ والباوار والباكاتي Maures Baquates، Maures Mazices، Maures. كما سُجّل وجود أسقفيات أمازيغية Mazaces Episcopi في نوميديا (الجزائر) في القرن الخامس الميلادي (نفس المصدر، ص. 117-116).

وفي رأي كزِيل، قد يكون الاسم الذي نقله الإغريق واللاتينيون على شكل Mazices و Mazaces دالا على قبائل إفريقية قبل الاحتلال الروماني. وقد يكون هو نفسه الاسم الذي ذكره هيكتاتي Hécatee (هيكتاتي ميليت مؤرخ وجغرافي يوناني من القرن السادس قبل الميلاد) بليبيا حوالي سنة 500 قبل الميلاد، وورد في منتصف القرن الخامس عند هيرودوت الذي وطنهم غرب نهر تريتون على الساحل التونسي الشرقي كما سبقت الإشارة. وفي نشرة جغرافية تعود إلى القرن الرابع قبل الميلاد جاء ذكر متوحشين (غير متحضرين) barbares في الصحراء وراء أفريقيا الرومانية (جنوب تونس) من بينهم Mazices. ويعلق كزِيل على هذه البيانات بأن اسم مازيس Mazices يبدو من استعماله أنه ينطبق على مجموعة من القبائل المنتشرة على فضاءات شاسعة جدا (نفس المصدر، ص. 118). ثم يخلص، بعد استعراض الحالات والظروف والوثائق والحقب التي استعمال فيها لفظ Mazices، إلى: "يبدو أن اللفظ الذي لا زال متداولاً على شكل أمازيغ Amazigh، إمامزيغن Imazighen، كان يعني، منذ زمن قديم جدا، جزءا مهما من سكان أفريقيا الشمالية. (نفس المصدر، ص. 119).

وفي هذا الصدد يورد غابريال كامبس Gabriel Camps، الأنتروبولوجي الخبير المختص في بلاد تامازغا، فقرات من كتاب هيرودوت يصف فيها الشعوب والإثنيات الليبية حيث يميز بين الليبيين الموجودين على طول البحر إلى نهر تريتون (خليج قابس) الذين يعتبرهم بدوا رحلا، وبين

لقد سبق لي أن قرأت في بعض التدوينات والإشارات العابرة هنا وهناك في بعض الصحف وقنوات التواصل الاجتماعي كلاما كثيرا بعضه تسفيه للحركة الأمازيغية وبعضه تبخيس لنشاط الجمعيات الأمازيغية وبعضه الآخر إنكار للهوية الأمازيغية وخصوصيتها إلى غير ذلك من أشكال التجريح والتخامل على الأمازيغ. لكن مستوى هذه التدوينات وسياقتها والأيديولوجية الكامنة وراءها جعلتني أعرض عن الرد عليها لأن أصحابها لم يتصرفوا بدافع علمي معرفي قابل للنقاش، وإنما كانت نيتهم التجريح والتخوين بدافع أيديولوجي صرف، مما لا ينفخ معه أي نقاش علمي رصين. أما وقد طالعت مؤخرا أحد "خريجي شعبة التاريخ والحضارة بجامعة محمد بن عبد الله بوجدة" بنفس الكلام الإنكاري négationniste عن تسمية الأمازيغ وحرف تيفيناغ والسنة الأمازيغية فإن الأمر يختلف كثيرا، وأصبح من الواجب على أي أمازيغي الرد على ترهات وأقاويل ومزاعم لا تنم فقط عن جهل مطبق لصحابها، ولكنها تستفز مشاعر الأمازيغ وتطعنهم في أعز مقومات وجودهم ألا وهي جنسهم ولسانهم وهويتهم. وقبل الرد أعرض عليكم أهم ما قاله أستاذنا عن مقومات الخصوصية الأمازيغية: تسميتهم (الأمازيغ) وحرفهم (تيفيناغ) وتقويمهم (السنة الأمازيغية)، أي كل ما يمثل الهوية الأمازيغية في صميمها.

لا وجود لشيء اسمه "السنة الأمازيغية"، على الأقل قبل 1970 على أبعد تقدير، بل هي السنة الفلاحية أو السنة الأعجمية... والعجم غير البربر في العرف والاستعمال.

لا وجود لاسم "الأمازيغ" بمعنى سكان شمال إفريقيا في كتب التاريخ: لا الكتب الإسلامية ولا العربية ولا الرومانية ولا اليونانية ولا القوطية ولا الوندالية ولا المصرية... بل اسمهم في كتب التاريخ هو "البربر" أو "الليبيون" أو "الإثيوبون" أو "الفينيقيون"... وكل هذه التسميات هي لفروع من البربر وليس كل البربر. ولعل أقدم من ذكر كلمة "أمازيغ" هو ابن خلدون، حيث نسب بعض البربر (وليس كلهم) إلى مازيغ بن كنعان... فأول مصدر ترد فيه كلمة "أمازيغ" عربي إسلامي، ولكن متعصبي الأمازيغانية لا يعجبهم هذا.

لا وجود لحرف اسمه "التيفيناغ"، بل هذه الحروف جُلها أنشئت إنشاء، وجدوا بعض الخربشات عند الطوارق، (حوالي 8 رموز، وليست حروفا) ثم نسجوا على منوالها واخترعوها، وكتبوها من اليسار إلى اليمين، مع أن هذه الرموز الطوارقية الصحراوية كانت توضع من فوق إلى الأسفل.

هذا كله مع أن أجدادنا الأمازيغ كتبوا الأمازيغية بالحرف العربي وكفي، مثلهم مثل العجم من الترك والهند والكرد... كلهم تنبؤا الحرف العربي، وهناك مخطوطات في التفسير والشعر والعقيدة بالأمازيغية بالحرف العربي...

السيد عبد السلام أجزير صاحب هذا الكلام لم يقف عند هذا الحد ولكنه تحدى أن يرد عليه أحد بعكس ما قال معتقدا أنه قد امتلك ناصية الحقيقة بقوله: "وأتحدى أي شخص يعطيني مصدرا قديما يطلق لفظ "أمازيغ" على البربر... كيف لا وقد قرأ كتب التاريخ الإسلامية والعربية والرومانية واليونانية و القوطية والوندالية والمصرية. وأنا أتساءل بأية لغة قرأ الكتب اليونانية والوندالية والقوطية مثلا.

للرد على الأستاذ أجزير أبدأ بتصحيح معلومتين بسيطتين بديهيتين هما: الأولى، ابن خلدون ليس أقدم من نسب "بعض" البربر إلى مازيغ بن كنعان... بل هو آخرهم، والثانية إن البربر يُعتبرون عجما حسب المعاجم العربية بدون استثناء "العجم": خلاف العرب، الواحد: عَجْمِي، نطق بالعربية أو لم ينطق". كذلك كان وضع جميع المسلمين غير العرب في دولة الإسلام مثل الفرس والترك وغيرهم من الأجناس. في ردي التالي سأركز على تسمية الأمازيغ علما بأن ما قاله عن السنة الأمازيغية وحرف تيفيناغ فيه شيء من الحقيقة. لكن "الأستاذ" وصف "حقيقته" بطريقة مفرضة استفزازية من قبيل الحق الذي أريد به باطل. وهو أمر قابل للنقاش على كل حال. وسأكتفي هنا بالقول إن مسألة التقويم والحرف موكولة إلى الاختيار للشعوب والأجناس وليست أمرا منزلا من السماء. هل يعرف صاحبنا كيف تم اختيار التقويم الهجري والتقويم الميلادي؟ وهل يعرف كيف اختارت كثير من الشعوب والأمم أحرف لغتها بكل حرية؟ وماذا سيكون موقف صاحبنا لو أن الأمازيغ اختاروا بداية السنة الأمازيغية بمقتل عقبة بن نافع على يد الأمير أكسيل (كسيل) أو بهزيمة حسان بن النعمان على يد الملكة ديهية مثلا؟ الأمازيغ أحرار في هذا، وقد اتفقوا على سنتهم وربما اختلفوا أو ترددوا في اختيار حرفهم، لكن هذا شأنهم وهم أحرار فيه وكفي.

أما بالنسبة لتسمية "أمازيغ" فإن الأمر يتعلق بمجال معرفي لا دخل لحرية الاختيار فيه. وليكن في علم الأستاذ أن المؤرخ اليوناني هيرودوت يعتبر أول من تعامل مع مصطلح "أمازيغ" بشهادة أكبر المؤرخين وعلماء الأنتروبولوجيا الذين تخصصوا في تاريخ شمال أفريقيا. وأخص منهم بالذكر ستيفان كزِيل Stéphane GSELL الذي ألف تاريخة المشهور عن أفريقيا الشمالية القديمة في سبعة أجزاء، وإرنست ميرسي Ernest MERCIER الذي ألف تاريخه عن أفريقيا الشمالية أيضا في خمسة أجزاء، وأخير كابريل كامبس Gabriel CAMPS عالم الأنتروبولوجيا الذي كرس حياته الأكاديمية للبحث في البلاد الأمازيغية وألف عشرات الكتب عن جنس الأمازيغ ولغتهم وهويتهم وتقاليدهم وغيرها من مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية للشعوب الأمازيغية قديما وحديثا. هذه المؤلفات كتبت انطلاقا من القرن التاسع عشر، وهي تحيل كلها على المؤرخين والجغرافيين الإغريق واللاتينيين القدامى سابقين على العصر الإسلامي بقرون وخاصة الإغريقي هيرودوت. وهي بالتالي لا تعكس ظروف ذات خلفية استعمارية تسمى إلى التفرقة بين العرب والبربر كما قد يدعي البعض تبخيسا لها وطعنا في مصداقيتها.

المؤرخ مصطفى المرون يتفاعل مع مقال «زمان» حول «معركة وادي الذئب» ويستعرض معطيات تاريخية تهم «إغزرن وشن»



المؤرخ مصطفى المرون

أمزيان

كان من الضروري أن تخلف ملاحم الشريف محمد أمزيان تأثراً مباشراً في المخيال الجماعي لسكان الريف، ترجمت على شكل أشعار زجلية شعبية تم تدوينها أو حفظها باللهجة الأمازيغية. في حين، خلف الإسبان مثيلاً لهذه الأشعار الزجلية باللغة الإسبانية كانت تعرف بـ Los Romanceros، وهي أشعار الملاحم. وقد تغنت الأجيال بهذه الأشعار الزجلية على مر العصور، وكانت ذات قيمة تاريخية كبيرة، حيث شكلت رصيذاً تاريخياً شفويًا أو مكتوباً للوقوف على بعض الأحداث التي لم يتم التأريخ لها، كما ساهمت في سد بعض الفراغات التي خلفها غياب الوثيقة التاريخية.

3. المجتمع الريفي ووفاة الشخصيات الكارزمية: نموذج الشريف محمد أمزيان 1909-1912

تطردت بعض الدراسات الأنتروبولوجية والسوسولوجية الأجنبية، إلى مفهوم الموت وطقوسه، وكذا آية القتل لدى المجتمع الريفي، حيث تقدم الرجل الريفي بصورة سلبية، كشخص مهووس بالقتل وعاشق للدماء. في هذا السياق، اختلفت الدراسات، وكذا الشهادات حول حادث مقتل الشريف محمد أمزيان. فصاحب الظل الوريث، يذكر بأنه قتل غدرًا من طرف البوليس الأهلي في معركة واد كرت بقلعية. أما طوماس كارثا فيكراس Tomás García Figueras، فقد قال بأنه استشهد في موقع حدو علال قدور، دون معرفة من قتله.

أما رواية المرحوم جرمان عياش، فقد ساق بأنه قتل غدرًا على يد الجنود الريفيين (وهم بالتأكيد من القوات الأهلية).

في حين، يتوافق مراسل جريدة إيمبارثيال Imparcial مع رواية المرحوم جرمان عياش. أما الرواية، التي تراها أقرب إلى الحقيقة، هي لمدوب السلطة الخزنية بالريف، والذي يذكر بأن الشريف اغتيل على يد البوليس الأهلي غدرًا.

ودرأ لأي التباس، قامت السلطات الإسبانية بعملية التحقق من هوية الشريف داخل مشرحة مستشفى مليلية بمساعدة أشخاص عاشروه. كما قامت بعرض مقتنياته الخاصة التي كانت معه عند استشهاده. بعد ذلك، سوف تقوم بتسليم جثته إلى أهله من أجل إتمام مراسيم دفنه.

ولم تمر عملية مقتل الشريف محمد أمزيان دون انتقام المجاهدين من قاتله، الذي هو في الأصل الرقيب (السرطان) محمد حسني من القوات الأهلية (البوليس الأهلي)، حيث تمكنوا من إلقاء القبض عليه بعد ذلك بسنوات، وإعدامه حرقًا.

4. الجهات الريفيه الجديدة بعد وفاة الشريف محمد أمزيان بين سنتي 1913-1921

لم يستسلم رجال المقاومة بعد مقتل الشريف أمزيان سنة 1912، بل تابعوا الجهاد، رغم العراقيل التي فرضتها ظروف الدور النشط لحزب "أصدقاء إسبانيا Los Amigos de España"، الذين كانت مهامهم تتمثل في إطلاق إشاعات مغرضة بين القبائل، جعلت العديد منها تتبنى مبدأ المهادنة مع الإسبان. وقد كان حزب أصدقاء إسبانيا يتكون من نخبة محلية تتلقى روايات شهرية، في مقابل الخدمات التي تؤديها للحكومة الإسبانية.

من جانب آخر، فإن احتلال تطوان في فبراير 1913، أوجح حركات المقاومة المسلحة داخل جميع منطقة الحماية الإسبانية بشمال المغرب، دفع معه القوات الإسبانية إلى تغيير تكتيكات العمليات العسكرية، تمثلت في استخدام سلاح الجو لأول مرة ضد المقاومة المسلحة المغربية، والذي كان يتكون من طائرات مائية وبرية، وكذا بناء مطارات، ومطارات موانئ ببعض المواقع القريبة من بؤر المقاومة. رغم ذلك، فقد تمكن رجال المقاومة من تحقيق بعض الانتصارات المحدودة، إلى غاية اندلاع حرب الريف التحريرية الثالثة بقيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي منذ سنة 1920. خلاصة القول، إن كتاب الدكتور رشيد يشوتوي "إسبانيا والريف والشريف محمد أمزيان (1902 - 1921)": مساهمة في دراسة العلاقات المغربية - الإسبانية في بداية القرن العشرين، هو في الأهمية بمكان، لأنه يسبر غور موضوع لم يحظ بما فيه الكفاية من المعالجة، وهو المتعلق بمقاومة الشريف محمد أمزيان. فغزارة المعلومات، ودقة التحليل، يجعل منه مؤلفًا لا محيد عنه لمن أراد الإطلاع على التاريخ المشترك المغربي الإسباني، وكذا على إرهابات انطلاق عملية المقاومة المسلحة بالمغرب. كما تأتي أهمية الكتاب في كون بروزه على الساحة الثقافية بالمغرب، تصادف مع مرور مائة سنة على استشهاد أب المقاومة المسلحة بالمغرب، الشريف محمد أمزيان في مايو 1912.

شتمبر 1907، والسلطان مولاي عبد الحفيظ بفاس، في شهر يناير 1909. وكان الهدف من كلا السفارتين، طلب تنازلات عن امتيازات عدة، من بينها، التنازل عن استغلال المناجم الريف، لكنهما ووجهتا برفض قاطع من لدن المخزن المغربي.

من الجانب المغربي كذلك، فقد قام السلطان المغربي بإرسال سفارات إلى مدريد، كسفارة أحمد بن عبد الواحد بن المواز يوم 6 يوليوز 1909، والتي توافقت مع أحداث الأسبوع الأسود برشلونة، وهو ما نتج عنه تفاوض السفارة المغربية مع أكثر من وزير خارجية بفعل تساقط الحكومات. وقد انتهت المفاوضات بتغيير ابن المواز، وتعويضه بسفارة محمد بن عبد السلام المغربي، والتي انتهت بعقد اتفاقية مجحفة في حق المغرب يوم 16 فبراير 1910، قدم بموجبها المغرب تنازلات عديدة، همت المجال المالي والمعدني.

في مجال آخر، اندلعت حرب كرت ما بين سنتي 1911 و1912، بين الشريف محمد أمزيان، والقوات الإسبانية، حيث بذل الشريف فيها جهودًا جمة من أجل تعبئة جميع القبائل الريفية للجهاد. وقد شكلت أحداث فاس الدامية في شهر أبريل 1912، دافعا قويا لهذه القبائل في الالتحاق بصفوف المقاومة. في موازاة مع ذلك، قام الملك ألفونسو XIII Alfonso

بزيارة إلى مليلية يوم 7 يناير 1911، بهدف الوقوف مباشرة على مجريات الأحداث بالريف، خصوصا وأن فشل عملية الإنزال البحري بخليج الحسيمة، والهجوم على اللجنة الطبوغرافية، كان دافعا قويا لإسبانيا في إطلاق سلسلة معارك كرت. كما قامت إسبانيا خلال هذه الفترة، بتغيير استراتيجيتها العسكرية، عن طريق ترحيل جنود الميتربول، والقيام بعمليات تجنيد وسط مغاربة القبائل الصديقة Las Cabilas amigas، وهو ما أسفر عن تكوين أول كتيبة من القوات الأهلية (البوليس الأهلي) منذ سنة 1909.

III الشريف محمد أمزيان وإفشال مشروع الاستغلال الاقتصادي الإسباني المبكر للريف الشرقي.

تعود عملية الترخيص لاستغلال المناجم الريف إلى فترات سابقة، حين قام السلطان سيدي عبد الرحمن بن هشام بالترخيص للأجانب في استغلال هذه المناجم. في حين، سلك بعض السلاطين المغاربة سياسة احترازية اتجاه تراخيص الاستغلال والتنقيب على حد سواء، ومن بينهم السلطان مولاي الحسن الأول. في نفس الوقت، استغل بعض زعماء التمرد المحليين تراخيص التنازل عن هذه المناجم في الحصول على عائدات مالية هامة، مكنتهم من تدعيم تمردهم عن طريق تجهيز قوات حملاتهم بالسلح المتطور، كما كان الشأن بالنسبة للجيلالي الزرهوني.

كذلك، فإن التنافس على حق استغلال المناجم الريف، قد بلغ مداه بين الشركات الإسبانية والفرنسية، حيث انتهى باتفاق 21 أبريل 1918، الذي نص على تنازل شركة الشمال الإفريقي لفائدة شركة مناجم الريف، عن جميع الحقوق المتعلقة بجزاية واستغلال المناجم الريفية، في مقابل الحصول على 15% من ثمن بيع الحديد. وتجدر الإشارة إلى أن تطور رأسمال الشركات المنجمية الأجنبية بالريف الشرقي منذ سنة 1907، قد ساهم بشكل أساسي في تدعيم الأوضاع السياسية للأرستقراطية المالكة لهذه المناجم، وارتباط ذلك بمجال اتخاذ القرار، خصوصا وأن جودة معدن حديد الريف، وتطور استغلاله وتصديره منذ سنة 1914 إلى غاية سنة 1921، قد مكن هذه الأرستقراطية من مراكمة رساميل كبيرة.

IV الريف الشرقي ونتائج التوغل العسكري الإسباني وانعكاساته

1- تأثير حركات الشريف محمد أمزيان على الأوضاع بإسبانيا

إن المعارك التي خاضها الشريف محمد أمزيان ضد القوات الإسبانية في الريف الشرقي، ساهمت في التأثير على الوضع الداخلي الإسباني، حيث كانت أخطر نتيجة لذلك، هي اندلاع الانتفاضات الشعبية في جل المدن الإسبانية، تمثلت في الأسبوع الدامي ما بين 25 و31 يوليوز 1909. وقد أطلق على هذا الأسبوع أسماء متعددة، مثل: الأحمر، المأسوي، الحزين، الحداد، والمجيد. إذ إن الخسائر البشرية التي تكبدتها القوات الإسبانية، وعلى رأسها هزيمة الإسبان أمام الشريف محمد أمزيان في معركة خندق الدير يوم 27 يوليوز 1909، جعلت منطقة الريف تشتهر باسم "المذبح المغربي El matadero marroquí"، وهذا ما جعل جنود الاحتياط الإسبان يمتنعون عن ركوب البواخر في اتجاه المغرب، حيث اندلعت على إثر ذلك، انتفاضة النساء، من أمهات وزوجات الجنود، والتي ساهمت انعكاساتها في سقوط الحكومة المحافظة لأنطونيو ماورا Antonio Maura، وتعويضها بالحكومة الليبرالية لسيخيسموندو موريت Segismundo Moret يوم 21 أكتوبر 1909. هذه الحكومة لم تصمد بدورها سوى 3 أشهر ونيف، بعد فشلها في القضاء على مقاومة الشريف محمد أمزيان، وتم تعويضها بحكومة خوسي كاناليجاس José Canalejas يوم 9 فبراير 1909.

2. حرب الريف وأدب المقاومة: إبان فترة الشريف محمد

على سيادة السلطان، خصوصا فيما يتعلق بالعمليات التمويهية التي كانت تقوم بها لتهدئة الأسلحة، والتي مكنت الزرهوني من تجهيز حملاته بسلاح متطور. وهذا ما دفع بالسلطان إلى إرسال الباخرة "تركي"، بهدف القيام بقصف العاصمة الاقتصادية للزهوتي، أي وكالة "المحمدية"، يوم السبت 10 فبراير 1907.

II مقاومة الشريف محمد أمزيان للتوغل العسكري الإسباني بالريف الشرقي خلال حرب مليلية 1909-1910.

كان احتلال ريستينكا ورأس الما بسيدي البشير سنة 1908، وكذا الهجوم على قبيلة أولاد الحاج سنة 1909، بالإضافة إلى تنازل الزرهوني على حق استغلال المناجم لصالح إسبانيا وفرنسا، ثم بناء سكة الحديد الرابطة بين مليلية ومناجم الريف، دافعا قويا للقبائل الريفية، خصوصا قلعية، في القيام بعمليات المقاومة المسلحة ضد التوغل الإسباني، حيث أعلنت هذه القبائل، تحت قيادة الشريف محمد أمزيان يوم 9 يوليوز 1909، انطلاق العمليات العسكرية ضد جيش الاحتلال الإسباني، في أكثر من 100 معركة، منذ 9 يوليوز 1909، إلى غاية 30 شتمبر 1909. وقد احتج السلطان مولاي عبد الحفيظ بقوة لدى ممثلي الدول الأجنبية ضد تعدي القوات الإسبانية على السيادة المغربية.

وخلال هذه المعارك، استخدمت القوات الإسبانية لأول مرة في التاريخ سلاحا جد متطور، لم يشهد له المغاربة مثيلاً، كالمناطيد التي استعملت أول مرة في الحروب ضد المغاربة، الذين اندهشوا لهذه الآلية العجيبة، والتي كانوا يعتقدونها بـ "الطيارة"، حيث كانت مهامها تتمثل في رصد تحركات رجال المقاومة، وإعانة المدفعية الثقيلة في قصف المواقع المغربية بدقة. أما فيما يتعلق بعملية استخدام الطائرات ضد حركة المقاومة المسلحة المغربية، فقد انطلقت منذ سنة 1913. وأنا أتفق في هذا مع الأستاذ رشيد يشوتوي، استنادا إلى وثيقة مؤرخة في يوم 21 دجنبر 1913، نشرها الأستاذ محمد ابن عزوز حكيم (محمد ابن عزوز حكيم: "الشريف الريسوني والمقاومة المسلحة في شمال المغرب"، الجزء الأول - مطبعة الساحل - الرباط 1981 - ص. 117)، هي عبارة عن إعلان تهديدي أصدرته الإقامة العامة لسكان القبائل المقاومة، بأن القرى والمحاصيل الزراعية سوف تتعرض إلى قصف الطائرات بواسطة القنابل الحارقة في حالة عدم الاستسلام. يضاف إلى هذا السلاح الفتاك، الذي لم يعهد له المغاربة مثيلاً، استخدام القوات الإسبانية للألغام في معركة سوق الخميس يوم 30 شتمبر 1909، والتي تسببت في مقتل وإعاقة الكثير من المقاومين. وقد تميزت المعركة بمقتل الجنرال ديابيكاريو Diaz Vicario.

ورغم استخدام إسبانيا لكل هذا السلاح المتطور، فقد تمكنت قوات المقاومة من إلحاق خسائر فادحة على مستوى الجنود والضباط، وكذا العتاد، بالإضافة إلى غنم عتاد حربي متطور، كالمدافع من نوع كروب Krupp، ألمانية الصنع. بحيث، كانت أهم الملاحم التي ارتبطت بالمجاهد الشريف محمد أمزيان، هي إلحاقه هزيمة نكراء بالقوات الإسبانية في معركة "خندق الدير Barranco del Lobo"، يوم 27 يوليوز 1909، والتي سجلت مقتل الجنرال كيرمو بينطوس Guillermo Pintos. وقد كانت نتيجة كل ذلك، اندلاع احتجاجات داخل إسبانيا، حين امتنع الجنود الإسبان عن التوجه إلى المغرب لحوض المعارك، وهو ما عرف في التاريخ المعاصر الإسباني المغربي بأسبوع برشلونة الأسود.

من جانب آخر، وفيما يخص علاقة الشريف محمد أمزيان بالمخزن المغربي، فقد اتسمت بالطيبة أحيانا، وبالفتن بالذئب أحيانا أخرى. إذ خلف ووقوف قبائل الريف إلى جانب السلطان مولاي عبد الحفيظ في صراعه ضد أخيه السلطان مولاي عبد العزيز، صدق طيبا في نفسية السلطان، دفع بالشريف محمد أمزيان ببعث مرسولين عنه، ورسائل إلى السلطان مولاي عبد الحفيظ طلبا للدعم، وكذا التشكي ضد اعتداءات القوات الإسبانية على منطقة الريف. وقد توافقت موقف الشريف محمد أمزيان هذا، مع رد الفعل الفرنسي اتجاه التوغل الإسباني في منطقة الريف، والذي اتسم بالقلق من تحركات الإسبان لتمديد منطقة نفوذهم.

من جانبه، كان السلطان يقوم بين الفينة والأخرى بإرسال مبعوثين عنه إلى الريف، خصوصا إبان فترة الصراع بينه وبين الجيلالي الزرهوني، وكذا خلال معارك المقاومة المسلحة ضد التوغل الإسباني. وقد كانت كل هذه البعثات تصب في إطار طلب المخزن المغربي المساعدة في الوقوف ضد تهديدات الزرهوني، وكذا التزام أقصى درجات ضبط النفس أمام الاعتداءات الإسبانية، لما في ذلك من فائدة على الوضع الداخلي للمغرب، وكذا إعطاء الفرصة للمخزن من أجل حل لأشاكل العالقة بين المغرب وإسبانيا بالطرق الدبلوماسية. لكن، وأمام التعتن الجانب الإسباني، لم يكن من حل لدى السلطان سوى رفع مذكرات احتجاجية إلى المفوضيات الأجنبية والإسبانية بطنجة.

من الجانب الإسباني، فقد قامت إسبانيا بإرسال سفارات إلى الرباط، كسفارة ميري ديل بال Merry del Val، إلى كل من السلطان مولاي عبد العزيز، في شهر

أطلعت على مقال للصحفي سامي لقمهري تحت عنوان: "معركة وادي الذئب، أنوال أخرى"، مجلة زمان في نسختها العربية، العدد 76، فبراير 2020، ص.ص 68/71.

ما أثار انتباهي في المقال هو العنوان، بحيث غالب المصادر المغربية أو الأجنبية تتحدث عن الكارنتين للجيش الإسباني، بما فيها كارثة أنوال، في معركتي "خندق الدير el Barranco del Lobo" سنة 1909، و"خندق الموت el Barranco de la Muerte"، ببني حسان (ما بين الشاون وتطوان)، سنة 1924، على إثر إخلاء الجيش الإسباني لمدينة شفشاون، وتراجعه نحو تطوان. كذلك، المرجعين المعتمدين في المقال، الأول مؤرخة إسبانية، ومن ثم، سيكون التحليل أحادي الجانب؛ والثاني، للمؤرخ المغربي جرمان عياش، الذي، من خلال تصفح الكتاب، لا نجد شيئا حول هذه المعركة؛ ومن ثم، كان حريا على الصحفي أن يبحث عن مراجع مغربية تطرقت بالخصوص إلى الموضوع، وهي موجودة، نعطي منها نماذج.

في موازاة ذلك، نسوق مقال، هو في الأصل قراءة في كتاب أهتم بالموضوع.

إسبانيا والريف والشريف محمد أمزيان (1902 - 1921): مساهمة في دراسة العلاقات المغربية الإسبانية في بداية القرن العشرين للدكتور رشيد يشوتوي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي - الرباط 2011.

إن الكتاب الذي أصدره الدكتور رشيد يشوتوي، هو من القيمة العلمية بمكان، نظرا لندرة الدراسات التي تطرقت إلى بداية انطلاق حركة المقاومة المسلحة المغربية في إطار "عميات التهتة الأولى" قبل الحماية، ما بين سنتي 1908 و1912، والتي تزعمها أب هذه الحركة الشريف محمد أمزيان، الذي رغم استشهاده في شهر مايو 1912، فإن حركة المقاومة لم تسلم سلاحها، بل كان الشريف مدرسة تلقى علومها الجهادية، مريدوه الذين حملوا المشعل من بعده، إذ منذ شهر فبراير من سنة 1913، تاريخ الدخول الرسمي للجنرال الفاو Alfau إلى مدينة تطوان بشكل سلمي، واستقباله بالتمر والحليب، من طرف شيوخ الطرق الصوفية والأعيان، كما جاء عند صاحب مخطوط "عمدة الراوين في تاريخ تطواين"، الفقيه الرهوني، انطلقت حركة مقاومة مسلحة، تزعمها الشريف محمد ولد سيدي لحسن، إلى غاية سنة 1915؛ ومن بعده، الشريف مولاي أحمد الريسوني، منذ ذلك التاريخ، إلى غاية سنة 1922؛ وفي موازاة مع هذه الحركات؛ انطلقت حركة مسلحة قادها الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي، منذ سنة 1920، إلى غاية استسلامه سنة 1926. وفي هذا الصدد، فإن الدراسات التاريخية التي اهتمت بحركة المقاومة في شمال المغرب، تمر مرور الكرام عن بعض الأسماء الكبيرة التي قادت حركة المقاومة المسلحة ما بين سنتي 1913 و1927، نخص منهم بالذكر على سبيل المثال، المجاهد أحمد أخيرو، المجاهد أحميدو السكان، المقاوم أحميدو ولد الفار، المجاهد لحمام، الزعيم أحمد الدقاش، المعروف بأحميدو خربان، آخر مقاوم استسلم للسلطات الإسبانية، يوم 10 يوليوز 1927، والذي لا زالت بندقيته محفوظة بمتحف الإسكوريال بمدريد.

I الريف الشرقي في مشروع السياسة التوسعية الإسبانية والاستغلال الاقتصادي في بداية القرن العشرين

1- السلطنة الروكية بالريف

قام الشريف محمد أمزيان بالخروج ضد الجيلالي الزرهوني (الروكي)، بعدما تبين له تناقضات "المشروع الوطني" الذي كان ينادي به، ومن ثم، كاد المغرب أن يدخل في حرب أهلية، حين قام الشريف بمناصرة السلطان مولاي عبد العزيز ضد حركة الروكي. وكانت أسباب الصراع بين الروكي والسلطان مولاي عبد العزيز تتمثل في محاولة السيطرة على مناجم الرصاص والحديد بقبائل قلعية، بحيث إن الروكي، لم يتمكن من تدعيم سلطته في الشمال الشرقي، إلا بفضل استيفاء عائدات هذه المناجم، والتي مكنته من تجهيز حملاته بالسلاح المتطور، مستغلا تنافس الحكومتين الفرنسية والإسبانية للحصول على تراخيص جيازة واستغلال هذه المناجم، التي تنازل عنها الروكي سنة 1907، بمقتضى معاهدة فرمان Farman، بتمن زهيد وصل إلى 650.000 بسيطة لمدة 99 سنة.

وهكذا، شكل تنازل الجيلالي الزرهوني عن مناجم الريف، وكذا الترخيص لتأسيس السكة الحديدية التي تربط مليلية بهذه المناجم، الفيصل في علاقات الروكي بقبائل قلعية، التي كان يعني لها هذا الإجراء، استنزاف المستعمر لخبراتها، وكذا تمكينه من نقل الجنود والعتاد نحو مناطق المقاومة، بهدف توسيع مجال نفوذه، خصوصا بعد تمكنه من السيطرة على سبخة بوغرق Marchica سنة 1908، وهو ما دفع بهذه القبائل إلى تدمير سكة الحديد هذه. في نفس السياق، يأتي تأسيس وكالة "المحمدية" بريستينكا، وما شكلته من خطر



على ضوء الإشكالات التي يعيشها ملف الأرض «أكال» بجهة سوس، والذي بسببه نظمت مسيرات ووقفات احتجاجية في عدد من المناطق احتجاجا على سياسة نزع الأراضي، وهجومات الرعاة الرحال القادمون من الجنوب المغرب، واخيرها المسيرة الكبرى التي نظمت بالدار البيضاء. قمنا بإعداد هذا الربورطاج الذي تطرقنا من خلاله إلى هذه الإشكالية من خلال استجماع آراء عدد من المتضررين ونشطاء تنسيقية أكال.

◀ إمرزك رشيدة

مسيرة الأرض.. المظاهرة التي كشفت خفيات الرعي الجائر والخنزير

الرعاة الرحل بسوس.. ثقافة الرعي أم ثقافة التهجير

«لصالحي»
واسترسل الحاج بلقايد حديثه بقوله إن «ساكنة المنطقة تتوفر على وثائق ملكيتها لأراضيها منذ الازل، قبل الحماية الفرنسية، ولا احد يتجرأ على التزامي على ملك الغير، ولا يوجد بمنطقتنا ما يسمى بأراضي الجموع وانما هناك اراضي الخواص، ولا يحق لهؤلاء ان ترعى ماشيتهم في ارض اجدادي دون وجه حق، فهذه الأرض هي كل ما املك، ومن أجل هذه الأرض اعيش ومن أجلها أموت، وهو ارث سأورثه لأبنائي كما ورثته عن اجدادي».

في هذا الصدد قالت الكاتبة والشاعرة الامازيغية خديجة ايكن «ان ثقافة الرحل اكبر كذبة اخترعت لنزع أراضي سوس من أصحابها وضمها للملك الغابوي لهذا، لا يخاف الرحل من الدرك، ولا من القوات بمختلف اشكالها، انهم يتمادون في هجومهم على الأراضي بلا خوف، لأنهم انما خلقوا لهذا الهدف...».

وتساءلت بحسرة «لماذا سوس تعاني من وفرة الخنزير البري، هكذا فجأة صار الخنزير هو مواطن سوس المحمي، لماذا تعاني القبائل من كثرة الكلاب البرية؟ لمن سيارات الجيب التي تحمل تلك الكلاب وترميها في حدود القبائل، حتى صارت الأرض الآمنة تنقلب إلى أرض خائفة من الضواري، هكذا فجأة؟ كل هذا من أجل ضم تلك الأراضي إلى الملك الغابوي».

«ماقدو فيل زادوه فيللة»

بلقايد، الذي أبي ان يكف عن الكلام جراء الحنق الذي يشعر به تجاه أرضه أضاف: «إلى جانب معضلة الرعاة الرحل هناك «الخنزير البري» الذي يدمر الغطاء النباتي خصوصا شجرة اركان، التي تعتبر مصدر رزق عيش اغلبية الساكنة، ويهدد سلامة المواطنين والساكنة بكل من لخصاص، ايت باعمران، تافراوت وفي عدة اقاليم أخرى بسوس،».

وبكثير من الحسرة قال «رأيت بأمي عيني هجوم الخنزير على فتاة بجماعة «ابصر»، وهي في طريقها للمدرسة وتم نقلها للمستشفى في حالة خطيرة، وهي غارقة في دماؤها، ولا أحد حرك ساكنا، كما اعتدى على شاب ب «بوطروش» وقام بتمزيقه بالكامل في مشهد مفرز، كما اعتدى على امرأة امام منزلها وهي تهب للخروج من المنزل وتم نقلها إلى المستشفى في حالة حرجة، ورغم حملات الصيد التي تطلقها المندوبية السامية للمياه والغابات إلا انها غير كافية، «حيث كيصيدوا الحلوف واحد بواحد، ولكن وزارة الفلاحة كتجيبوا بالرموكات».

نزع الأراضي...

وفي الصفوف الأخيرة للمسيرة، يسير امجوض الحسين وهو من منطقة ماست، رجل في السبعينات من عمره، ذو بشرة سمراء وبنية جسدية انهكها الزمن، يرتدي جلبابا بني، تحته جلباب باللون الرمادي، وطربوش لا تكاد ترى منه رأسه لصغر حجمه،

غالبا ما يأتي الرحل إلى هذه المناطق بهدف رعي الأغنام بأعداد هائلة، تأتي على الأخضر واليابس، تأكل كل ما تصادفه في طريقها من نباتات عطرية ومحاصيل فلاحية، تهدد بذلك التوازن البيئي، وتلحق الأضرار بالطبيعة، وتستهدف المزروعات والأشجار. «الرعاة» يفقدون إنسانيتهم ويعتدون على الساكنة ويهددونهم في سلامتهم الجسدية.

مفليح علي، نائب رئيس جمعية «تأكرغينت» للتنمية والتضامن، شارك هو الآخر في المسيرة أكد: «نحن نعاني معاناة شبيه يومية مع «الرعاة الرحل» او ما نسميه ب «جاكان»، حيث يدخلون لأملك الناس دون إذن، ويأكلون الأشجار ويدمرون منابع المياه، إضافة إلى اعتداءات جسدية على السكان، لا يقلون ضراوة عن الخنزير البري «الحلوف» الذي أودى بحياة مجموعة من جيراننا على مرأى السلطات التي تمارس سياسة الكيل بمكيالين لأنها تقوم بتعويض الرعاة الرحل وترك الساكنة المحلية تواجه مصيرها».

جمال الحر شاب في عقده الثالث، ملئ بالنشاط والحيوية، ظل طيلة المسيرة على رأس الموكب، الذي جاب شوارع البيضاء، يردد الشعارات عبر مكبر الصوت من فوق «هوندا»، يركي الحماس في المظاهرين، عبر عن استنكاره لما تتعرض له قبيلته بإبركك بأيت عبدالله قال: «خرجنا لنستنكر ما يقع لنا وإخواننا بالمناطق الجبلية والقرى بأيت عبدالله وابركاك الذين يتعرضون للحكرة من طرف الرعاة الرحل، الذين ينتهكون حرمة قبائل سوس، ويمارسون العنف على الساكنة، ويدمرون ممتلكاتهم في غياب تام الدولة».

جهة سوس كانت منذ القدم تستقبل هؤلاء الرعاة وتستضيفها بأراضيها، وعن سبب رفض الساكنة لهؤلاء الرعاة حاليا، قال الحر: «الرعاة الرحل ليسوا وادفين جد، بل كانوا يأتون لهذه المناطق من أجل الرعي من غير أن يلحقوا الأذى بالساكنة وفي احترام تام للأعراف الامازيغية، ولكن أخيرا لم نعد نواجه رعاة ب 100 رأس من الماعز مثلا، بل حاليا نواجه مافيات من المستثمرين الخليجيين، الذين يملكون القطعان ما بين 1000 إلى 2000 من الجمال والأغنام والماعز».

الرعاة والقانون

رفع المحتجون شعارات في المسيرة التي تعد الثالثة من نوعها بعد أن تم تنظيم الأولى بالرباط والثاني بالبيضاء، منددة بالتعاطي المحتشم للسلطات المحلية مع قضيتهم وعدم تطبيق القانون لوضع حل لمشاكلهم. كتبوا على الياقوتات التي رفعوها، أن لا أحد من المسؤولين حرك ساكنا» وأن الرعاة يعتبرون انفسهم فوق القانون، يتسلحون بالعنف في وجه كل من يقف أمامهم.

بلقايد يؤكد مرة أخرى: «القانون لا يحمينا، يتم الاعتداء علينا وفي نفس الوقت، ترفع دعاوى ضدنا، ويتم اقحام ابنائنا كذلك في هذه الدعاوى، بل ويحاكمون». وأضاف « طبعنا تم استدعائي للمحكمة عدة مرات، وكنت دائما احضر الجلسات بمفردتي في غياب الطرف الآخر سواء الرجال أو محاميهم، وعندما ضقت درعا، طلبت بقاعة المحكمة بإنصافي من الانتهاكات التي اعترض لها انا واسرتي، وفعلا انصفتني المحكمة وقضت بالبراءة».



بالرغم من المعاناة والألام التي يحملها المحتجون في دواخلهم، إلا أنهم بعثوا الروح في شوارع القلب النابض للمغرب بمسيرة شارك فيها آلاف المغاربة يوم الأحد 8 دجنبر 2019. ساحة الكرة الأرضية وسط الدار البيضاء غصت بالرجال والنساء والأطفال، انتشروا في كل أرجائها بلباسهم الامازيغي التقليدي في انتظار انطلاق المسيرة، حاملين أعلاما ورايات أمازيغية، رفرقت في كل ركن من هذه الساحة، واللافتات منسقة ومصطفة على شكل طابور مفروشة على الأرض، تنتظر من يحملها، وبعد لحظات يأتي صوت أنثوي، من عمق الحلقة التي نظمتها المظاهرات، معلنا عن انطلاق المسيرة بانتظام ومسؤولية.

وبعد صلاة الظهر، انطلقت مسيرة «الأرض»، فلا صوت يعلو فوق أصوات المظاهرين، الذين يعتبرون أنفسهم «متضررين» من ما يسمونه ب «الرعاة الرحل» وسياسة «نزع الأراضي»، وحج المشاركون في هذه المسيرة، التي دعت إليها تنسيقية «أكال»، من كل المدن وقرى وجبال سوس من أجل إيصال صوتهم والتعبير عن استنكارهم لسكوت الدولة المغربية تجاه ما تعانيه ساكنة منطقة سوس، حاملين لافتات اجمعت جميعها على التنديد ب«انتهاك» أراضيهم وأملكهم من قبل الرعاة الرحل الذين يسمونهم بالأمازيغية «جاكان»، وبسياسة التهجير القسري لساكنة سوس من أراضيها، ونزع الأراضي وتفتيتها لما اسموه «مافيا العقار».

* عهد السيبا

«على إثر شجار نشب مع «جاكان»، أصبت في رأسي «بحجر» لازلت أعاني من أثره إلى اليوم، نقلوني حينها إلى المستشفى، وحصلت على شهادة طبية حددت مدة العجز في 18 يوما»، هكذا عبر عبدالله بلقايد من جماعة بوطروش باقليم سيدي افني، بلغة امازيغية مليئة بالحسرة والكلمات كانت تخرج متقطعة من فمه، وهو يتكلم بصوت عال وبانفعال وبتفقه أيضا على أنه صاحب حق.

شعارات المظاهرين تجمع على أن ساكنة سوس ضاقت درعا من تصرفات «الرعاة الرحل» إلى درجة أن بعض المحتجين يعتبرون هؤلاء الرعاة عصابة منظمة، هدفها اغتصاب أراضيهم وتهجيرهم. وبأمازيغية جافة، أضاف بلقايد وهو رجل في السبعينات من العمر: «نعاني كثيرا مع الرعاة الرحل الذين يتوافدون على مناطقنا بقطعان من الغنم والإبل، يصل عددها تقريبا 4 آلاف رأس من الماشية، ترعى في اراضيها دون موجب قانون»، ويستطرد هذا الرجل: «الخطر أن الرعاة الرحل الذين يأتون للمنطقة ليسوا ملاك هذه القطعان، بل هم فقط مستخدمين لدى مالكيها كبار، وغالبا ما يكون هؤلاء الرعاة مجهولي الهوية، لا يتوفرون على أية وثائق ثبوتية او رسمية، يدفع بهم لاقترام أراضينا والدخول معنا في نزاع وصراع يومي، كما أن طريقة لباسهم توحى على أنهم «رجال العصابات»، ملتصين، يصعب التعرف عليهم».

الحاج عبد الله بلقايد جاب شوارع البيضاء، انطلق مع المسيرة من ساحة الأمم المتحدة عبر شارع «للاليقوت» وصولا إلى ساحة درب عمر، وهو يهتف من أجل الحد من ما وصفه بسياسة التسبب التي لحقت بأراضي سوس، قال: «هددوني وعائلتي، ما فع بي إلى ترحيل ابنائي إلى مكان بعيد كي تفاديا لأي مكروه قد يصيبني في أية لحظة، علما أن القانون لا يحمينا في هذه الظروف، القانون الآن لفائدة هؤلاء «الرعاة».



القطعان والولوج إلى المجالات الرعوية والمراعي الغابوية ومواردها، وكذا الالتزامات المفروضة على مالكي القطعان المذكورة، ولاسيما المحافظة على البيئة والمنظومات البيئية وكذا الممتلكات العامة والخاصة الواقعة في هذه المجالات. ويخول، أيضا، للسلطات المختصة سلب مهام تنظيم أنشطة الترحال الرعوي وتقنينها، والسهر عليها وتبعتها، وفتح المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، وتحديد فترات الترحال الرعوي وتنقل القطعان والسكان المرتبطة بها. «عائنا بما يكفي من

حيث يتم اطلاق اسراب من الجمال «iraman»، لتسرح في ممتلكات الساكنة». وهي تهب لإنهاء المحادثة لتلتحق بموكب المسيرة، أضافت زائنة: «نطالب الدولة المغربية والمسؤولين «إقولوا لنا فبن هي بلادنا»، سوس اليوم تنتفض بالعاصمة الاقتصادية وقدمنا من كل المدن المغربية شمالها وجنوبها شرقها وغربها، من أجل إيصال صوتنا والتعبير عن تشبثنا بأرضنا ولا نتنازل عن شبر منها حتى استرجاع حقوقنا المسلوبة وكما يقال «مقار ايكا دارنخ جهنما ريخت، مقار ايكا دارون الجنت اورت ميارخ» بمعنى

هجمات «الرعاة الرحل»، الشى الذي يؤدي إلى تدمير ثروتهم الطبيعية من المياه إلى الأشجار، خاصة الأركان والتي صنفتها منظمة اليونسكو كتراث عالمي بحيث يتم الإجهاز عليها بطرق هدمية». وواصلت الرياضي الحديث وكانت تسير إلى جانب مناضلي الجمعية: «المسألة مصيرية كونها تتعلق بالأرض، التي هي جزء من الهوية، كما أن ساكنة هذه المناطق متشبثة بأراضيها، وهذا حقها المشروع، ونحن في الجمعية نعتبر الأرض حقا من حقوق الإنسان، لذا نتابع حيثيات هذا الملف ذي الأبعاد السياسية والاقتصادية، ونحن نعلم أن الطامعين في هذه الأراضي يأتون من خارج المغرب».

يحمل لافتة مكتئا عليها من فرط التعب، هو الذي قضى ليلة كاملة مسافرا من ماست إلى الدار البيضاء عبر الحافلة، التعب والإرهاق أجده، حاملا معه كومة من الوثائق والأحكام القضائية داخل حقيبة بلاستيكية باللون البرتقالي، قال: «تم الاستيلاء على أراضينا من طرف «عصابة» متخصصة في الاستيلاء على أملاك الناس دون وجه حق، ورفعنا القضية، أمام المحكمة، وتم الحكم في الجلسة الأولى لصالحنا، وتم استئناف الحكم من طرف هذه «المافيا» لتحكم المحكمة لصالحهم، وبهذا الحكم استولوا على ما قدره 56 هكتارا رغم اننا نتوفر على وثائق قانونية ورسوم عقارية تثبت ملكيتنا لهذه الأرض، واليوم نطالب بالكشف عن يقف وراء هؤلاء؟ ولمصلحة من؟ فهؤلاء يستغلون ضعفنا وجهلتنا بالقوانين للاستيلاء على أراضينا». من جهته محفوز حمدي من «اذا كوكمار»، نواحي لخصاص، قال إنه في إطار سياسة نزع الأراضي، أقدمت السلطات على منع ساكنة «اذا كوكمار» من استغلال أراضيهم، سواء في الفلاحة أو في البناء، وفي عز فصل الشتاء، هناك نساء ارامل يعيشتن في العراء وتحت قسوة البرد، بسبب رفض السلطات إعادة تشييد منازلهن المنهارة، بحجة أن هذه الأراضي ليست من ملكية الساكنة بل املاك غابوية، ونشارك في هذه المسيرة لنؤكد أننا السكان الاصليون لهذه المناطق، حتى قبل القوانين الاستعمارية التي وضعتها فرنسا».



«ما نراه اليوم بسوس ليس رعبا جائرا ولا رعي الرعاة الرحل، بل هو استثمارات ظهرت مباشرة بعد توقيع وزارة الفلاحة ودولة قطر اتفاقية إقامة محميات بالجنوب، كما خرجنا لنندد بتحديد الملك الغابوي والتحفيز الجماعي والخنزير وضد اعتبار مناطقنا تقع ضمن الملك الغابوي، وأقول إنه ليست هناك قرائن تثبت أن هذه المناطق غابوية فهي املاك لساكنة، ونحن اليوم نرفع صرخة الاحتجاج والاستنكار، ونعلم أن الطريق لا زال طويلا أمام حكومة صماء لا تسمع لمطالبنا» هكذا عبر وبحسرة حمو الحسنواي عضو تنسيقية أكال.

وتكلمت الرياضي بمضاضة عما يعانيه ساكنة هذه المناطق «ان السكان دفعوا ضريبة تشبهتهم بالأرض، من خلال تضحيات قاموا بها والناس الذين ذهبوا ضحية هذا الصراع نعتبرهم شهداء قضية الأرض».

وسط المسيرة يثير المتتبع مشهد فتاة أمازيغية بزيتها التقليدي متزينة بالحلي الأمازيغية المتنوعة، تتفرغ على تنظيم المسيرة وتردد شعارات بشكل متناغم مع المحتجين، في مشهد سمفوني، صرخت بأعلى صوتها «ضقتنا درعا من تجاوزات واعتداءات «ايجاكان»، ومن ناهبي الأرض والرعي الجائر، ونشتمز من قانون 113-13 الذي طبق على أراضي سوس بكونها اراضي رعوية، ونقول بانه لا وجود للأراضي الرعوية بمنطقة سوس، وانما هناك اراضي في ملكية الساكنة، وهذا القانون جاء لصالح الرعاة الرحل «ايجاكان» الذين نعتبرهم عصابة «إجرامية»، كما ان هذا القانون جلب معه كل مظاهر الخبث كالخنزير البري والتحفيز الجماعي الذي ينزع من الساكنة 84 في المائة من الأراضي، والإبقاء على 16 في المائة للملاك الاصليين مع العلم أن هذه النسبة تتبعها مساطير اخرى والتي قد تترك اصحاب الأرض دون أرض».

همجيات «مافيا الرحل» ومنطقة ايت عبدالله التي انحدر منها عانت ولا تزال تعاني كثيرا معهم، وسلطنا كل الطرق القانونية لردع هؤلاء واستنجدنا بالمسؤولين والسلطات المحلية، لكن دون جدوى، ونحن مستعدون لخوض معارك سلمية وحضارية مستقبلية مع هؤلاء الرحال، للدفاع عن اراضينا إلى حين استرجاع ممتلكاتنا» هكذا تكلم الوالي مصطفى وقد أنهكه التعب، وهو الذي ظل يشرف على تنظيم المسيرة لما يقارب خمس ساعات، وغادر لينهي ما بدأه، وكله أمل وتفاؤل بان الحل قادم لامحالة.

وكحل مؤقت لما تعانيه حاضرة سوس، قال الحسنواي «يجب الغاء الظواهر الاستعمارية وارجاع الأراضي لملاكها الاصليين والغاء قانون 113-13 الذي يشجع انتهاك الملكية الخاصة للأراضي الساكنة». ويضع القانون 113-13 المبادئ والقواعد العامة التي تنظم تهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، واستعمال الموارد الرعوية وتنميتها والترحال الرعوي وتنقل القطيع. ويضع الإطار القانوني المتعلق بتنظيم الموارد الرعوية وتنميتها واستغلالها المعقلن والمستدام وتأمين الوعاء العقاري للمجالات الرعوية والمراعي الغابوية، وضمان حقوق الولوج لهذه المجالات ومواردها واستعمالها، وتسوية النزاعات التي قد تنجم عن ممارسات الترحال الرعوي. ويحدد شروط تنقل

أرضنا ولو كانت جهنم

شاركت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في المسيرة وتعتبر من الجمعيات الحقوقية التي تبنت هذا الملف، قالت خديجة الرياضة عضو الجمعية «لقد دأبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على متابعة هذه القضية منذ 2008، وحاليا الجمعية مركزيا تشتغل على هذا الملف، بتنسيق مع الفرع الجهوي بالجنوب، الذي يستقبل الجمعيات المعنية بالأمر وتم عقد لقاء مع عامل الجهة ولكن دون جدوى، لأن هذا الأخير تملص من مسؤوليته، وتحجج بكونه تلقى تعليمات من جهات معينة ولا يستطيع ان يتدخل في هذا الملف، ومنذ ذلك الحين ونحن نواكب هذا الملف والذي تفاقم أكثر انطلاقا من تكاثر ضحايا

همجيات «مافيا الرحل»

وكحل مؤقت لما تعانيه حاضرة سوس، قال الحسنواي «يجب الغاء الظواهر الاستعمارية وارجاع الأراضي لملاكها الاصليين والغاء قانون 113-13 الذي يشجع انتهاك الملكية الخاصة للأراضي الساكنة».

أرضنا ولو كانت جهنم

شاركت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في المسيرة وتعتبر من الجمعيات الحقوقية التي تبنت هذا الملف، قالت خديجة الرياضة عضو الجمعية «لقد دأبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على متابعة هذه القضية منذ 2008، وحاليا الجمعية مركزيا تشتغل على هذا الملف، بتنسيق مع الفرع الجهوي بالجنوب، الذي يستقبل الجمعيات المعنية بالأمر وتم عقد لقاء مع عامل الجهة ولكن دون جدوى، لأن هذا الأخير تملص من مسؤوليته، وتحجج بكونه تلقى تعليمات من جهات معينة ولا يستطيع ان يتدخل في هذا الملف، ومنذ ذلك الحين ونحن نواكب هذا الملف والذي تفاقم أكثر انطلاقا من تكاثر ضحايا

تنسيقية أكال أيت باعمران الكبرى تدافع عن حق الساكنة في الأرض والثروة

خرجت تنسيقية أكال أيت باعمران يوم 16 فبراير 2020 لتحتج على الهجمات التي تطال المنطقة وساكنتها من جراء ما أسمته «تفريخ الخنزير البري وتفويت الأراضي للخليجيين (هبات ومحميات...) ومافيات العقار التي تسعى للسطو على أراضي الساكنة (أيت عبلا، أملو، أندجا، تكانت، لخصاص...) وكذا بسبب جحافل الرحل التي تهجم وتعتدي على الساكنة وتستنزف أراضيها ومحاصيلها وتهدد شجر الأركان».

واستنكرت التنسيقية عبر بلاغ لها، الاعتداءات التي تطال الساكنة من طرف عصابات الرحل، والإعتقالات التي يتعرض لها أبناء المنطقة «أحمد أكريلو»، كما تستنكر السكوت المطبق للنظام المخزني تجاه كل التجاوزات والإنتهاكات الجسيمة في حق الساكنة، والمحاولات الساعية إلى حجب وطمس قضية «أكال» وإعتبارها ثانوية.

واعلنت تشبثها بالمطالب العادلة والمشروعة للساكنة في حقها في الأرض والثروة، وإلغاء قانون المراعي والحد من تجاوزات عصابات الرحل، ودعت للنضال الميداني والسلمي الحضاري للدفاع عن «أكال»، والحفاظ على الموروث البيئي والإيكولوجي الذي تزخر به المنطقة، وإعتماد العرف الأمازيغي مصدرا من مصادر التشريع.

واعلنت التنسيقية عن تضامنها مع ضحايا سياسات نزع الأراضي وعصابات الرحل ومافيا العقار وقوارب الموت، ومع كل المعتقلين المتابعين على خلفية قضية «أكال» «أحمد أكريلو...».

واكدت التنسيقية على أن الاعتداءات التي تطال الساكنة تقع على مرأى ومسمع من «النظام المخزني»، حيث بلغ حجم الاعتداءات مستوى خطيرا وصل حد تهديد ارواح الساكنة وإقتحام منازلهم وإختطافهم لينتهي هذا السيناريو المخزني المحبوك بإعتقال أصحاب الأرض والحق ومتابعتهم بتهمة مفرقة.

ومضيفة أن هذه السياسة تهدف إلى «إستئصال وتجريد القبائل الأمازيغية من أراضيها وفصلها عن جذورها التاريخية والهوياتية وإستنزاف مواردها الطبيعية واستغلال ثرواتها المعدنية للإجهاز على فرص السكان الاصليين في ضمان مستوى عيش كريم يليق بهم ويتضحياتهم من أجل هذه الأرض».

وأضاف البلاغ إلى أن «قضية «أكال» تعتبر قضية محورية ومصيرية تستدعي تعامل جديا من طرف أصحاب القرار ولن يتأتى ذلك إلا بوقف جميع السياسات التي تحاك ضد الساكنة ووقف الممارسات الإستبدادية والشطط في إستعمال السلطة والعمل على الإستجابة للمطالب العادلة والمشروعة للساكنة والتي تتمثل في إلغاء قانون المراعي المشؤوم ووقف سياسة نزع الأراضي وتفريخ الخنزير البري وإنصاف ضحايا مافيات العقار وإرجاع الأراضي لأصحابها والسعي لإحداث سبل إستفادة القبائل الأمازيغية من ثرواتها وتعميم العدالة المجالية وردم الهوة بين الفئات الإجتماعية».



شهداء الأرض

شاركنا في المسيرة وتعتبر من الجمعيات الحقوقية التي تبنت هذا الملف، قالت خديجة الرياضة عضو الجمعية «لقد دأبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على متابعة هذه القضية منذ 2008، وحاليا الجمعية مركزيا تشتغل على هذا الملف، بتنسيق مع الفرع الجهوي بالجنوب، الذي يستقبل الجمعيات المعنية بالأمر وتم عقد لقاء مع عامل الجهة ولكن دون جدوى، لأن هذا الأخير تملص من مسؤوليته، وتحجج بكونه تلقى تعليمات من جهات معينة ولا يستطيع ان يتدخل في هذا الملف، ومنذ ذلك الحين ونحن نواكب هذا الملف والذي تفاقم أكثر انطلاقا من تكاثر ضحايا

الطوارق ليسوا خطر عليكم يا ليبيين



أكلي شكا

من الطوارق الى حياة الاستقرار في القرى والمدن التي شيدها المستعمرون وضيوف الامس. هذه الحقائق الأتفة، تقودنا الى نتيجة حتمية ألا وهي ان مصطلح "عائد" لا يمكن باي حال من الأحوال ان ينطبق على الطوارق وعلى شعب كان وما زال يتحرك بشكل طبيعي جيئة وذهابا في فضائه الشاسع دفع

من اجله الغالي والنفيس دفاعا عنه. وحلقات التاريخ الطويلة تخبرنا بأبرز ملاحم وبطولات هذا الشعب التي لم تتوقف منذ ميلاد الخليفة، تجسد بعضها في اول محاولة معاصرة لدخول فرنسا الى الصحراء الكبرى في عام 1881 دون رضا الطوارق وبقوة السلاح والبارود، من الكونانيل فلاترنز الذي يعتبر اول فرنسي يغامر بجنوده لاحتلال صحراء الطوارق فكان مصره ومصر جنوده في تلك الحادثة التاريخية المشهورة الإبادة والفناء. الامر الذي كلف فرنسا أكثر من 45 سنة اضافية لإعادة ترتيب صفوفها وإعادة الكرة مرة أخرى لاحتلال الصحراء.

الرواية الأخرى من الاف الروايات التي لا نجدها في المناهج وكتب التاريخ، هي رواية إبراهيم اغ ابكدة الذي دفع الإيطاليين والفرنسيين بالخروج عن اقليم فزان وأرغمهم بتوقيع اتفاق خروجهم من جنوب ليبيا صاغرين مهزومين. حيث تقول الرواية التاريخية أن عندما حضر الفرنسيون ومعهم نص الاتفاق الأخير الذي ينص على خروجهم من الصحراء وبعد أن وقع عليه الجميع، قام اغ بكدة رافضا التوقيع بالبحر مطالباً بالتوقيع بكامل ساعده الايمن قائلاً للفرنسيين "خروجكم جاء بقوة هذا الساعد لذلك سأوقع به كأنلا". وتقول نفس الرواية التاريخية المشهورة ان هذا الشرط اخر التوقيع على الاتفاق أكثر من ستة أشهر كاملة في انتظار وصول الورق والحبر من باريس.

اسم ليبيا من أصل "الليبو": اسم قبيلة تارقية لا تملك رقم وطني

الغريب في الأمر حقا، أن أكثر من يمارس الحقد والكراهية هم المستعربين (اصولهم امازيغية) وضيوف الأمس من بقايا بني هلال وبني سليم القادمون من شبه الجزيرة العربية وبعض الأفارقة الذين دخلوا إلى ليبيا وشمال إفريقيا كرقيق على يد الطوارق (هذا الفعل ترفضه ونستهجنه في كل زمان ومكان) ، ولكن هذه الفئات هي من يؤجج اليوم الحقد والعنصرية ضد السكان الأصليين الذين فتحوا أبوابهم وخيمهم عندما كان ضيوف الامس (اسياد اليوم) بأمس الحاجة الى المساعدة. هؤلاء من يقود اليوم حملات لاذعة ضد مكون الطوارق في ليبيا، وهم من يردد أسطورة عدم انتماء الطوارق الى ليبيا وفكرة "الأجنبي" و"العائد".

وإذ نشعر بقلق بالغ حول مصير هذا الوطن العزيز الذي تولى زمام امره العملاء والخونة والقومجيون العنصريون، في الوقت ذاته يتنابنا شعور بنفس الدرجة من الأسف والتحسر ونحن نقف امام كل هذه الاختلالات التاريخية من تاريخ ليبيا المعصر الناتج من تراكم لإرث عنصري قومي جاهلي فاسد تلقته الأجيال جيلا بعد جيل، ورسخته الانظمة الاستبدادية وريثة المستعمر الفرنسي والإيطالي في مناهجها التربوية جيلا تلو الآخر. هذه الأفكار العنصرية تراها من ترويج ومن إعادة تدوير ثلة من الجهلة الذين لا يرون ابعدهم من أرنبة انوفهم، ولا يعلمون عن ليبيا وتاريخها وسكانها الأصليين قيد انملة. ولكن ماذا لو علم هؤلاء ان اسم ليبيا يعود أصله الى قبيلة "الليبو" وهي قبيلة تارقية ما زلت تجوب الصحراء حتى يومنا هذا، هل سيشعر هؤلاء بمرارة الصدمة المميته، وربما أكثر عندما يعلمون أن افراد هذه القبيلة اليوم متواجدون في ليبيا بلا ما يسمى "بالرقم الوطني" الوجه الجديد للعنصرية والاقصاء والتهميش ويعاملون بمعاملة "عائد" و "الأجنبي" بينما يعامل الوافدون من شبه الجزيرة العربية والأتراك والتركس والافارقة معاملة المواطنين واهل البلد الاصليين. هل يعلم صناع القرار في ليبيا والليبيون عموما ان من يطلقون عليهم اعتباطا مالي ونيجيري وجزائري اليوم، هم لا يملكون جنسية هذه البلدان ولا يحملون أي جنسية او أوراق ثبوتية من هذه الدول التي ينسبون اليها رغم ان بعضهم بقدر قادر ولد ضمن إطار الحدود السياسية المصطنعة دون ان يحمل شهادة ميلادها فما بالك بجنسيتها؟

* كاتب صحفي متخصص في شؤون منطقة الساحل والصحراء

العشرات والكثير من هؤلاء المفقودين لا يعرف مصيرهم حتى الان. ويقال ان لو لا مشاركة محاربي الطوارق في حرب تشاد لما استطاع القذافي تقدم شبر واحد فيها ، وهي الشهادة التي كان يدلي بها الأسير السابق، خليفة حفتر حتى وقت قريب. ومن المفارقات الغريبة ان أكثر هؤلاء الذين ضحوا من اجل ليبيا وبذلوا الغالي والنفيس من اجل إعلاء علمها وشأنها هم من يطلق عليهم اليوم بالأجنبي و"العائد" وجل هؤلاء لا يملك ما يسمى ب"الرقم الوطني"، الوجه الجديد للإقصاء والعنصرية في ليبيا ما بعد الثورة. هذه المفارقة المذمومة، تدفعني بالتعرج قليلا على كلمة عائد التي يرددنها الكثير من الإبواق والأكاديميون الليبيون على شعب الطوارق، ويكررها الشارع والبسطاء دون علم. لغويا، كلمة "عائد" تدل على فعل العودة أو الرجوع الى مكان ما بعد الخروج منه تحت ظروف قهرية مختلفة كالحرب او النزعات او الجفاف ثم العودة اليه بعد إحلال السلم والاستقرار، ويرتبط هذا المصطلح في أصله بأهل المدن والقلاع والشعوب المستقرة ويتنافر مع الرحل والسكان الاصليين، لأن مكان العودة ليس واحد وهو غير محدد بالنسبة للبدوي وصاحب الأرض الاصلي، بل يشمل الرقعة الجغرافية الطبيعية التي تتحرك فيها هذه الامة التي كانت ومازلت لا تمتنهن للاستقرار سبيلا.

وتخبرنا الروايات التاريخية ان هذا المصطلح دخل في قاموس العلاقات الدولية ونظام الامم المتحدة اول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، بعد محاولة مجموعة من اليهود العودة الى ديارها في المانيا بعد هروبهم من بطش الجيوش النازية بقيادة ادولف هيتلر في المجزرة المشهورة "الهولوكوست" ضد اليهود في عام 1933 ابان الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها أكثر من 17 مليون يهودي. وتجسد المصطلح في بروتوكولات الامم المتحدة لأول مرة في عام 1944 ليصبح بذلك أحد أهم الحقوق الممنوحة للأفراد في بنود نظام الامم المتحدة المتعارف عليها دوليا كضامن لحق العودة. بناء على هذا السرد، يتضح جليا أن المصطلح يطلق غالبا على

في الأونة الأخيرة، تناولت بعض الأقلام الناقمة على الطوارق في ليبيا المدفوعة الأجر اغلبها من خارج ليبيا والتي حصلت على تغطية إعلامية من قبل المنابر والقنوات الليبية المؤدلجة التي يستفيد منها أطراف الصراع السياسي في ليبيا، تناولت هذه الأقلام مكون الطوارق في ليبيا كمكون غريب عن جسد التركيبة الاجتماعية الليبية، وصورتهم للعامة كخطر على السيادة الليبية وتشويها خلقيا لتركيبها الاجتماعية.

قدم هؤلاء المأجورين، الطوارق سكان المنطقة الأصليين، للمتلقى الليبي البسيط ضمن قائمة المجموعات التشادية والسودانية الغازية للجنوب الليبي ووضعتهم في سلة واحدة، رغم كون الطوارق اول ضحايا لغزو هذه المجموعات في حرب اوباري في عام 2015 التي استمرت قرابة ثلاثة سنوات كلفت أبناء الطوارق كثيرا ولكن نجحوا في افشال المخطط الفرنسي لاحتلال الجنوب الليبي الذي تعيش مدينة سيها هذه الايام ارتداداته.

ومن بين أبرز هؤلاء الذين خرجوا علينا فجأة دون سابق إنذار عبر بعض القنوات الليبية، هو السيد إبراهيم هيبه الذي قدم نفسه كخبير وأستاذ العلاقات الدولية في إحدى الجامعات الأمريكية. الادعاء الذي تبين فيما بعد انه لا أساس له من الصحة. حيث اتضح بعد الاتصال بإدارة الجامعة التي كان هيبه يتحدث باسمها في كتاباته وتصريحاته الإعلامية أن لا علاقة للجامعة بالمعنى في شيء. والأسوأ حقا في هذه الفضيحة أن السيد هيبه لا يحمل أي مؤهل أكاديمي ولم يكن بناتا عضوا في هيئة التدريس ولم يدرس أصلا في أي جامعة أمريكية ولا يحمل شهادة الماستر فما بالك بالذكور التي يتبجح بها أمام القنوات الليبية ومواقع التواصل الاجتماعي. كما تبين من خلال بحثنا المتواضع أن المدعو المذكور لم يكن سوى خريج "المدرج الأخضر"، واحد رجالات القذافي الأوفياء وعضو بارز فيما يسمى بحركة اللجان الثورية.

عموما هذا ليس ما يهمنا في الأمر، ما يهمنا هو دعوة الشعب الليبي إلى اخذ الحذر من أمثال هيبه وما يشكلونه من خطر في نشر السموم والمغالطات والكراهية بين فئات الشعب الليبي الواحد تحت شعارات الوطنية والتباكي على واقعه المرير، تحت صفات وهمية لغرض جذب أنظار وسائل الإعلام التي غالبا ما لا تتحقق في صفات هذه الأشخاص خصوصا عندما تتناغم تصريحاتهم مع أجندتها وتوجهاتها السياسية ما ينعكس سلبا على تماسك النسيج الاجتماعي الليبي وعلى مبدأ التعايش السلمي الذي يعتبر أهم المبادئ الأساسية للدولة المعاصرة.

لم يكن هيبه الذي يقال ان أسرته هاجرت من موريتانيا في بداية الخمسينات إلى ليبيا سوى مخبر لدى حفتر يعمل بالمجان، ولم يكن الأول ولن يكون الأخير الذي حاول نشر المغالطات وبرأثن التفرقة بين فئات الشعب الليبي باسم الوطنية، بل رأينا الكثيرين من على شاكلته، يتهمون فئات أصيلة من الشعب

الليبي كالأمازيغ (الطوارق وسكان مناطق الجبل الغربي وزوارة) والتبو بعدم المواطنة او العائدون بسبب اللون أو عدم إتقان هذه الفئة أو تلك للعربية التي أصبحت معيارا للانتماء وشرط من شروط الوطنية بالنسبة لهؤلاء العنصريون. حيث يذهب معظم هؤلاء الدعاة في إدعاءاتهم العنصرية التي تفتقر إلى ابسط المعايير العلمية والدراية الكافية بطبيعة المنطقة وامتداداتها العرقية في اتهام كل من لا يتحدث باللغة العربية بالأجنبي او "العائد" دون ان يكلف هؤلاء أنفسهم عناء البحث في تاريخ ليبيا والمنطقة وتاريخ شعبها العريق.

الطوارق: لم تأتي من بعيد... وصفة "عائد" لا تنطبق علينا

كثيرا ما ينظر الليبيون إلى الطوارق بنظرة سطحية على انهم ليسوا بليبيين وان اغلبهم من مالي والنيجر والجزائر بينما تنتظر حكومات هذه الدول الى أن جميع الطوارق على أنهم ليبيون. حتى ان القذافي في بداية الثمانينات عندما كان بحاجة ماسة الى محاربي ورجال اشداء في قواته ناهيك عن حاجته بقوة بشرية يملا بها المساحات المترامية في ليبيا التي يقدر سكانها آنذاك بأقل من 3 مليون نسمة. وفي خطاب التاريخي في أكتوبر 1980 حيث قال حرفيا "ليبيا هي الوطن الاصلي لجميع الطوارق في المنطقة وهي تفتح أبوابها لهم، نحن العرب ضيوف عليها".

كان الهدف الأساسي من خطاب القذافي هو تكوين جيش ليبي قوي يستطيع ان يحارب به حروبه الجنوبية في تشاد ودعم حركات المقاومة في لبنان وسوريا ضد الإسرائيليين لذلك وقع اختياره على فرسان الطوارق نظرا لما فيهم من صفات نادرة كالإخلاص والشجاعة وشدة باس وهي الصفات التي قد يبحث عنها أي قائد في جيشه. وبعد تدريب مئات من شباب الطوارق الذين لبوا نداء القذافي عن طيبة خاطر، ارسلهم الى جبهات القتال في كل من تشاد ولبنان وسوريا، ومات منهم من مات واسر من اسر وفقد منهم



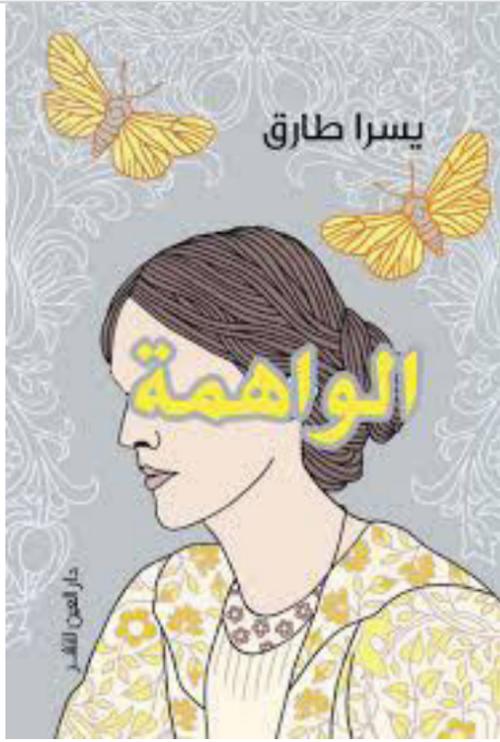
«الواهمة» أولى الإنتاجات الأدبية للصحافية والفنانة الأمازيغية يسرا طارق



على قضايا اجتماعية وسياسية وحقوقية في ظل التحولات التي عاشها المغرب والمغربية إبان انتفاضة يناير 1984. وتدور أحداثها حول شخصيتين هما «حياة» وشخصية «سوار»، الابنة لأب ريفي مغربي محافظ في مرحلة الثمانينات إبان انتفاضة يناير 1984 بالناظور.

هذا الأب القاسي يرفض أن تواصل ابنته الدراسة، كما يحبس زوجته لاحقا ويعاقب الكل، والنساء على وجه الخصوص عندما يختفي ابنه صالح بسبب نشاطه السياسي على خلفية الأحداث الاجتماعية التي شهدتها مدينة الناظور خلال شهر يناير من سنة 1984 حيث ستجد سوار نفسها في المقابل سجين سيطرة العقلية الذكورية في مجتمع يتحكم فيه الذكور، وهذا ما يمهد للانعطاف الثورية التي ستحصل للبطل، والتي لا يمكن أن نقول عليها بأنه كان اختيارا بالكامل، عندما تهرب من بيت الأب بكل ما يمثله من قمع و خوف ورعب باتجاه الحب، أمله أن يتمكن الحب وحده من إنقاذ روحها، لتتق طريقها نحو حلمها في البحث عن السعادة، هذا الحلم الذي سرعان ما سيتحول، كما تصفه الرواية نفسها، إلى وهم.

وللإشارة فيسرا طارق هي صحفية وممثلة وكاتبة أمازيغية، من مواليد مدينة الناظور، تخصصت خلال مسارها الأكاديمي في دراسة الصحافة و برزت كوجه إعلامي متميز من خلال شاشة القناة

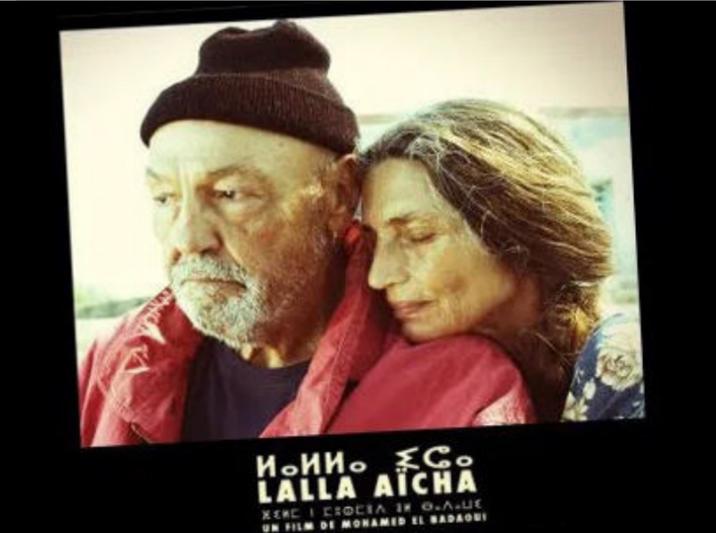


وقعت الصحافية والكاتبة يسرا طارق أول رواياتها الأدبية تحت عنوان «الواهمة»، وذلك يوم 15 فبراير 2020، برواق دار العين المصرية بالمعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء. اختارت الفنانة الأمازيغية روايتها «الواهمة» لتكون للسان الذي يحكي عن واقع المرأة الأمازيغية الريفية في علاقتها مع العادات والتقاليد في إطار مجتمع محافظ إن لم نقل «متزمت»، والواهمة هي تاريخ لحقبة تاريخية مهمة في تاريخ الريف خاصة الناظور. حيث قالت يسرا «إن العمل يلقي الضوء على تاريخ مدينة الناظور، معتبرة أن تاريخ كل مدينة في المغرب هو تاريخ للمغاربة جميعا، وعليه فطرح التاريخ عبر عمل أدبي فني لا يمكن أن يكون إلا مساهمة في محاولات تعريف شباب المغرب بتاريخهم».

الأمازيغية التابعة للشركة الوطنية للإذاعة و التلفزيون المغربية من خلال إعداد و تقديم برنامج «هي» الذي سطر الضوء على أهم القضايا التي تخص المرأة، لتتولى بعد ذلك تقديم نشرات الأخبار على نفس القناة التلفزيونية. مثلت في أعمال سينمائية كبرى بينها فيلم «الوشاح الأحمر»، و«دقات القدر» للمخرج محمد اليونس، واستطعت ان تصمم مشوارها الفني بأعمال تسعى بالدرجة الأولى إلى تسليط الضوء على الموروث الثقافي والتاريخي لمنطقة الريف بالمغرب.

وتسلط رواية «الواهمة» التي صدرت عن دار العين المصرية، الضوء

الفيلم الأمازيغي «لالة عائشة» لمحمد البدوي يدخل غمار المنافسة ضمن 15 فيلما بطنجة



وقع اختيار لجنة اختيار الأفلام الطويلة الروائية، التي ضمت في عضويتها كلا من فتحية العوني وجيهان بوكريين وعلي حجي وأحمد الحسني ومحمد الزموري، على اختيار فيلم «لالا عائشة» لمحمد البدوي، من بين 15 فيلما روائيا طويلا، للمشاركة ضمن اطوار المسابقة الرسمية للدورة الواحدة والعشرين للمهرجان الوطني للفيلم، التي ستعقد بمدينة طنجة بين 28 فبراير و 7 مارس 2020. وأوضح المركز السينمائي المغربي أنه طبقا لمقتضيات نظام المهرجان، اجتمعت لجنة اختيار الأفلام الطويلة الروائية، حيث اختارت، بعد مشاهدة 21 شريطا طويلا مسجلا رسميا للمشاركة في المهرجان، 15 فيلما للمشاركة في المسابقة الرسمية.

وأضاف، قمت بكاستينغ في الشوارع والأسواق والمدارس، لاختيار الممثلين، نظرا لأنه في منطقة الريف لا توجد ثقافة سينمائية. وجدت مواهب تحتاج إلى المساعدة فقط.

وأكد أن فيلمه «له دور اجتماعي، كما أنه يحاول أن ينمي منطقة الريف ثقافيا»، وعن تركيزه على منطقة الريف في أعماله كما هو الحال في فيلمه الأول «سليمان» الذي ناقش قصة امرأة ريفية تخلت عنها زوجها وأصيب ابنها بالسرطان، قال «أنا أركز على المرأة، إن لم نتكلم عن المرأة عن طريق السينما فمن سيتكلم عنها، وهذا هو دور السينما».

وللإشارة فقد سبق أن شارك المخرج الريفي المقيم بإسبانيا، في المهرجان الدولي للفيلم بمراكش، بفيلمه «لالا عائشة» الذي يعد ثالث أعماله السينمائية بعد فيلمي «سليمان» الذي عالج فيه ظاهرة تفشي مرض السرطان في منطقة الريف، والذي عُرض في مهرجان القاهرة السينمائي، ثم فيلم «فلسطين»، الذي عالج عددا من الوقائع والأحداث التي تهتم قضية فلسطين بقالب إنساني. * رشيدة.إ



قال المخرج، البدوي إن فيلم «لالا عائشة» يعرض لأول مرة في مهرجان سينمائي دولي بمراكش، مشيرا إلى أن بطلته هذا العمل هي الممثلة الإسبانية المعروفة أنجيليا مولينا، مشيرا إلى أنه سافر إلى منطقة الريف من أجل اختيار الممثلين الذين شاركوا في العمل.

40 عاماً». كما يعالج في فيلمه «أحداث وهموم منطقة الريف من غياب فرص الشغل ومعاناة مع قوارب الموت، والهجرة للضفة الأخرى باعتبارها شبح يسكن كل البيوت الريفية».

ويحكي فيلم «للالا عائشة» الذي تم تصويره بمنطقة الريف، قصة سيدة تدعى «لالا عائشة»، تقطن بمنطقة الريف، ومتزوجة ولها خمسة أطفال، كانت تعيل أسرتها بالاعتماد على الصيد، لكن وصول

الدلافين بأعداد كبيرة إلى السواحل وتمزيقها شبك الصيد سيغير مجرى حياتها، وسيدفع بأبنائها للتفكير في الحل الأسهل للخروج من معاناتهم، وهو الهجرة إلى أوروبا. وأبرز البدوي في فيلمه الذي اعتمد فيه على لغة حكاية «الظواهر التي تعصف بمنطقة الريف منذ

تغيير: أي موقع للمرأة الأمازيغية في النموذج التنموي الجديد



الذي تعيش فيه المرأة السلالية وبين الأفاق الذي تطمح إليه، وذلك من خلال مداخلة عنوانتها بـ «المرأة السلالية الواقع والأفاق».

وكانت رئيسة جمعية «صوت المرأة الأمازيغية» حياة مشنان قد تطرقت في بداية الندوة إلى مسار وأهداف و اهتمامات الجمعية، مبرزة الجمعية تهدف من خلال مثل هذه الندوات إلى بلورة أهم الإشكالات والاستئلة التي تطرحها وضعية المرأة الأمازيغية من منظورين متميزين:

يتعلق أولهما بسياق بلورة النموذج التنموي الجديد. ويتعلق ثانيهما بالإشكالات ذات الصلة بالعدالة المجالية، وكذا إنجاز ورش الهوية المتقدمة.

دعت جمعية صوت المرأة الأمازيغية إلى ضرورة إشراك المرأة الأمازيغية في النقاش حول النموذج التنموي الجديد، خلال اشغال الندوة التي نظمتها يوم السبت 25 يناير 2020 بتتغير، تحت شعار: « المرأة الأمازيغية في صلب النموذج التنموي الجديد».

وشددت الجمعية خلال الندوة على ضرورة إخراج المرأة الأمازيغية من الهامش إلى المركز، باعتبارها مكون أساسي ينبغي الانصات إليه بغية التطلع إلى التنمية بشتى أنواعها وفق نظرة تكاملية لمحاربة جميع أشكال التمييز والإقصاء المعيقة للاندماج بشتى ابعاده المجالية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وطالبت حادة خيراوي، في بداية أشغال ندوة «المرأة الأمازيغية في صلب النموذج التنموي الجديد» رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، شكيب بن موسى، بضرورة إشراك المرأة في النموذج التنموي.

ومن جانبه تناول أحمد أيت حدوت « دور المرأة في التنمية الترابية المستدامة»، بينما قارنت فاطمة سلمي بين الواقع

فيلم «خميس 1984» لمحمد بوزكو ضمن قائمة الأفلام المشاركة في المسابقة الرسمية للمهرجان الوطني للفيلم بطنجة



الوطني للفيلم بطنجة يضم مسابقة للأفلام الطويلة ومسابقة للأفلام القصيرة ومسابقة للأفلام الوثائقية التي تم إنتاجها منذ انعقاد الدورة الأخيرة من المهرجان، إلى جانب مناقشات حول الأفلام المشاركة. كما سيتم خلال المهرجان، الذي يعتبر تظاهرة ذات طابع فني وثقافي وترويجي تروم تشجيع تطوير الإنتاج السينمائي الوطني والمساهمة في نشر وتوزيع الفيلم المغربي، تقديم الحفلة السينمائية برسم عام 2019 وعقد لقاءات مهنية وأنشطة موازية.

*إمرزيك ر.

أعلن المركز السينمائي المغربي، اليوم الاثنين 17 فبراير 2020، عن قائمة تضم 15 فيلما روائيا طويلا ستشارك في المسابقة الرسمية للدورة الواحدة والعشرين للمهرجان الوطني للفيلم، التي ستعقد بمدينة طنجة بين 28 فبراير و 7 مارس 2020. وأوضح المركز السينمائي المغربي أنه طبقا لمقتضيات نظام المهرجان، اجتمعت لجنة اختيار الأفلام الطويلة الروائية، التي ضمت في عضويتها كلا من فتحية العوني وجيهان بوكرين وعلي حجي وأحمد الحسني ومحمد الزموري، حيث اختارت، بعد مشاهدة 21 شريطا طويلا مسجلا رسميا للمشاركة في المهرجان، 15 فيلما للمشاركة في المسابقة الرسمية.

ومن بين الافلام التي وقع عليها اختيار اللجنة، فيلم «خميس 1984» لمحمد بوزكو، الذي يتناول أحداث يوم الخميس 19 يناير 1984 التي شهدتها مدينة الناظور.

وسبق للمخرج محمد بوزكو في إحدى تصريحاته حول الفيلم، بأن أحداثه كلها تدور في فضاء مغلق، وهو منزل خميس، وفي ليلة واحدة، هي ليلة الخميس 19 يناير 1984..

وسبق لشركة "تازيري بروديكسيو"، أن أطلقت شريطا إعلانيا للفيلم وهو باللغة الأمازيغية خاصة أمازيغة الريف والذي صورت مشاهد بإقليم الدريوش، ويشار في تجسيد أدوار الفيلم كل من الممثلون "ميمون زنون، سميرة المصلوحي، شيماء علاوي، محمد بنسعيد، رفيق برجال، رشيد امعطوك، بنعيسى المستيري وليديا فرح".

وإلى جانب «خميس 1984» تم اختيار فيلم «آدم» لمريم التوزاني، و«لا عيشة» لمحمد البدوي، «لامورا، الحب في زمن الحرب» لمحمد إسماعيل، و«خريف التفاح» لمحمد مفتكر، و«أبواب السماء» لمراد الخوضي، و«نساء الجناح (ج)» لمحمد نظيف، و«أوليفر بلاك» لتوفيق بابا.

كما تم انتقاء أفلام «رهائن» لمهدي الخوضي، و«أحلام صغيرة» لمحمد كفاط، و«من أجل القضية» لحسن بنجلون، و«سيد الجهول» لعلاء الدين الجم، و«الكلمة» لمحمد أمين مونة، و«الطريق الجنة» لوحيده السنوجي، و«امرأة في الظل» لجمال بلمدوب.

يذكر أن برنامج الدورة الواحدة والعشرين للمهرجان

طاطا تحتضن الدورة الثالثة عشرة للمعرض الجهوي للكتاب والقراءة



في إطار إستراتيجية وزارة الثقافة والشباب والرياضة، قطاع الثقافة، الرامية إلى النهوض بالنشر ودعم الفاعلين في المجال على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، تنظم المديرية الجهوية للثقافة لجهة سوس ماسة، بدعم من مديرية الكتاب والخزانات والمحفوظات، وبالتعاون مع عمالة إقليم طاطا والمجلسين الجماعي والإقليمي لطاطا، الدورة الثالثة عشرة للمعرض الجهوي للكتاب والقراءة، تحت شعار: طاطا..واحة العلم والثقافة، في الفترة ما بين 25 فبراير و01 مارس 2020، بساحة العلويين بمدينة طاطا، بمشاركة عدد من المؤسسات العمومية والجمعيات الثقافية ودور النشر ومهنيي الكتاب على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي.

ويعد المعرض الجهوي للكتاب والقراءة حدثا ثقافيا سنويا، ومناسبة للتواصل مع مختلف المتدخلين في مجال الكتاب والقراءة، سواء من خلال عرض جديد الإصدارات من مختلف المجالات والتخصصات، أو من خلال تقديم سلسلة من المحاضرات والندوات واللقاءات وتوقيع عدد من الإصدارات، بمشاركة شخصيات ثقافية بارزة.

هذا، بالإضافة إلى تنظيم مجموعة من الورشات في الكتابة والقراءة والمسرح والرسم والتشكيل، موجهة للشباب والناشئة، تشجيعا لهم على اكتساب مهارات القراءة وملكات الإبداع، في جو من المرح والترفيه الهادفين. ويحتفي المعرض هذه السنة بمدينة

طاطا، اعتبارا لمبدأ العدالة المحلية بين مختلف أقاليم وعمالات جهة سوس ماسة من الناحية الثقافية، ورغبة في المساهمة في إبراز المخزون الثقافي الذي يزخر به الإقليم، وما يحتضنه من تعابير ثقافية وفنية ودخائر تراثية، انطلاقا من معطى كون الثقافة رافدا حقيقيا من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

وبالموازاة مع هذه الأنشطة المتنوعة، سيتم تنظيم معرض للفنون التشكيلية ومعرض للمخطوطات والوثائق. بالإضافة إلى تقديم عروض فنية في مجالات المسرح والشعر لخلق جو ثقافي متنوع يساهم في تنشيط الحركة الثقافية بالإقليم، وفقرات ترفيهية تحثي بفاعليات ثقافية أسهمت كثيرا في خدمة العمل الثقافي بطاطا وأغنته.

باحثون يجمعون بضرورة تنمية القيم لدى الأطفال من خلال الكتاب



نجده حدها في مصدرين : الأول حكايات من التراث وثاني مصدر ملكة الخيال التي يمتاز بها هذا الكاتب وذلك في إطار احترام السياج الذي رسمه دفتر تحملات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وأشار إلى أن نص حكاية (انكار من تكانت) كان فرصة لترويج النص القانوني ثم أضاف أن أعماله كانت بقالب اللغة المعيار وتروج لقيمة التعاون بشكل كبير. في حين كانت الكلمة الأخيرة للأستاذ عبد السلام خلفي باحث في بيداغوجيا وديداكتيك اللغة الأمازيغية.

صدر هذا الباحث مداخلته بيوحه بالسبب الذي جعل قلمه يلتفت للبراعم إذ وجد أغلب الكتاب يستهدفون اليافعين. هذه النظرة التأملية الناقد للبنك الإبداعي الأمازيغي الموجه للطفل ، جعلته يجود بسبيل من الحكايات والأناشيد التي رام من خلالها سد رمق هذا البنك العطشان بإنتاج ذو نكهة براعمية يأمل من خلالها جيلا حاملا لمشعل الأمازيغية مستقبلا، وذلك من خلال تبني الوعي بالقيم والثقافة والتاريخ، وإعادة الاعتبار للحكاية التي طمست ملامحها التكنولوجية الحديثة، وغياب اللسان الحكواتي (الجد و الجدة) الذي غاب بحضور الأسرة المصغرة .

وأضاف خلفي أن الكتابة للطفل ليست سهلة، بل تتطلب مجهودا ابداعيا قيميا كبير جدا ثم أشار إلى اللغة المعتمدة في كتاباته إذ جعلها مزيج غني باللغات الثلاث للأمازيغية ثم تطرق للأسلوب المعتمد في كتاباته حيث سعى جاهدا ليكون اسلوبيا في المستوى. أما فيما يخص القيم نجده تبني قيمة الأمومة، الأبوة ، حب الأرض ، حب الوطن ، حب الصحراء المغربية... في ختام كلمته عرض الأستاذ بعض أعماله ك: (تاروا ن تمورت ، تيكيكيت م تاللونت ، تزلاتين ن تيجيديين... قبل الختام اعطى الباحث بن عيسى يشو الكلمة للحضور منهم فاعلين جمعيين و أساتذة للغة الأمازيغية الذين طالبوا بتنظيم

نظم مركز الأبحاث الديداكتيكية والبرامج البيداغوجية برواق المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية معرض النشر والكتاب في دورته 26 مائدة مستديرة في موضوع (اصدارات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الموجهة للطفل : البناء والمضمون) وذلك يوم الأربعاء 12 فبراير الجاري، بمشاركة الباحثين مصطفى الصغير ، كمال أقا، وبحضور بعض الكتاب في هذا المجال للإدلاء بتجاربه الكتابية. في حين كان تسير هذه المائدة على يد الباحث بنعيسى يشو .

صدر الباحث مصطفى الصغير كلمته في هذه المائدة بحديثه عن المنهاج والحوامل ، إذ نجده أشار إلى المبادئ الموجهة لإدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية وكذا الغايات، الخيارات والتوجيهات العامة المؤطرة لإعداد منهاج هذه اللغة ، ثم تطرق إلى التأليف التربوي للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، هذا الأخير الذي اعتمد المعبرة اللسانية في الكتاب الأمازيغي الموجه للطفل واعتمد حرف تيفيناغ ، واخذ مبدأ التدرج في بناء المعجم و بناء البنات النحوية و الصرفية بدأ بمحلي ثم المعير....

وفي ختام الأستاذ مصطفى الصغير كلمته اشار إلى بعض الحوامل والمعينات الديداكتيكية : كالحكايات و الصور ، الأشرطة المصورة الأناشيد ، المعاجم وبعض الحوامل لتعلم حرف تيفيناغ : كالحوامل الإلكترونية وبعض المواقع التربوية .

بعدها أخذ الكلمة باحث في الديداكتيك و البرامج البيداغوجية بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الأستاذ كمال أقا الذي تطرق إلى الأبعاد القيمية و التربوية في منهاج اللغة الأمازيغية ، إذ أكد أن هذه الأخيرة تسعى إلى تنمية القيم كضرورة الاعتراف بكل المقومات اللغوية ، الارتباط بالقيم والثقافة الوطنية ، الانفتاح على الثقافات والحضارات العالمية و القيم الحديثة و الإنسانية ، إبراز الشخصية المغربية الأمازيغية ، التربية على التضامن وعدم التميز على أساس الجنس أو اللون أو الثقافة ، التربية على حقوق الإنسان و تبني قيمة المساواة بين الجنسين و التربية المستدامة و حماية البيئة ... ختم الباحث أقا كلمته بإشارة إلى أن اغلب الحكايات مضمونها حول الحفاظ على البيئة و الحيوانات ، و أعطى بعدها الكلمة لزميله صاحب (رياح المتوسط) الكاتب و الروائي الفنان عبد الكريم العباسي الذي افتتح تدخله بإفصاحه عن مصدر الحكايات التي جاد بها قلمه على صحيفة الكتاب المدرسي الأمازيغي، إذ

لقاءات بالمؤسسات يحضر بها الديداكتيكيون لتعريف الطفل بهويته وبمنجز مقررته المدرسي وكذا المطالبة بانفتاح كتب مادتي العربية و الفرنسية...على الثقافة الأمازيغية ليتكامل المناهج و المخرجات المنشود تحقيقها في التلميذ المغربي. بالإضافة إلى المطالبة بتمديد الحيز الزمني لمكون (أورا) لجذب التلميذ نحو الحكاية و الأناشيد الأمازيغية بصفة خاصة و الثقافة و الهوية الأمازيغية بصفة عامة. اختتمت هذه المائدة المستديرة بشكر لكل الحاضرين منهم الأساتذة أبا حنين ، الفاعلين الجمعيين ، الأمهات ، الأباء وبعض تلاميذ السلك الابتدائي ... وقدم الشكر كذلك لكل من ذ: مريم الدمناطي وذ: فاطمة أكنوا اللواتي لم تسنح لهن ظروفهن بالحضور .

*حياة دباشين

